المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme

شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

13/03/2015

Maroc : Le ministère de l'Intérieur s'apprête à reconnaitre des ONG pro-Polisario

Sahara | Publié le 13.03.2015 à 12h08 | Par Mohammed Jaabouk

Mettre en favoris

Imprimer

Suggérer une correction

Il a fallu 16 mois d'attente pour que le ministère de l'Intérieur accède à la demande du CNDH visant à reconnaitre des associations très proches du Polisario. Désormais, la balle est dans le camp de ces ONG pour solliciter des autorités marocaines des récépissés d'exercer en toute liberté et même prétendre à des aides publiques.

Le ministère de l'Intérieur s'apprête à reconnaitre des associations proches du Polisario. La CODESA (Collectif des défenseurs des droits de l'Homme au Sahara occidental), présidée par Aminatou Haïdar, et l'ASVVDH (l'Association sahraouie des victimes de violations des droits de l'Homme), dirigée par Brahim Dahan, devraient bénéficier du feu vert des autorités.

L'ASVVDH avait tenu son assemblée constituante en 2005 à Laâyoune sans parvenir par la suite à arracher le fameux récépissé des autorités. En revanche, la CODESA avait reçu une interdiction pour l'organisation de son congrès en 2009. Bien que les deux ONG ne soient pas reconnues et adoptent des positions hostiles au royaume sur le dossier du Sahara occidental, elles tiennent régulièrement des réunions dans des maisons et reçoivent des délégations étrangères.

Cette reconnaissance est-elle conforme à l'article 12 de la constitution ?

Cette main tendue du département de Mohamed Hassad à ces ONG est la conséquence d'une intervention directe du CNDH. Il faut dire que le ministère a pris tout son temps avant de répondre favorablement à la recommendation de l'institution consultative.

Pour mémoire, c'est en novembre 2013, et précisément à la veille de la rencontre à Washington entre le roi Mohammed VI et le président Barack Obama du 20 novembre, que Mohamed Sebbar, le secrétaire général du CNDH avait annoncé le projet de recommander à l'Administration territoriale de légaliser des associations défendant le droit à l'autodétermination du Sahara occidental et à l'élargissement du mandat de la Minurso à la surveillance des droits de l'Homme dans la province.

Mais juridiquement, cette reconnaissance est-elle conforme à la loi fondamentale du 1er juillet 2011 ?

L'article 12 précise que « les associations de la société civile et les organisations non gouvernementales se constituent et exercent leurs activités en toute liberté, dans le respect de la Constitution et de la loi ».

Or « l'unité nationale et l'intégrité territoriale », au même titre que la religion musulmane, sont parmi les fondements du royaume.

Cette contradiction avec la loi pourrait être éclipsée par les bénéfices attendus par le Maroc sur la scène internationale. En effet l'ONU, et surtout les Etats-Unis, accueilleraient très favorablement cette reconnaissance d'associations pro-Polisario.

http://www.yabiladi.com/articles/details/34240/maroc-ministere-l-interieur-s-apprete-reconnaitre.html

بيان الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب بشأن هيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز

اطلعنا في الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب على مشروع القانون 79.14 المتعلق بهيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز، الذي تعتزم الحكومة اعتماده، ونعتبر أن هذا المشروع قد جاء مخالفا لانتظارات المجتمع المدني. ففي الوقت الذي كان فيه الرأي العام الوطني ينتظر قانونا يراعي المكتسبات التي راكمها المغرب، ويرسخ بشكل أعمق مقتضيات دستور 2011 ذات الصلة بالموضوع، ويتماشى مع المذكرة التي أصدرها المجلس الوطني لحقوق الإنسان بهذا الخصوص، والمستندة على مختلف التجارب والمعايير الدولية، ومقترحات القوانين المودعة أمام كل من مجلس المستشارين ومجلس النواب، والاقتراحات التي تقدمت بها جمعيات المجتمع المدني، والتي تُشكل في مجملها أرضية قابلة للنقاش، فإنه تم تجاهل كل تلك المجهودات، لصالح « هيئة » تم إفراغها من أي محتوى يجعل منها هيئة حقيقية.

إن هذا المشروع قد جاء مخيبا للآمال ونحن على أبواب اليوم العالمي للمرأة المتزامن هذه السنة مع 20 سنة بعد مؤتمر بيجين، بالنظر للاعتبارات / الآتية:

الطبيعة العامة للهيئة التي يُراد إحداثها: لا تتماشى وروح الدستور الذي جمع في الفصل 19 لوحده كل ما يتعلق بالمساواة والمناصفة، والتنصيص على المساواة في الحقوق والحريات الأساسية، والاستناد إلى المواثيق الدولية، إضافة لما ورد في التصدير من تشبث المغرب بحقوق الإنسان كما هي متعارف عليها عالميا، كما أنها لا تتماشى وعزم المغرب على حماية منظومتي حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني والنهوض بهما، والإسهام في تطويرهما، مع مراعاة الطابع الكوني لتلك الحقوق وعدم قابليتها للتجزيء من جهة، وحظر ومكافحة كل أشكال التمييز، وأساسا منها حظر التمييز بسبب الجنس في المرتبة الأولى؛

الصلاحيات التي يُسندها المشروع الحكومي للهيئة: لا تتعدى صلاحيات « إبداء الرأي » و »تقديم المقترحات » و »التوصيات » و »التشجيع » و »التكوين » و »التحسيس » و »القيام بالدراسات والأبحاث »، مما يجعل منها هيئة فاقدة لأية وسائل عمل تجعل منها هيئة في شكل « سلطة » تتمتع بصلاحيات حمائية متماشية مع مبادئ باريس وتتوفر على آليات تُمكنها من التأثير على التوجه العام للسياسات العمومية في قضايا المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز.

إن هذا المشروع قد تجاهل كون الفصل 164 من الدستور المتعلق بهيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز جاء تحت عنوان « هيئات حماية حقوق الإنسان والنهوض بها« ، مما يستلزم معه ذلك من إسناد صلاحية السهر على « احترام الحقوق والحريات » المنصوص عليها في الفصل 19 مع مراعاة الاختصاصات المسندة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، والتنصيص بشكل صريح على كون الهيئة ذات ولاية خاصة بقضايا المناصفة ومكافحة أشكال التمييز المبنية على أساس الجنس، تفاديا لتداخل الصلاحيات.

تأليف الهيئة: تجاهل مشروع القانون المساهمة التي يُمكن أن يقوم بها الخبراء والمختصون في قضايا المساواة والمناصفة، والتركيز بدلا من ذلك على تمثيلية فئات من قبيل ممثلي الإدارات، والنواب، والقضاة، وأعضاء المجلس العلمي الأعلى، والمجلس الوطني لحقوق الإنسان، بل الملاحظ هو أنه حتى بخصوص فئة جمعيات المجتمع المدني، فإن صلاحية التعيين أسندت لرئيس الحكومة... وهكذا، يبدو التوجه إلى المس باستقلالية وحياد الهيئة من خلال تعيينات رئيس الحكومة التي ستبلغ نصف الأعضاء.

أجهزة الهيئة: جرد مشروع القانون الهيئة من أية هيئة استشارية موسعة، أو آليات جهوية أو محلية يُمكن أن تعمل في شكل لجان تعتمد سياسة القرب، خاصة وأن المغرب يُراهن حاليا على الجهوية التي يريدها الدستور متقدمة. مما سيجعل الهيئة مركزة في « مجلس » و »مرصد » لا صلاحيات حقيقية لديهما.

بناء على ماسبق، فإننا في الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب، نعتبر أن مشروع القانون 79.14 المتعلق بهيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز يُشكل تراجعا تاما عن المشروع الذي تقدمت به اللجنة العلمية التي تم تعيينها من طرف وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية. لذا، وعزما منا على المساهمة في تطوير مشروع القانون بما يضمن تحقيق الهدف من إصداره فإننا:

نعلن عن رفضنا المطلق لهذا المشروع، الذي لم يُترجم مقتضيات الدستور، ولم يراع التزامات المغرب الدولية في مجال حقوق الإنسان بصفة عامة وحقوق النساء بصفة خاصة،

ندعو الحكومة إلى مراجعة هذا المشروع وتوفير شروط تدقيقه وتحقيق انسجامه مع المقتضيات الدستورية ومع الآراء والمقترحات المعبر عنها من طرف جمعيات المجتمع المدني والمؤسسات الوطنية والتي سارت في اتجاهها العديد من مقترحات الأحزاب.

الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب
الثلاثاء 03 مارس 2015

http://www.egalite.ma/fr/actualites/evenements-et-activites/489-2015-03-09-12-54-07

/

بين دعاة التقنين والمطالبين باستمرار المنع، كشف اللقاء الوطني حول "الإجهاض: التأطير القانوني ومتطلبات السلامة الصحية"، الذي نظمته وزارة الصحة، أول أمس الأربعاء، في الرباط، عن مواقف متباينة من هذه القضية، بل إن محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، اعتبر أن الموضوع يشكل بؤرة من بؤر التوتر الفكري، التي تذكر بمسيرتي البيضاء والرباط حول خطة إدماج المرأة في التنمية، وعدد من القضايا الخلافية كحرية العقيدة والحريات الفردية وغيرها.

مطالب بإباحة الإجهاض في حالات الاغتصاب وزنا المحارم والتشوهات الخلقية

الإجهاض.. المواجهة الساخنة بين مؤيدي التقنين ومعارضيه

الرباط - المهدي السجاري
تصوير: محمد الحمزاوي

26/02/15

في أول مكاشفة من نوعها حول قضية الإجهاض، فجرت مواقف المؤيدين والمناهضين لإعادة النظر في فصول القانون الجنائي حقيقة التوتر القائم حول هذا الموضوع الخلافي، رغم توجه وزير الصحة، حسين الوردي، نحو مقاربة وسطية. فمصطفى بنحمزة، رئيس المجلس العلمي المحلي لمدينة وجدة، الذي حضر اللقاء بصفته «الشخصية» عبر عن موقفه الرافض للإجهاض، مقابل دفاع عدد من الحاضرين إلى جانب الوزير حسين الوردي ومحمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، عن تقنين الإجهاض، خاصة في حالات الاغتصاب وزنا المحارم والتشوه الخلقي.

الهدوء الحذر الذي اتسمت به مجريات هذا اللقاء الوطني، سرعان ما فجر مواجهة ساخنة بين مصطفى بنحمزة وعالم الاجتماع عبد الصمد ديالمي، رئيس المجلس العلمي لمدينة وجدة استهجن طريقة حديث ديالمي عن العلماء، ووصفه بالشخص الذي لا يعرف في المذاهب الإسلامية شيئا. الوردي اضطر إلى التدخل لنزع فتيل التوتر بين الرجلين.

تقنين بشروط

بدا الوزير حسين الوردي حريصا في مختلف أطوار هذا اللقاء على شد العصا من الوسط رغم انتهامه من طرف عالم الاجتماع عبد الصمد ديالمي بمغازلة «تيار إسلامي»، معدما منح الكلمة للشيخ السلفي محمد الفيزازي.

الوردي أكد في افتتاح أشغال اللقاء، ان رفع الحواجز على الإجهاض للحفاظ على الصحة البدنية والنفسية للأم وفي حالات الاغتصاب وزنا المحارم والتشوهات الخلقية للجنين، ستكون له آثار إيجابية على البلاد.

هذه الآثار الإيجابية تتمثل في خفض نسبة مرض ووفيات الأمهات الناجمة عن الإجهاض السري غير الآمن، وتمكين الأطباء من العمل في إطار قانوني وفي ظروف تحترم السلامة الصحية، إلى جانب العمل أكثر أمام دول العالم فيما يخص الحقوق والصحة الإنجابية، وخفض الكلفة المادية، سواء بالنسبة للنساء باعتبار العملية سرية، أو بالنسبة للدولة فيما يخص تكفلة التكفل بالمضاعفات الناتجة عن الإجهاض السري.

وتطرق الوردي إلى حالات مجموعة من الدول الإسلامية التي اشتغلت على مسألة الإجهاض ورفعت الحواجز بالنسبة لبعض الحالات الخاصة مثل إيران في حالة الاغتصاب أو زنا المحارم أو التشوهات الخلقية للجنين، ستكون له آثار إيجابية على البلاد.

وأشار في المقابل إلى أنه في الوضعية الراهنة، وحدها بعض دول أمريكا اللاتينية والدول الإفريقية، باستثناء جنوب إفريقيا، لديهما تشريعات جد مقيدة لعملية الإجهاض، وهي الدول التي تعاني اليوم أكثر من ارتفاع نسبة وفيات الأمهات.

وأوضح الوزير أن حوالي 65 في المائة من الدول المتقدمة، رفعت جميع الحواجز على الإجهاض، والاختلاف الوحيد بينها اليوم يكمن في مرحلة الحمل التي يمكن الإجهاض فيها، و كذلك هو الشأن بالنسبة لبعض الدول الإسلامية كتونس وتركيا وكازاخستان وأذربيجان.

الصبار وحرية النساء

موقف وزير الصحة الداعم لتقنين الإجهاض في بعض الحالات لم يكن استثناء، فقد بدا من مختلف المداخلات أن أغلبها يسير في هذا الاتجاه. محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، اعتبر أن الحد من الحق في الإجهاض هو مس بحرية النساء، داعيا في سياق آخر إلى تطويع الرأي الفقهي للرأي الطبي والعلمي وليس العكس.

وسجل الصبار أن «المشرع لا يمكنه الحلول محل النساء واتخاذ القرار بدلا عنهن، وباعتبار النساء المعنيات الأوليات وبتحمل العواقب الجسدية والاجتماعية والاقتصادية لعمليات الإجهاض غير المؤمنة وللحمل غير المرغوب فيه، فإن لهن الحق في اتخاذ اختيارات مسؤولة تخصهن، خاصة الشابات المنحدرات من المناطق المهمشة اللاتي لديهن الحق في فرصة ثانية وفي المستقبل».

ونطرق الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان إلى الإشكالات التي يطرحها تجريم الإجهاض على مستوى القانون الجنائي. هذا التجريم، يوضح الصبار، «لا يلغي واقعيا ممارسة الإجهاض، بل يساهم، عكس ذلك، في مضاعفة ممارسته في ظروف مضرة بصحة المرأة التي تلجأ إليه».

وعرج في هذا السياق على المعطيات التي قدمتها الجمعية المغربية لتنظيم الأسرة، والتي كشفت أن عدد عمليات الإجهاض يبلغ 600 عملية يوميا، في حين ترى الجمعية المغربية لمحاربة الإجهاض السري أن العدد يتراوح بين 800 و1000 حالة يوميا.

واعتبر أن الحد من الحق في الإجهاض يضع النساء في وضعية لا مساواة اجتماعية، حيث إن الفتيات الشابات المنحدرات من الطبقات الوسطى والمحظوظة يمكنهن إجراء عمليات الإجهاض في ظروف جيدة (...)، في حين أن الفتيات المعوزات يلجأن إلى وسائل تشكل خطرا حقيقيا على صحتهن.

«جريمة» بشعة !

في خضم هذه المواقف التي تدعم تقنين بعض حالات الإجهاض، تدخلت حنان الإدريسي، عن تنسيقية حق الجنين في الحياة، حيث لم تتردد في وصف الإجهاض بـ«الجريمة البشعة» في حق الجنين.

وزير الصحة اضطر إلى التدخل بعدما أثار موقف الإدريسي حفيظة بعض الحاضرين، الذين طالبهم الوردي باحترام وجهة نظرها. الإدريسي اعتبرت أن إشكالية زنا المحارم والحمل غير المرغوب «تستوجب البحث في عمق القيم التي وقع فيها تحول، ومعالجة الأشياء في العمق وليس نفخية الشمس بالغربال لأننا سنصبح مجرمين»، وفق تعبيرها.

الموقف الرافض لتقنين الإجهاض، اتضح أيضا في مداخلة مصطفى بنحمزة، رئيس المجلس العلمي الأعلى، الذي وصف حضوره لأشغال اللقاء بـ«الشخصي»، على اعتبار أن المجلس العلمي لديه هيئة إفتاء، وقال بنحمزة تعليقا على تنظيم هذا اللقاء: «نريد للمغرب أن يطمئن ونتعد عن الشذوذ والغلو كيفما كان، سواء كان شذوذا دينيا أو غيره».

بنحمزة سجل أن «نفخ الروح لا يعنينا في شيء من حيث الأحكام الشرعية، لأن الروح من أمر الله ولا يمكن القول إن الإنسان لا تنفخ فيه الروح ولا يكون حيا إلا في الشهر الرابع»، وهنا طرح بنحمزة سؤالا أثار نقاشا داخل القاعة: «هل تعتبرون البويضة ميتة أم حية؟»، ثم علق قائلا بأن الإسلام يتحدث عن الحياة وليس عن الروح، لأنه قد يكون الطبيب غير مسلم ولا يسأل عن الروح.

وأضاف أن موضوع الإجهاض يتعلق بمسألة جنسية، «وبالتالي إذا قال لي احد إن هذه الخلية ليست حية فكل ما يقوله صحيح، لكن إذا كانت حية فهو ملزم بموجب حقوق الإنسان أن يحترم الحياة، وهذا هو موقف الإسلام».

وأكد بنحمزة، في سياق حديثه عن التشوه الخلقي، أنه يتلقى يوميا اتصالات من نساء ينتمين للجالية المغربية المقيمة في إسبانيا بشأن ما يصرح لهن الأطباء حول تشوه أجنتهن، قبل أن يكتشفن بعد الوضع أن المواليد في حالة طبيعية. وبالتالي، يوضح المتحدث ذاته، «لا يمكن القيام بالإجهاض انطلاقا من الظن».

أما بخصوص القضية المرتبطة بزنا المحارم، فأشار بنحمزة إلى أن مختلف الدول لديها إحصاءات حول الوضعية قبل وبعد تقنين الإجهاض، وهناك استنتاج مفاده أن الإشكال أصبح أكثر حدة في بعض الدول بعد إباحة الإجهاض. وزاد رئيس المجلس العلمي قائلا: «الجنين ماذا فعل حتى يعدم؟ إذا أعدنا الأب على ابنته مثلا فيجب محاسبته وليس أن يفلت من العقاب وإجهاض الجنين».

مقترح العثماني

تباين المواقف من قضية الإجهاض داخل المجتمع المغربي، يثير أيضا انقساما داخل حزب العدالة والتنمية، وهو ما بدا واضحا من خلال الموقف الذي عبر عنه سعد الدين العثماني بشأن إمكانية إباحته في بعض الحالات، فيما ذهب مصطفى الإبراهيمي، طبيب وعضو بالفريق الإسلامي بمجلس النواب، إلى أن مقترح القانون الذي سبق أن تقدم به العثماني لم يكن عليه إجماع.

مقترح العثماني، الذي قدمه أمام الحاضرين لأشغال اللقاء، ينص على أنه لا عقاب على الإجهاض متى قام به علانية طبيب أو جراح خلال الأسابيع الستة من الحمل، إذا ترتب الحمل عن اغتصاب أو زنا المحارم.

وأشار المتحدث ذاته إلى بعض الحالات التي يمكن التنصيص عليها كالأمراض العقلية للمرأة، أما فيما يخص التشوهات الخلقية والأمراض الجينية، فاقترح العثماني إمكانية الإجهاض خلال الـ120 يوما الأولى للحمل، إذا ثبت بواسطة الفحوص الطبية أن الجنين مصاب بأمراض جينية غير قابلة للعلاج أو تشوهات خطيرة غير قابلة للعلاج، وأن حالته ستكون سيئة، حيث يمكن تحديد هذه الأمراض بشكل دوري بنص تنظيمي.

> كشفت عدد من المداخلات عن حقيقة الفوضى التي تعرفها عيادات بعض الأطباء الذين يجرون عمليات الإجهاض بطرق سرية

العثماني نفى وجود توتر مجتمعي حول قضية الإجهاض، وسجل أن هذا «النقاش الحديث يسعى إلى الوصول إلى حل وسط يجتمع عليه المغاربة، بغية التقدم على المستوى القانوني والصحي والاجتماعي، باعتبار أن القضية فيها تعقيدات».

ومنه في هذا السياق إلى الكلفة الاجتماعية للوضعية الحالية التي وصفها بالغالية جدا، على اعتبار أن «الجزء الكبير من الإجهاض تنسب في حوالي 4.2 في المائة من مجموع وفيات الأمهات و5.5 في المائة من وفيات الأمهات الناتجة عن التعقيدات المباشرة للولادة.

وإلى جانب النقاش المثار حول تقنين الإجهاض، ينتظر أن تطلق وزارة الصحة خطة من ثلاثة محاور الأول يهم تطوير سبل الوقاية من الحمل غير المرغوب فيه بتطوير برامج للتربية الجنسية والإنجابية، وكذلك تيسير الولوج للمعلومات الصحية الشاملة لفائدة جميع مكونات المجتمع وخدمات تنظيم الأسرة ذات جودة وتوفير حبوب منع الحمل في الحالات الطارئة بخلاف التكفل بالنساء ضحايا العنف.

ويشمل المحور الثاني تيسير ولوج النساء ضحايا الإجهاض السري لخدمات الصحة الإنجابية دون أي خوف من المتابعة، مع تحسين جودة التكفل بالمضاعفات الناتجة عنه، فيما يهم المحور الثالث مناقشة الإطار القانوني والتنظيمي الخاص بالإجهاض الطبي في المغرب في أفق مراجعته للاستجابة للحاجيات والتحديات المطروحة، وهو الملف الذي تشتغل عليه حاليا وزارة العدل والحريات.

سرية الإجهاض تدفع الأطباء إلى رفع الأسعار

كشفت عدد من المداخلات عن حقيقة الفوضى التي تعرفها عيادات بعض الأطباء الذين يجرون عمليات الإجهاض بطرق سرية، سواء على مستوى الظروف الطبية التي تخضع فيها المرأة للإجهاض أو الأسعار التي تعرف ارتفاعا مستمرا.

شفيق الشرايبي، رئيس الجمعية المغربية لمكافحة الإجهاض السري، أوضح في مداخلة ضمن أشغال هذا اللقاء، أن هذه العمليات تكلف النساء الراغبات في إجرائها مبالغ مهمة تتراوح بين 1500 و10 آلاف درهم.

وإذا كانت بعض النساء المنتميات إلى الطبقات الميسورة تلجأ إلى خارج المغرب لإجراء عمليات الإجهاض بعيدا عن أي مخاوف قانونية وفي ظروف طبية ملائمة، فإن البقية يضطررن إلى طرق أبوب عيادات بعض الأطباء «المشاهير»، الذين يجرون عمليات الإجهاض بطرق سرية، وهو ما يجعل الأسعار تخضع لتحكم الطبيب.

ويؤكد الشرايبي أن النساء اللواتي ليس بمقدورهن توفير كلفة إجراء الإجهاض الطبي، يلجأن إلى وسائل تقليدية من قبيل استعمال الأعشاب التي تحمل مخاطر كبيرة على صحتهن، وهو الأمر الذي ينتهي في بعض الأحيان داخل المستشفى.

ويشير التقرير الثاني للجنة الخبراء الوطنية، الخاص بالتدقيق السري لوفيات الأمهات لسنة 2010، إلى أن مضاعفات الإجهاض تتسبب في حوالي 4.2 في المائة من مجموع وفيات الأمهات و5.5 في المائة من وفيات الأمهات الناتجة عن التعقيدات المباشرة للولادة.

وإلى جانب النقاش المثار حول تقنين الإجهاض، ينتظر أن تطلق وزارة الصحة خطة من ثلاثة محاور الأول يهم تطوير سبل الوقاية من الحمل غير المرغوب فيه بتطوير برامج للتربية الجنسية والإنجابية، وكذلك تيسير الولوج للمعلومات الصحية الشاملة لفائدة جميع مكونات المجتمع وخدمات تنظيم الأسرة ذات جودة وتوفير حبوب منع الحمل في الحالات الطارئة بخلاف التكفل بالنساء ضحايا العنف.

ويشمل المحور الثاني تيسير ولوج النساء ضحايا الإجهاض السري لخدمات الصحة الإنجابية دون أي خوف من المتابعة، مع تحسين جودة التكفل بالمضاعفات الناتجة عنه، فيما يهم المحور الثالث مناقشة الإطار القانوني والتنظيمي الخاص بالإجهاض الطبي في المغرب في أفق مراجعته للاستجابة للحاجيات والتحديات المطروحة، وهو الملف الذي تشتغل عليه حاليا وزارة العدل والحريات.

وسجل أن 13 في المائة من وفيات الأمهات في المغرب ناتج نتيجة الإجهاض غير الآمن، فمن أصل 700 حالة وفاة في صفوف الأمهات، نفقد 91 حالة على الأقل حياتها بسبب الإجهاض سنويا.

مواجهات حادة بين أنصار ومعارضي للإجهاض

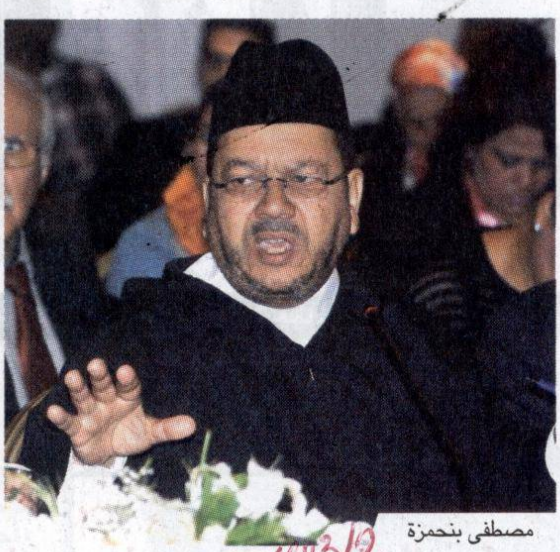
مصطفى بنحمزة

عبد الصمد الديالمي

1623/12

منير أبو المعالي

مواجهات كلامية شديدة جرت أول أمس، خلال اللقاء الوطني حول الإجهاض، برعاية من وزارة الصحة، بين مصطفى بنحمزة، رئيس المجلس العلمي لوجدة، وسعد الدين العثماني، رئيس المجلس الوطني لحزب العدالة والتنمية، من جهة، وبين عبد الصمد الديالمي، عالم الاجتماع، ومحمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، من جهة أخرى، حول الأحكام الفقهية بشأن الإجهاض، وما يمكن أن تثيره من تأثيرات على المجتمع المغربي.

انطلقت فصول المواجهات في بداية الأمسر، حينما ذكر الديالمي أن المذهب الحنفي يجيز الإجهاض على نطاق واسع أكثر من المذاهب الأخرى، ويمكن أن يستعمل لصياغة رأي فقهي مؤيد لتقنين الإجهاض بالمغرب في حالات الاغتصاب وزنا المحارم، بالرغم من أن مذهب المملكة هو المذهب المالكي، مستدلا على ذلك بالنموذج التونسي الذي أقر قوانين الإجهاض بالاستناد إلى مذهب الحنفية وإن كان لا يعتنقه سوى أقلية ضئيلة من المجتمع التونسي.

غير أن هذه الملاحظة بدت لرجل الدين، بنحمزة، غير دقيقة بالمرة، فرد قائلا: «ليس كل من يدعي العلم، أو يقول عن نفسه إنه عالم يمكن أن يكون فقيها، لأن الفقه مرتبة لا يدركها أي عالم، ويمكن للعالم ألا يكون فقيها، لأن الفقه هو الدرجة العليا في فهم الدين»، ثم أوضح موجها كلامه إلى الديالمي: «ليس هنالك خلاف بالطريقة المذكورة بين المذاهب على نطاق إباحة الإجهاض، كما تقول عن خطأ، لأن أئمة المذهب المالكي متفقون على تحريم الإجهاض مطلقا، أي منذ أن يكون نطفة إلى مرحلة ما قبل نفخ الروح فيه، على أساس أن النطفة مستعدة لقبول الحياة، والجناية عليها ممنوعة بأي حال من الأحوال؛ وهو القول الذي ذهب إليه بعض أئمة الأحناف، مثل الإمام السرخسي، بينما الحنابلة والشافعية يرون أن الإجهاض حفاظا على صحة المرأة مباح للضرورات قبل تشكل الخلقة، أي قبل مرحلة المضغة، لكنه محرم بعدها في المذاهب كلها».

لكن الديالمي رفض التقليل من شأنه بالطريقة التي عرض فيها بنحمزة لرأيه، فاعترض على ما قال إن بنحمزة نسبه إليه دون وجه حق، لكن الأخير صرخ في وجهه قائلا: «اسكت، ودعني أتحدث، لأنكم تريدون أن تتحدثوا وحدكم، ولا ترغبوا في سماع رأينا وإن كان صحيحا، ورأيكم خطأ». ثم تدخل وزير الصحة وطالب الديالمي بعدم مقاطعة بن حمزة.

مشهد ثان، بين حدة الخلاف بين الطرفين هو رد محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان على بنحمزة أيضا، حينما طلب منه تذكر ما يعنيه منصبه: «إن المجلس العلمي الأعلى عضو في المجلس الوطني لحقوق الإنسان، حيث تصاغ آراؤه، وأنتم مشاركون في مداولاته، وموافقون على خلاصاته، وحتى فرع المجلس في وجدة كان لديكم رأي حول من سيكون رئيسه.. عليك أن تتذكر هذا، قبل أن تلقي بآراء تعارض بشكل جذري ما تم التوافق على تبنيه في إطار الهيئة التي أنتم عضو فيها. لا يجوز أن تعود بنا إلى الوراء بهذه الكيفية، وكأننا لا نعرف بعضنا البعض».

في المقابل فضّل بنحمزة ألا يرد على الصبار مكتفيا بالقول «إن رأيي هنا رأي عالم دين، وليس رأي عضو في المجلس العلمي لوجدة أو لغيره، ولن أكون منتبا فقط، لأني أذكر ما يحدده الفقه».

تجاذب ثالث كان بين سعد الدين العثماني، رئيس المجلس الوطني لحزب العدالة والتنمية، وبين أحد المؤيدين للإجهاض إضافة إلى الصبار. وكان الاختلاف بينهما حول ما يمكن أن يخلّفه موضوع الإجهاض من مشكلة في البلاد، وبينما قال الصبار «إن الأمر قد يصبح بؤرة توتر»، رد عليه العثماني قائلا: «إن الإجهاض ليس موضوعا بالأهمية الكبيرة كي يكون بؤرة توتر، ولا يمكن تحويل نقاش حيوي في البلاد، إلى نوع من الاستنفار وخلق التوتر»، غير أن الصبار لم يستسغ تقييم العثماني لرأيه، فأجابه لاحقا بالقول: «إن بعض المشاكل تبدأ صغيرة، ثم تتحول إلى مشكلة حقيقية في المجتمع، وسأذكركم بالخطة الوطنية لإدماج المرأة في التنمية، فقد كان المجتمع على الحافة، وكأننا في حرب.. لا تبخسوا الأشياء، فتنقلب عليكم».

1623/1

زينة الحياة الدنيا

المناظرة التي نظمتها وزارة الصحة حول الإجهاض، وجمعت حول طاولتها الطبيب والوزير والفقيه والحقوقي والجمعوي والمثقف والإسلامي والسلفي وجل الأطياف الفكرية والسياسية، مبادرة تستحق التشجيع، وهذه المناظرة تمرين فكري وسياسي مهم بين أبناء الوطن الواحد لتعلم الحوار الهادئ، واستماع كل طرف إلى الآخر، وفهم موقفه ومبرراته بحثا عن توافق موجود إزاء موضوع حساس، تتداخل فيه الاعتبارات الطبية والدينية والحقوقية والسياسية...

الإجهاض موضوع حساس وخلافي، ويثير إشكالات كثيرة في جل دول العالم، سواء التي تبيحه بإطلاق، أو التي تمنعه بإطلاق.

الإجهاض موضوع واقع في منطقة رمادية بين من يطالب بحرية المرأة في التخلص من الحمل لأي سبب من الأسباب، وبين من يدعو إلى حماية الحق في الحياة للكبير والصغير، للطفل والجنين، وأن هذه الحياة ليست في يد البشر ليقرر فيها برأي.. إنها إرادة الله ولا معقب لإرادته.

الذين يعارضون توسيع مجال الإجهاض في المغرب وتغيير القانون الجنائي ليشمل حق المغتصبة، والتي حملت من زنا المحارم، والتي تخاف على مولودها من التشوهات الخلقية، في الإجهاض، لا ينتبهون إلى الواقع، ولا يفتحون أعينهم على أكثر من 300 حالة إجهاض غير قانوني تقع يوميا على أقل تقدير في المغرب، وتعرض حياة الأمهات للخطر. هؤلاء يدققون فقط في النصوص، وجلها نصوص فقهية قديمة إن لم نقل متقادمة، أي أنها رأي فقهاء القرون الماضية الذين لم يعيشوا مشاكلنا ولا واقعنا، في حين أن هؤلاء يهملون مقاصد الدين، ولا يتعبون أنفسهم في إعادة استخراج أحكام الفقه من القرآن والسنة مباشرة.. دائما هناك وسطاء.. دائما هناك سلف يعرف أكثر منا، ويفهم أكثر منا، وقوله ناجز وحكمه نافذ...

والذين يطالبون بإباحة الإجهاض بإطلاق، من منطلق حرية المرأة في اتخاذ قرار أن تنجب أو لا تنجب، ويدعون إلى نسخ قوانين دول أوروبية في المغرب، هم أيضا لا يدققون في الواقع ولا في النصوص الدينية التي تؤطر مرجعية المغاربة في مجتمع محافظ.. نعم محافظ أكثر مما يتوقع الكثيرون. هؤلاء يحاولون فرض قناعة الأقلية على الأغلبية، وهذا أيضا لا يستقيم مع الحرية ولا مع الديمقراطية. التشريع يجب أن يكون موافقا لرأي الأغلبية حتى يكتسب قوة الشيء المقضي به، وإلا ظل حبرا على ورق، نصا بدون تطبيق، كما هو حال نصوص قانونية كثيرة في بلادنا لا تطبق ولا تحترم...

المشرع، أي البرلمان وقبله الحكومة التي تعد مشاريع القوانين، يجب أن يستمعا إلى كل الآراء، ويجب أن يدرسا الواقع والنص معا، وأن يستفتيا فقهاء الدين وفقهاء الدنيا، أي فقهاء النصوص وفقهاء الواقع، أي الأطباء والحقوقيين ورجال ونساء القانون والباحثين في علم النفس والاجتماع... يجب الاستعانة بالاجتهاد لا بالتقليد، وباليسر لا بالعسر، وبالوسطية والاعتدال لا بالتشدد وفقه البداوة. أصلا، التشدد والتحريم المطلق لا يحتاج إلى فقه أو علم أو استنارة أو حكمة.. شعار التشدد: كل بدعة ضلالة وكل ضلالة في النار، و«مريضنا ما عندو باس».

لقد صدمت في آراء الفقيه مصطفى بنحمزة الذي اعتبر أن الحمل الناتج عن زنا المحارم يمكن أن يستمر لأن الجنين لا ذنب له في ما وقع بين أم وأبيها أو أخيها... هذه حالة مستفزة، فعلا، فكيف يقبل العقل أو الشرع، أو الذوق حتى، أن تلد ابنة من أبيها أو أخيها.. هذه الحالة بالضبط هي التي يجب التنصيص القانوني فيها على وجوب الإجهاض، وليس حق الإجهاض فقط، لأن ذلك يحمي صحة المجتمع قبل صحة الأم والأسرة...

قبل أكثر من 15 سنة أصدر الشيخ يوسف القرضاوي فتوى بجواز إجهاض النساء البوسنيات اللواتي تعرضن للاغتصاب أثناء الحرب الأهلية في البلقان، واعتبر الفقيه المصري أن من حق المغتصبة أن تتخلص من هذا الجنين لأنه جاء من فعل اغتصاب وحشي ودون إرادة الأم...

الإنجاب في الإسلام، كما في كل الشرائع السماوية، ليس عملا ميكانيكيا.. إنه إرادة ومقصد ورغبة وثمرة وعاطفة وعلاقة شرعية وأسرة مستقرة، الغرض منه تعمير الأرض، وترك الخلف الصالح، والتمتع بالبنين والبنات.. زينة الحياة الدنيا... قال تعالى: «المال والبنون زينة الحياة الدنيا والباقيات الصالحات خير عند ربك ثوابا وخير أملا» (الآية).

الحركة
ALHARAKA
لسان الحركة الشعبية

4/8349

بنحمزة يحذر من الإجهاض في أول اصطدام للفقهاء بالجمعيات حول تقنينه

عكس موقف مصطفى بنحمزة، رئيس المجلس العلمي المحلي بوجدة، الرافض لتقنين الإجهاض، أول اصطدام بين الجمعيات الحقوقية والفقهاء بشأن مطلب تقنين الإجهاض بالمغرب، والذي يقام من أجله لقاء وطني، انطلقت فعالياته أول امس بالرباط بحضور فقهاء وجمعيات من مختلف المشارب، تحت إشراف وزارة الصحة.

مصطفى بنحمزة، رئيس المجلس العلمي المحلي بوجدة، عبر ن رفضه لتقنين الإجهاض على اعتبار أن ذلك قد يؤدي إلى تزايده في المملكة.

الفقيه حرص خلال مداخلة له خلال اللقاء الوطني حول الإجهاض، المنعقد بالرباط، على التأكيد بأن كلامه ليس باسم المجلس العلمي الأعلى، مشيرا إلى أن مواقفه حول الأمر شخصية. وقال في هذا الصدد إن الفقهاء « لا يريدون إحراج المرأة بقتل النفس»، مستدلا بالآية التي تتحدث عن بيعة النساء للرسول صلى الله عليه وسلم والتي تتضمن عبارة "لا يقتلن أولادهن"، تشير إلى الإجهاض، مشددا على أن " حماية النفس والمحافظة على الحياة من الكليات الخمس للإسلام".

وفي ما يتعلق بالإجهاض في حالات زنا المحارم، اعتبر بنحمزة أن إباحة الإجهاض في هذه الحالة قد يمثل «ضوءا أخضر» يؤدي إلى تزايده، متسائلا في هذا السياق عن ذنب الجنين في هذه الحالات، متحدثا عن كون ذلك قد يمثل بمثابة إفلات من العقاب بإزالة «المشكل» لمرتكب هذه الجريمة، حسب ما ذهب إليه الفقيه.

إلى ذلك، تطرق بنحمزة إلى مسألة نفخ الروح في الجنين، والتي تشير نصوص دينية إلى أنها تتم بعد مرور 120 يوم من حياة الجنين، وهوالأمر الذي لا يلزم الفقهاء في ما يتعلق بمسألة الإجهاض، على اعتبار أن البويضة بحد ذاتها تعتبر خلية حية، وأن النقاش يجب أن ينصب على مسألة الحياة العلمية لا نفخ الروح التي تعتبر من المسائل الغيبية، مشددا في هذا السياق على أن الإسلام "يحترم حق الحياة".

وفي نفس السياق، رد العالم على دعوات إباحة الإجهاض في حالات التشوهات الجنينية، على اعتبار أن الأمر يتعلق في هذا الصدد باعتبارات "جمالية" قد تحرم الحياة لكثير من الفئات بفتح الباب لإنهاء حياة الجنين بناء على الظن، مشيرا إلى تواجد حالات ولد فيه الأطفال أسوياء خلافا لما توقع الأطباء من تشوهات خلال فترة الحمل، متسائلا "هل نبطل حياة الانسان بالظن؟ وهل يمكن اعتبار الاقوام مثلا مشوهين؟ اذا هل نقول لمجموعة من الناس أنكم جئتم للدنيا خطأ؟ " يتساءل نفس المتحدث.

تبعا لذلك، خلص بنحمزة إلى أن إزالة المانع القانوني يتسبب في تزايد حالات الإجهاض "بالتأكيد"، حسب ما تشير إلى الإحصائيات العالمية، داعيا إلى إشراك الفقهاء في هذا النقاش في سبيل ضمان تعددية الآراء.

الملف الأسبوعي

الإجهاض.. نقاش ساخن للبحث عن صيغة للتقنين

16/7/3601

- الوردي يدافع على توسيع الحالات لتشمل الاغتصاب وزنا المحارم والتشوهات
- العثماني: ورش توسيع حالات الإجهاض مستعجل جدا
- بنحمزة: الحق في الحياة مقدم على كل الحقوق
- الصبار: يجب أن نبحث عن المصلحة التي هي موجودة في الفقه
- حنان الإدريسي: تقنين الإجهاض ليس حلا
- الابراهيمي: لا يجب أن يكون الحل إما قانونيا أو طبيا
- زعزاع لـ«التجديد»: ينبغي تحديد مفاهيم الإجهاض وضبط المصطلحات بما لا يخضع لأي تأويل

• سناء القويطي- ياسر المختوم

فتحت وزارة الصحة نقاشا صريحا حول الإجهاض وذلك خلال لقاء وطني نظمته يوم الأربعاء دعت إليه فاعلين من مختلف التوجهات العلمية إلى جانب الأطباء والخبراء.

وتباينت آراء المشاركين في هذا اللقاء الوطني ما بين متحفظ إزاء السماح بالإجهاض كيفما كانت الأسباب معتبرا أن الحق في الحياة مقدم على جميع الحقوق الاخرى، رافضا رفضا قاطعا أن يتم التغطية على جرائم مثل زنا المحارم والاغتصاب بقتل الوليد. بالمقابل دافعت أطراف أخرى على السماح بالإجهاض بشروط وفي حالات معينة هي الاغتصاب والتشوهات الخلقية وزنا المحارم والمرض العقلي الشديد للمرأة.

واتجهت غالبية آراء المشاركين إلى توسيع دائرة النقاش في الموضوع وضرورة الاجتهاد القانوني والفقهي في مسألة الإجهاض بما يضمن حقوق الطفل والمرأة وصحتهما وبما لا يخالف مقتضيات الشرع.

«التجديد» تنقل في هذا الملف آراء بعض المتدخلين في هذا اللقاء التشاوري وكذا آراء فقهية واجتهادات في الموضوع.

التفاصيل ص: ⑩-⑩

الملف الأسبوعي

الإجهاض.. نقاش ساخن للبحث عن صيغة للتقنين

فتحت وزارة الصحة نقاشا صريحا حول الإجهاض وذلك خلال لقاء وطني نظمته يوم الأربعاء دعت إليه فاعلين من مختلف التوجهات العلمية الى جانب الأطباء والخبراء.
وتباينت آراء المشاركين في هذا اللقاء الوطني ما بين متحفظ إزاء السماح بالإجهاض كيفما كانت الأسباب معتبرا أن الحق في الحياة مقدم على جميع الحقوق الاخرى، رافضا رفضا قاطعا أن يتم التغطية على جرائم مثل زنا المحارم والاغتصاب بقتل الوليد. بالمقابل دافعت أطراف أخرى على السماح بالإجهاض بشروط وفي حالات معينة هي الاغتصاب والتشوهات الخلقية وزنا المحارم والمرض العقلي الشديد للمرأة.
واتجهت غالبية آراء المشاركين إلى توسيع دائرة النقاش في الموضوع وضرورة الاجتهاد القانوني والفقهي في مسألة الإجهاض بما يضمن حقوق الطفل والمرأة وصحتهما وبما لا يخالف مقتضيات الشرع.
"التجديد" تنقل في هذا الملف آراء المتدخلين في هذا اللقاء التشاوري وكذا آراء فقهية واجتهادات في الموضوع.

• أعد الملف: سناء القويطي - ياسر لمختوم

سعد الدين العثماني:

ورش توسيع حالات الإجهاض مستعجل جدا

قال الدكتور سعد الدين العثماني إن الورش المتعلق بتوسيع حالات الإجهاض المسموح به قانونا مستعجل جدا، وأكد على أنه «آن الأوان لتعديل القانون الجنائي المغربي بما يوافق مقتضيات الفقه الإسلامي وبما يحقق مقاصد الحفاظ على صحة المرأة والمجتمع».

وإلى جانب توسيع حالات الإجهاض القانوني ليشمل الاغتصاب وزنا المحارم والشوهات الخلقية، أضاف العثماني حالة المرض العقلي الشديد للمرأة. وذكر العثماني مضامين مقترح لتعديل القانون الجنائي الذي تقدم به لدى البرلمان والذي حدد فيه الحالات التي يسمح فيها القانون بالإجهاض، وينص المقترح على جواز الإجهاض خلال الستة أسابيع الأولى من الحمل الذي يترتب عن اغتصاب أو زنا المحارم أو خلال الـ120 يوما الأولى من الحمل بناء على طلب الوالدين إذا ثبت بواسطة البحوث الطبية والوسائل المخبرية أن الجنين مريض بأمراض جينية غير قابلة للعلاج أو مصاب بتشوهات خطيرة غير قابلة للعلاج، ويحدد بواسطة نص تنظيمي هذه التشوهات الخلقية والأمراض الجينية.

وأشار العثماني إلى أن الكلفة الاجتماعية للوضعية الحالية عالية جدا لأن جزء من الإجهاض محفوف بالمخاطر ويعرض حياة المرأة للخطر ويكلف المنظومة الصحية ويكلف الدولة الكثير. وأكد العثماني أن فتح النقاش في موضوع الإجهاض مهم جدا ولا ينم عن توتر فكري في المجتمع المغربي، وإنما هو نقاش حار وحيوي بهدف إلى إيجاد حل وسط يجتمع عليه المغاربة جميعا حتى نتقدم إلى الأمام على المستوى القانوني في هذه القضية الحساسة التي تتداخل فيها جوانب اجتماعية وصحية ودينية وثقافية.

هذه قرارات مجمع الفقه الإسلامي بخصوص الإجهاض

قرر مجمع الفقه الإسلامي المنبثق عن رابطة العالم الإسلامي في دورته الثانية عشرة أن الجنين إذا بلغ عشرين يوما بعد المائة فلا يجوز إسقاطه إلا إذا كان في بقائه خطر محقق على حياة أمه، والمقصود أن يتهدد الخطر حياتها لا صحتها فقط.

وأما إجهاضه بسبب تشوهه فيجوز قبل إتمامه العشرين يوما بعد المائة إذا قرر فريق كامل من الأطباء الثقات الأكفاء أن به تشويهًا خطيرًا، غير قابل للعلاج، وأنه إذا بقي وولد في موعده، ستكون حياته سيئة، والإثم عليه وعلى أهله.

وأما بعد إتمامه العشرين يوما بعد المائة فلا يجوز إجهاضه بسبب تشوهه بالغا تشوهه ما بلغ.

وقرر مجمع البحوث الإسلامية في قراره رقم (84) حيث ناقش المجلس- بجلسته الحادية عشرة في دورته الرابعة والثلاثين التي عقدت بتاريخ 6 من

ربيع الأول 1419هـ الموافق 30 من يونيه 1998م- مذكرة لجنة البحوث الفقهية بشأن: قرارها حول ما جاء بالفاكس الوارد من دولة الجزائر بخصوص ما نشرته صحيفة الأخبار الجزائرية بما أفتى به المجلس الإسلامي بالوقف الاختياري للحمل بالنسبة للنساء اللاتي يتعرضن للاغتصاب من قبل الجماعات المسلحة. وقرر المجمع الموافقة على ما انتهت إليه لجنة البحوث الفقهية بعد التعديلات التي أدخلت عليه بأنه يجوز إسقاط الجنين قبل اكتمال أربعة أشهر من حمله بسبب الاغتصاب الوارد في السؤال، أما بعد اكتمال الأشهر الأربعة فإنه لا يجوز إسقاطه -بحال من الأحوال- إلا إذا تعرضت حياة الأم للخطر بسببه.

"الوردي" يدافع على توسيع الحالات لتشمل الاغتصاب وزنا المحارم والتشوهات

دافع وزير الصحة الحسين الوردي على توسيع الحالات التي يسمح فيها بالإجهاض لتشمل حالات الاغتصاب وزنا المحارم والتشوهات الخلقية للجنين، وقال الوردي إن رفع الحواجز على الإجهاض في هذه الحالات ستكون له آثار ايجابية على البلاد من حيث خفض نسبة مرضات ووفيات الأمهات الناتجة عن الإجهاض السري غير المأمون وتمكين الأطباء من العمل في إطار قانوني وفي ظروف تحترم السلامة الصحية هذا إلى جانب خفض الكلفة المادية سواء بالنسبة للنساء باعتبار العملية سرية أو بالنسبة للدولة فيما يخص تكلفة التكفل بالمضاعفات الناتجة عن الإجهاض السري.

وأضاف الوردي أن معالجة إشكالية الإجهاض لا يمكن أن تكون قانونية صرفة، لأن الدول التي اكتفت بالمقاربة القانونية وجدها فشلت، بل في إطار مقاربة شمولية ترتكز على ماهو وقائي وتيسير ولوج النساء إلى التكفل بالمضاعفات الناتجة عن الإجهاض السري.

وبعد أن أشار إلى أن 4.2 بالمائة من مجموع وفيات الأمهات و5.5 بالمائة من وفيات الأمهات عند الولادة مرتبطة بالإجهاض، حسب التقرير الثاني للجنة الخبراء الوطنية الخاص بالتدقيق السري لوفيات الأمهات لسنة 2010، كشف وزير الصحة أن وزارته منكبة على وضع خطة عمل لمعالجة إشكالية الإجهاض تعتمد على نظرة شمولية تهتم بتطوير سبل الوقاية من الحمل غير المرغوب فيه بتطوير برامج التربية الجنسية والانجابية وكذلك تيسير الولوج للمعلومات الصحية الشاملة لم تيسير ولوج النساء ضحايا الإجهاض السري لخدمات الصحة الانجابية دون أي خوف من المتابعة إلى جانب مناقشة الإطار القانوني والتنظيمي الخاص بالإجهاض الطبي مع الاحترام الكامل للقيم الدينية والأخلاقية والخلفيات الثقافية للبلاد.

ولفت الوردي إلى أن الإجهاض السري غير المأمون يتم غالبا في ظروف غير صحية والتي لا تحترم أبسط قواعد السلامة، فمجموعة من الفتيات والنساء خوفا من تبعات القانون الجنائي الحالي المتعلق بالإجهاض، والذي يعاقب سواء مرتكبه أو الوسيط أو المستفيدة منه بعقوبات حبسية تتراوح ما بين سنة وخمس سنوات، يلجأن إلى وسائل بدائية باستعمال أدوات حادة غير معقمة أو اعشاب سامة أو أدوية خطيرة، الشيء الذي ينتج عنه مضاعفات صحية من تعفن أو نزيف حاد أو قصور في جهاز التنفس وكذلك على مستوى الكبد، مما يؤدي إلى الوفاة في ظروف جد مؤلمة.

كما أن للحمل غير المرغوب فيه أو الإجهاض السري الغير مأمون عواقب اجتماعية جد خطيرة ، يضيف الحسين الوردي، تتجلى في إمكانية اللجوء إلى الانتحار أو جرائم الشرف أو طرد الفتاة من البيت العائلي مع جميع العواقب المترتبة عن تواجدها في الشارع بدون مأوى أو استكمال الحمل مع التخلص من الرضيع بتركه بمستشفى الولادة أو التخلص منه بمختلف الطرق الغير قانونية

الإبراهيمي:

لا يجب أن يكون الحل إما قانونيا أو طبيا

الدكتور مصطفى الإبراهيمي، اعتبر خلال تعقيب له بالملتقى التشاوري، أن «الموضوع حساس وبطرح إشكالية معقدة، حين يحدث تضارب بين حياة الجنين وصحة الأم»، مضيفا أن «هذا إشكال صعب، لا يمكن لأي أحد أن يعطي أرقاما عن الإجهاض السري»، كما انتقد البرلماني اختيار ممثلة صندوق الأمم المتحدة للسكان لدولة واحدة، وهي تركيا، كمثال لتراجع حالات الإجهاض بعد التقنين، مشيرا إلى أن الدراسة العلمية تقتضي استحضار مختلف التجارب الدولية.

ويرى الإبراهيمي في تصريح لـ التجديد»، أن النقاش صحي لأنه جمع بين المتناقضات، بين من يريد أن يبيح ويقنن الإجهاض ويفتح الباب على مصراعيه، ومن يريد أن يكون هنا تغيير، لكن بضوابط محددة وواضحة، وأضاف قائلا، «لأنه بالفعل القانون أصبح متقادما، ويجب إدخال بعض التعديلات للحفاظ على المعادلة التي تحفظ الحق في الحياة لصحة الجنين، والحق للمرأة في صحة جيدة، إن كان تهديد لحياة المرأة فالمسألة محسومة، وبالتالي هذا مرض اجتماعي، ولا يجب أن يكون الحل إما قانونيا أو طبيا، وبالتالي تدخل مجموعة من المتدخلين أمر ضروري، مع احترام الدستور الذي ينص على الحق في الحياة، واحترام الدين الإسلامي»، ويشدد الإبراهيمي على أن المجلس العلمي الأعلى وهيئة الإفتاء، طرف رئيسي في الموضوع، وقال «يجب على المجلس أن يقوم بدوره ويساهم في هذا النقاش»، مؤكدا أن الدفع بما هو اجتماعي للقضاء على حياة الأجنة، فهذا فيه نظر، وبالتالي علينا أن نستفيد من الدول التي لديها تجارب وتعاني من مشاكل كبيرة».

محمد الصبار (*):

يجب أن نبحث عن المصلحة التي هي موجودة في الفقه

اعتبر محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، أنه آن الأوان للتعامل مع موضوع بكل "جرأة وشجاعة"، وقال الصبار، خلال اللقاء التشاوري المنعقد يوم أمس بالرباط، "نحن أمام موضوع إشكالي، نتحدث عن زنا المحارم والتشوه الخلقي، وعن الحمل الذي تنتج عنه مضاعفات صحية، وعن حالات نفسية وعقلية، الموضوع لا يجب التعامل مع بشكل عادي".

ويرى المتحدث أن الرأي الفقهي مطلوب، مضيفا، "ولكن في مثل هذه الحالات، يجب أن نطوع الرقي الفقهي للرأي الطبي والعلمي لا العكس، هذه أشياء تدخل في باب الطب والعلم ولابد أن نطوع الرأي الفقهي إلى الرأي العلمي، نحتاج إلى مجددين في الدين".

وأضاف الصبار، أن "هذا الموضوع يشكل بؤرة من بؤر التوتر الفكري"، وقال "أتذكر موضوع خطة إدماج المرأة في التنمية، والشرخ المجتمعي ومسيرة الدار البيضاء ومسيرة الرباط، ونتذكر مسيرة الأحد الماضي، ووصل الصراع إلى مستويات غير مقبولة، ولن أقبل أن يتعت رئيس الحكومة بالجبان، هذا قذف ومس بكرامته، واليوم نعيش لحظ توتر فكري آخر".

ودعا الصبار إلى عين العقل لا العاطفة، وقال "خلال النقاش يجب الاحتكام فيه إلى عين العقل لا العاطفة، ونبحث عن المقاربات الممكنة، وعن المصلحة، والتي هي موجودة في الفقه، فاينما تمت المصلحة فتم شرع الله، ويجب من الآن تقدير الخسارات والتكلفة في هذا الموضوع، وهو فيه نقاش وفهم مشترك للأشياء، يجب أن يتحدث فيه أهل الاختصاص والعلم والأطباء".

الصبار قال أيضا، "حينما نقول الحفاظ على الجنين والحق في الحياة، وهو حق مطلق، على عكس باقي الحقوق، في الإعدام نتشبث بمشروعيته، يجب أن يكون عندنا نسق واضح، نحتاج إلى نقاش هادئ ورصين".

(*) الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان

مصطفى بنحمزة

الحق في الحياة مقدم على كل الحقوق

قال الدكتور مصطفى بنحمزة رئيس المجلس العلمي بوجدة إن الحق في الحياة مقدم على كل الحقوق باعتباره من الكليات الخمس التي يحميها الإسلام ويحافظ عليها، موضحا أن حياة الجنين تبدأ منذ تخصيب البويضة وليس بعد نفخ الروح وبالتالي فإجهاضه هو إزهاق للحياة، معتبرا أن «قضية نفخ الروح التي تشير بعض النصوص إلى حصوله بعد 120 يوما من تخصيب البويضة لا يلزم الفقهاء فيما يتعلق بالاجهاض لان الذي يعنينا تحقق الحياة»، متسائلا «هل البويضة حين تخصيبها تكون حية أو ميتة».

وبخصوص الإجهاض بسبب التشوهات الخلقية، قال بنحمزة إن دائرة التشوهات واسعة ولا يمكن الجزم قطعا بحدوثها بعد الولادة متسائلا إن كان يمكن اعتبار بعض المولودين باعاقات مثل المكفوفين أو الأقزام من الحاملين للتشوهات الخلقية التي يباح بناء عليها الإجهاض، وهل نقول لهم أنهم جاءوا للدنيا خطأ، وأشار بنحمزة إلى وجود حالات لأطفال ولدوا أسوياء خلافا لما توقع الأطباء من تشوهات خلال فترة الحمل، متسائلا في هذا الصدد «هل نبطل حياة الانسان بالظن؟»، داعيا في هذا الصدد، الأطباء والخبراء إلى بذل الجهود من أجل الوقاية من التشوهات والتقليل من فرص ظهورها.

وبخصوص الحمل الناتج عن زنا المحارم، قال بنحمزة إنه لا ينبغي تحميل الجنين أثر فعل لا يد له فيه، وأضاف بدلا من تفعيل المساءلة في حق المجرمين وعدم الافلات من العقاب نتجه الى الطرف الأضعف وهو الجنين ونقتله وهو لا ذنب له.

ورفض بنحمزة استعمال مصطلح «الحمل غير المرغوب فيه»، موضحا ان وجودنا في الدنيا ليس برغبة أحد ولو كان الأمر بيد الناس لما كان الكثيرون على قيد الحياة.

وحذر بنحمزة من الغلو والتطرف الديني واللاديني مشيرا إلى أن بعض القضايا قد تفتح الباب أمام التطرف، قائلا «لا نريد أن نعطي للتطرف أي سبب أو يقال إن المغرب لا يحافظ على الأحكام الشرعية»، معتبرا أن الوطن أغلى من أن نجازف به من أجل أحد.

الحقوقي والمحامي عبد المالك زعزاع لـ«التجديد»:

ينبغي تحديد مفاهيم الإجهاض وضبط المصطلحات بما لا يخضع لأي تأويل

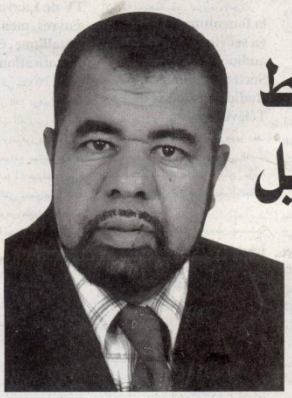

أكد الحقوقي والمحامي عبد المالك زعزاع على أن عدم تحديد الفصول القانونية الخاصة بالإجهاض للأجل الذي يكون فيه هذا الأخير مسموحا به، يشكل ثغرة كبيرة قد تضر بمصلحة الجنين والأم وبالمجتمع، مشددا في حوار مع «التجديد»، على أن القانون فيه من المرونة ما يشجع على الإفلات من العقوبة والتشجيع على الاجهاض، ناهيك عن أن الاجهاض الذي يتحدث عنه القانون الجنائي مرتبط فقط بمؤسسة الزواج الشرعي. ويرى زعزاع ضرورة التعامل مع هذا الموضوع بشكل جدي ومقاربته مقاربة شمولية وثقافية وتوعوية وقانية وحقوقية.

● حاورته: سناء كريم

● لم يحدد القانون المغربي تعريفا للإجهاض، كما لم يحدد أي أجل يكون فيه الإجهاض مسموحا به، ألا يشكل ذلك ثغرة قانونية يمكن التلاعب بالقانون من خلالها؟

○ سكوت المشرع الجنائي عن تعريف الإجهاض، وعدم تحديد الأجل (المدة) الذي يكون فيه مسموحا به، يشكل ثغرة كبرى قد تضر بمصلحة الجنين والأم والمجتمع، ذلك أن كثيرا من الباحثين في المجال يلاحظون أنه رغم تجريم القانون الجنائي للإجهاض في الفصل 445 من القانون الجنائي واعتباره جريمة خطيرة تتعلق بالحق في الحياة، فإننا نلاحظ أن بهذا الفصل من المرونة ما يقوم على تشجيع الإفلات من العقاب، كما يشجع على الإجهاض.

من جهة أخرى، نود التأكيد على أن الإجهاض الذي يتحدث عنه القانون الجنائي مرتبط بمؤسسة الزواج الشرعي، غير أن الواقع عكس ذلك، فأغلب حالات الإجهاض ناتجة عن حمل من سفاح وهي الحالات الغالبة، حيث تقوم بعض النساء بإجهاض نفسها خوفا من الفضيحة والعار، و-للأسف-حالات عديدة لا تصل إلى المحاكم لأسباب معروفة.

الملاحظ أيضا، أن المشرع في القانون الجنائي لما تطرق إلى إسقاط الجنين ترك النص غامضا، وهو قصور تشريعي، لذلك نقترح ومن أجل حل هذا المشكل إلى الأخذ بعين الاعتبار بالرأي الفقهي، الذي يقول إن الإجهاض محرم بمجرد وقوع التلاقح بين ماء الرجل والمرأة وما يعرف بالامتزاج.

لكن، وللأسف غالبا ما يتم استغلال هذا القصور التشريعي والتلاعب بالقانون، إذ تجدر الإشارة مثلا إلى أن الأطباء ناذرا ما يعرضون أمام المحاكم في حالات الإجهاض الغير المشروع قانونا، مما يشجع على الإفلات من العقاب.

● من خلال ممارستكم كمحامي، هل يواكب القانون المتعلق بالإجهاض التحولات المتسارعة التي يعرفها الواقع خاصة مع ارتفاع حالات الإجهاض السري؟

○ أمام ارتفاع حالات الإجهاض، وظهور مصحات وأماكن غير صحية متخصصة، وسماسرة مهمتهم التوسط في حالات الإجهاض السري، بسبب ما تجنيه من أرباحا طائلة وراء ذلك، وأمام غياب العقوبات الرادعة وكذا غياب المراقبة المشددة على المصحات والأشخاص المتاجرين بأرواح البشر، من طرف وزارة الصحة والسلطات والجهات المختصة، فالقانون الحالي غير مواكب لكل هذه التحولات.

ومن بين أسباب ذلك أيضا عدم تعديل النص القانوني، بما يلائم التحولات المتسارعة والخطيرة التي فرضها الواقع خاصة مع ارتفاع حالات الإجهاض السري.

ومن كل الثغرات السابقة الذكر، نرى ضرورة تعديل النصوص القانونية المتعلقة بالإجهاض، بما يخدم مصلحة الأم و الطفل والمجتمع، وبما يتصدى لكل المتاجرين بأرواح البشر بنصوص قانونية رادعة تنهل من الهوية المغربية ذات الأبعاد الدينية والثقافية.

● يقول شفيق الشرايبي، رئيس الجمعية المغربية لمكافحة الإجهاض السري في أكثر من تصريح أن تقنين الإجهاض يتطلب إرادة سياسية، ما تعليقكم؟

○ قول السيد شفيق الشرايبي مصادف للصواب، حيث آن الأوان لفتح نقاش جدي وحقيقي من أجل خلق إرادة سياسية قوية لتقنين الإجهاض في اتجاه حماية الحق في الحياة، وعدم إباحته وتجريمه بما يخدم البلاد، ولا يتعارض مع مقتضيات الدستور، خاصة الفصل 3 الذي ينص على أن دين الدولة الرسمي هو الإسلام.

● لماذا تتخوف الجهات المعنية من مطالب تقنين الإجهاض؟

○ لا أرى أي مبررات تجعل الجهات المسؤولة على التشريع في بلادنا تتخوف من مطالب تقنين الإجهاض، لذلك نرى ضرورة تحديد المفاهيم العلمية الدقيقة للإجهاض، وتحديد المدة التي تشرعن الإجهاض بشكل دقيق، بالإضافة إلى تحديد المبررات التقنية التي تبيحه، وأؤكد مرة أخرى على ضرورة ضبط المصطلحات بما لا يخضع لأي تأويل واستغلال للقانون من أجل إباحة الإجهاض والإفلات من العقاب لأن تجريمه يخدم المبدأ الحقوقي المتميز وهو الحق في الحياة.

● أي مقاربة تقترحونها في حالة حمل المغتصبة، زنا المحارم، وحالات تشوهات الجنين؟

○ في راي، هذه الأشكال من الحمل لا تبرر الإجهاض، ومع الأسف هذا النوع من الحمل هو الذي يتعرض للإجهاض وهو الغالب في مجتمعنا، ومن تم أقترح أن تنهج الحكومة في تعاملها مع هذا الموضوع مقاربة شمولية، ثقافية، توعوية، وقائية وحقوقية، وعلى رأسها المقاربة الشرعية التي تجعل ولد الزنا يلحق بأمه فهي تتحمل مسؤوليتها في رعايته وتربيته والقيام بشؤونه.

أفروخي*: الإجهاض جريمة تنتهك الحق في الحياة

اعتبرت أمينة أفروخي، عن مديرية الشؤون الجنائية والعفو بوزارة العدل والحريات، أن النقاش حول الإجهاض يتراوح بين الحق في الحياة للطفل والحق في حرية النساء في تدبير صحتهن الإنجابية وبالتالي الحفاظ على صحتهن وحياتهن وتوازنهن النفسي، وأكدت أفروخي أن الإجهاض من بين الجرائم التي تنتهك الحق في الحياة كونه يستهدف الجنين في بطن أمه، وأفادت من خلال العرض الذي قدمته باسم مديرية الشؤون الجنائية والعفو، بأن «الفقه الاسلامي اتجاهه واضح نحو حماية الحق في الحياة وتحريم إزهاق الروح»، مشيرة إلى أن المواثيق الدولية تحمي حق الأفراد في الحياة، وتسعى إلى ضمان عدم العبث به، ومن تم ضرورة الحفاظ على الصحة للرشداء والأطفال».

وحسب عرض المديرية، فإن القانون المقارن تتجاذبه اتجاهات مختلفة، اتجاه ذهب إلى التجريم أيا كانت مرحلة الحمل التي تم فيها الإجهاض، ولا يعفى من العقاب إلا إذا كان الحمل يشكل خطرا على حياة الأم أو صحتها، واتجاه ذهب إلى تجريم الإجهاض مع إقرار ظرف تخفيف، واتجاه أخير ذهب إلى إباحة الإجهاض مع فرض شروط معينة لإجرائه تختلف من قانون إلى آخر.

وأفادت المسؤولة بوزارة العدل والحريات، بأن «الحق في الحياة للطفل هو هدف الحماية ومناطها لدى التشريعات بما فيها التشريع المغربي»، مضيفة أن «هذه الحياة احتمالية وذات طابع مستقبلي، حياة الأم الحامل حياة قائمة وثابتة لا شك فيها، فمتى قام تعارض بين حياة الجنين وحياة الأم فالأولى بالحماية هو حياة الأم»، تفسر المتحدثة، «لذا اتجه المشرع المغربي إلى جواز الإجهاض متى كان الحمل يشكل خطرا على حياة الأم أو إذا استوجبته كذلك ضرورة المحافظة على صحتها».

وتذكر أفروخي أن الدستور المغربي ينص على أن الحق في الحياة هو أول الحقوق لكل إنسان، ويحمي القانون هذا الحق، وهو ما ينص عليه الفصل 20 من الدستور. كما يضع القانون الجنائي إطارا محكما للتجريم والعقاب يستهدف حماية هذا الحق.

* مديرية الشؤون الجنائية والعفو بوزارة العدل والحريات

- القانون الجنائي (الفصول من 449 إلى 459):

تجريم الإجهاض برضى المرأة أو بدون رضاها وبأي وسيلة (449):

تشديد العقاب في حالة الاعتياد (450):

معاقبة بيع الأدوية والأشياء المتعلقة بالإجهاض أو الإرشاد إليها (451):

معاقبة المرأة التي تجهض نفسها أو تقبل بذلك (454):

معاقبة التحريض على الإجهاض (455):

الإعفاء من العقاب على الإجهاض الذي يقوم به الأطباء علانية بإذن الزوج، إذا تطلبته ضرورة المحافظة على صحة الأم، ولا يطالب بإذن الزوج إذا كانت حياة الأم في خطر (453).

حنان الإدريسي*: تقنين الإجهاض ليس حلا

ترى حنان الإدريسي، عضو تنسيقية حق الجنين في الحياة، أن الجنين كائن بشري حي منذ الخلية الأولى، وله الحق الكامل في الحياة، وقالت، «كيفما ندافع عن حق المرأة علينا ان ندافع عن حق الحياة للجنين، فالجنين كائن مستقل، ووجوده في بطن أمه لا يخول لها الحق في العبث بحياته، ولا يجب أن نتصرف بمنطق الأهواء، والمفروض أن يكون للأم سلوك جنسي آمن ومسؤول، بينما الإجهاض جريمة قتل بشعة لا يجب تهوينها، يقوم بها بعض الأطباء، منهم من يعيشون منها».

واستحضرت حنان الإدريسي، تجارب الدول التي قننت الإجهاض ولم تحل المشكل، وقالت إنه خلال سنة 2010، سجلت فرنسا 13500 حالة إجهاض عند القاصرات فقط، مؤكدة أن هناك مشاكل حقيقة يعاني منها الشباب، وأن التوجه هو إيجاد حل على حساب الجنين، من خلال ارتكاب جريمة الإجهاض في حقه.

وثمنت الإدرسي الخروج بحلول حقيقية، وقالت «لا نريد أن يأتي زمان نجد فيه أطباء مجرمين، ونصبح أمام مجتمع تتفاقم مشاكله وتتعقد، نضيع الأسرة، أمام سلوكيات جنسية غير مسؤولة»، مشددة على أن السلوك الجنسي «يجب أن يكون مسؤولا، فليس هناك حمل غير مرغوب فيه، والرجل يجب أن يتحمل مسؤوليته، والمرأة أيضا، وللجنين حق في الحياة كما للمرأة الحق في الحياة والصحة أيضا». ودعت الإدريسي المشاركين في الملتقى التشاوري حول موضوع الإجهاض، إلى «دعم منظومة القيم النبيلة للعفة تفعيلا لمبدأ الوقاية خير من العلاج»، وقالت «هناك حلول إن توافقنا على مرجعية القانون، إذا كانت المرجعية هي الحفاظ على الأسرة وقيم المجتمع»، ودعت أيضا إلى إجراء دراسات علمية حول عواقب الإجهاض النفسية والصحية على النساء اللواتي تعرضن للإجهاض، مشددة على أن «تقنين الإجهاض ليس حلا وهو عنف يمارس ضد المرأة».

وردا على من اعتبر أن الإجهاض بمثابة ارتياح نفسي، أكدت الإدريسي أنه بالفعل قد يحدث للمرأة أو للفتاة ارتياح نفسي لحظة إجراء عملية الإجهاض، لكن على المدى البعيد، ستحس المرأة بعقدة الذنب، وبالتالي هذا اعتداء على نفسية وجسد المرأة، بتعقيدها أكثر من البحث عن حل لنفسيتها ووضعيتها.

* عن تنسيقية حق الجنين في الحياة

رغم اعتراضات المحافظين ..

الرميد والوردي يعجلان بتوسيع مجالات الإجهاض الإرادي

◆ سميرة فرزاز/ت.سارة بومن

وزير الصحة الحسين الوردي وزميله وزير العدل مصطفى الرميد، يسيران في انسجام وتضامن نحو الحد من مخاطر الإجهاض السري الذي يودي بحياة 400 ألف امرأة سنويا، في اللقاء التشاوري الذي نظمته وزارة الصحة أول أمس الأربعاء ، برزت ملامح توجه نحو توسيع مجالات الإجهاض الإرادي، ووضع خطة حكومية للوقاية من الحمل غير المرغوب فيه.

أمينة أفروخي عن مديرية الشؤون الجنائية والعفو بوزارة العدل والحريات، قالت أن القانون الجنائي يجرم الإجهاض برضى المرأة أو بدون رضاها وبأية وسيلة، كما ينص على تشديد العقاب في حالة الاعتياد، ويعاقب على بيع الأدوية والأشياء المتعلقة بالإجهاض أو الإرشاد إليها، كما يعاقب المرأة التي تجهض نفسها أو تقبل بذلك، وكذا التحريض على الإجهاض.

و أوضحت، في عرض حول الإطار القانوني لتجريم الإجهاض في أفق مراجعة القانون الجنائي، أنه يتم الإعفاء من العقاب على الإجهاض الذي يقوم به الأطباء علانية بإذن الزوج، إذا تطلبته ضرورة المحافظة على صحة الأم، ولا يطالب بإذن الزوج إذا كانت حياة الأم في خطر. لكن وزارة العدل أفادت أنه «مناسب لتعديل فصول قانون الإجهاض»، لذلك فتحت أوراشا لتغيير بعض فصول القانون الجنائي.

وزير الصحة الحسين الوردي قال في تدخله بخصوص القانون الجنائي، المتعلق بمسألة الإجهاض في الفصول ما بين 449 و 458، والذي لا يسمح بالإجهاض الطبي إلا إذا استوجبته ضرورة المحافظة على حياة أو صحة الأم في الفصل 453، إن هذا القانون «أصبح اليوم متجاوزا ولا يستجيب للتحديات الحالية الخاصة بالحفاظ على صحة الأم بالمغرب، وتمتيعها بجميع حقوقها الإنجابية». وأشار الوردي إلى أن وزارة العدل والحريات تشتغل حاليا على محور مناقشة الإطار القانوني والتنظيمي الخاص بالإجهاض الطبي في أفق مراجعته، حيث عقدت في هذا الإطار مجموعة من اللقاءات، مؤكدا أن نجاح هذه الخطة الخاصة بمعالجة إشكالية الإجهاض رهين بإشراك جميع المعنيين خلال مراحل بلورتها، وتضافر جهود الكل خلال تنفيذها.

الوردي كشف عن تفاصيل الخطة الحكومية لتدبير مخاطر الإجهاض، حين قال إن الوزارة تنكب حاليا على وضع خطة عمل تهم معالجة إشكالية الإجهاض بالمغرب، تعتمد على نظرة شمولية وترتكز على ثلاثة محاور متكاملة للتدخل. تهم «تطوير سبل الوقاية من الحمل غير المرغوب فيه، بتطوير برامج للتربية الجنسية والإنجابية»، و «تيسير ولوج النساء ضحايا الإجهاض السري لخدمات الصحة الإنجابية، دون أي خوف من المتابعة مع تحسين جودة التكفل بالمضاعفات الناتجة عنه»، ثم «مناقشة الإطار القانوني والتنظيمي، الخاص بالإجهاض الطبي في المغرب في أفق مراجعته للاستجابة للحاجيات والتحديات المطروحة حاليا، وذلك مع الاحترام الكامل للقيم الدينية والأخلاقية، والخلفيات الثقافية للبلاد ووفقا لحقوق الإنسان المتعارف عليها دوليا» .

وحسب الوردي، فإن الإجهاض السري غير مأمون، ويتم غالبا في ظروف غير صحية والتي لا تحترم أبسط قواعد السلامة.

· المجلس الوطني لحقوق الإنسان، عبر عن دعمه لورش التعديلات القانونية التي سيتم إدخالها على القانون الجنائي لتوسيع مجالات الإجهاض التي تقع خارج التجريم، وقال محمد الصبار، الأمين العام للمجلس إن الحد من الحق في الإجهاض يشكل «مسا بحرية النساء»، ويضعهن في «وضعية لا مساواة اجتماعية».

وأكد الصبار أن هذا التجريم، لا يلغي واقعيا ممارسة الإجهاض بل يساهم عكس ذلك في مضاعفة ممارسته، في ظروف مضرة بصحة المرأة التي تلجأ إليه، مضيفا أنه بالفعل وحسب معطيات قدمتها الجمعية المغربية لتنظيم الأسرة، يقدر عدد عمليات الإجهاض بـ600 عملية يوميا، في حين ترى الجمعية المغربية لمحاربة الإجهاض السري أن العدد يتراوح بين 800 و 1000 حالة يوميا.

بنحمزة يربك الوردي ويثير احتجاج الحضور

في الوقت الذي كانت فيه كلمة وزير الصحة، وممثلة وزارة العدل تسير في اتجاه واحد، وهو أن موضوع الإجهاض يحتاج إلى نقاش وطني يجمع بين علماء الدين وجميعات المجتمع المدني والخبراء، حتى يتمكنوا من إيجاد حل لهذه المعضلة الاجتماعية، غرد مصطفى بنحمزة، رئيس المجلس العلمي المحلي بوجدة الذي أصر على توضيح أنه يتكلم بصفته الشخصية، في اتجاه آخر. وفي الوقت الذي كان النقاش يسير بهدوء بين جميع المتدخلين، تعالى بشكل مفاجئ صوت مصطفى بنحمزة، في القاعة المملوءة عن آخرها بالمشاركين المغاربة والأجانب، واصفا الدكتور عبد الصمد الديالمي، أستاذ علم الاجتماع بجامعة فاس، والذي كان تدخله ضد الإجهاض السري، والعمل بشكل استعجالي على تعديل فصول قانون الإجهاض، بـ«الجاهل ولا يعرف شيئا في الفقه الإسلامي»، مادام يصرح بأنه مع إباحة الإجهاض في حالات زنا المحارم والاغتصاب...

ولم يكتف مصطفى بنحمزة بهذا، بل اعتبر ما يقوله عبد الديالمي وما يقوله أمثاله هو «تخريبق»، مادام لا يستطيع حتى التفريق بين عالم دين وبين الفقيه. تصريح عمت إثره الفوضى القاعة، حيث احتج عبد الصمد الديالمي على وصفه بـ«الجاهل» واحتج معه مجموعة من المشاركين في اللقاء.

احتجاج المشاركين جعل بنحمزة ينفعل أكثر، حيث صرح مرة أخرى عبر الميكروفون، أن ما يحدث في هذه اللحظة «ليس سوى تخريبق». وبصعوبة بالغة استطاع وزير الصحة البروفيسور الحسين الوردي، المكلف بتسيير النقاش ضبط القاعة واحتواء الأمر قائلا «إن الديمقراطية هي تقبل الرأي والرأي الآخر، حتى وإن كان يخالف ما نؤمن به».

ادريس اليزمي:

حجم التحديات مازال كبيرا في مكافحة العنف ضد النساء

3/3329

قال إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، بالرباط، ان حجم التحديات لازال كبيرا في مكافحة العنف ضد النساء، في ظل المعطيات الاحصائية الصادمة حول الظاهرة. وأوضح اليزمي في كلمته بمناسبة اللقاء الوطني حول " ثقافة اللاعنف اتجاه النساء: رؤية استشرافية" الذي نظمه الاتحاد الوطني لنساء المغرب، أنه "بفضل الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، وحرصه الشديد على النهوض بأوضاع النساء في المغرب، وبفعل استماتة الجمعيات النسائية، والإرادة القوية للحكومات المتعاقبة منذ مطلع هذا القرن، فقد انخرطت الجهود وتكاثفت من أجل تكسير الصمت حول قضية العنف ضد النساء، وتحسين المعرفة بمختلف مظاهرها، وتقديم الخدمات الضرورية للنساء ضحايا العنف، ومن أجل إعداد وتفعيل سياسات عمومية ناجعة لمكافحة هذه الظاهرة واستئصال مسبباتها".

غير أنه بالرغم من مختلف هذه الجهود، يضيف اليزمي، "فحجم التحديات لا زال كبيرا، ولا زالت المؤشرات الإحصائية تسائل نجاعة وفعالية مختلف التدابير والمبادرات المتخذة في هذا المجال. فمظاهر التمييز على أساس النوع لا زالت قائمة على الصعيد التشريعي، والمؤسساتي، ولا زالت العلاقات الاجتماعية تعيد إنتاج سلوك العنف ضد النساء". وذكر بأن المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إدراكا منه لجسامة هذه التحديات، وللكلفة الاجتماعية والاقتصادية للتمييز على أساس النوع بشكل عام، ولظاهرة العنف ضد النساء على وجه الخصوص، "حرص على أن يخصص أولى مذكراته للإطار القانوني المخصص للهيئة المكلفة بالمناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز، و أن يولي اهتماما خاصا بالإطار القانوني لمكافحة العنف ضد النساء، وكذا الإطار القانوني للعمال المنزليين". وفيما يتعلق بهيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز، أشار اليزمي الى أن المجلس أصدر مذكرة اعتمدت على خلاصات دراسة علمية أنجزها، وتضمنت عددا من المقترحات بخصوص النظام الأساسي للهيئة وانتدابها ومهامها ووظائفها وتشكيلتها وهيكلتها وتوطينها الترابي. أما فيما يخص الإطار القانوني لمكافحة العنف ضد النساء، فقد أصدر المجلس مذكرة ، وإن انصبت على الإطار المعياري الذي يجدر اعتماده في إعداد القانون و التعريف الدقيق للعنف و أنماطه، و على تحديد جملة من التدابير ذات الصلة بالجوانب الحمائية و الزجرية و جبر ضرر الضحايا، إلا أن هذه المذكرة قد أولت عناية شديدة للتدابير ذات الطبيعة الوقائية، تستجيب بدقة لانشغالات موضوع لقائكن الوطني، باعتبارها قد همت الجوانب التربوية و التعليمية لتغيير السلوكات و العقليات من جهة، و انشغلت من جهة أخرى، بتحديد كل ما يتعلق بوسائل الاعلام بمختلف أشكالها، و ذلك بهدف محاربة الصور النمطية اتجاه النساء. وتوقف رئيس المجلس أيضا عند الإطار القانوني للعمال المنزليين، حيث قام المجلس الوطني لحقوق الإنسان بإصدار رأي استشاري حول مشروع القانون الذي يحدد شروط الشغل والتشغيل المتعلقة بالعمال المنزليين. وأوصى في هذا الاطار بالمصادقة على اتفاقية العمل اللائق للعمال المنزليين رقم 189 لمنظمة العمل الدولية، باعتباره إطارا معياريا يحدد ضمانات قانونية تحمي حقوق هذه الفئة الهشة من العمال، إضافة إلى تأكيده على أن يكون الحد الأدنى لسن الاستخدام في العمل المنزلي هو 18 سنة، باعتبار أن الغالبية العظمى من العمال المنزليين مشكلة من الفتيات المنحدرات من الأوساط الفقيرة.

المنعطف
جريدة يومية شاملة
www.almounaataf.ma

المجلس الوطني لحقوق الإنسان

إصدار حديث يواجه بين التاريخ والذاكرة في التأريخ للصحراء المغربية

9/5004

■ عبدالنبي مصلوحي

"التراث الصحراوي- التاريخ والذاكرة"، عنوان كتاب صدر عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان سنة 2014، يضم مجموعة من الأعمال والمداخلات التي عرفتها الندوة الدولية التي نظمها نفس المجلس بشراكة مع جامعة محمد الخامس ووكالة الجنوب و المجمع الشريف للفوسفات جهة وادي الذهب في الداخلة يومي 16و 17دجنبر 2011، وهي ندوة تندرج في إطار برنامج مواكبة توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة في مجال الأرشيف والتاريخ والذاكرة.

تتوزع مواضيع الكتاب على مجموعة من العناوين، تلتقي جميعها حول محور تراث الصحراء المغربية، ساهمت فيها كوكبة من الأساتذة الجامعيين والباحثين الأكاديميين، مغاربة وأجانب، من بلدان عديدة، مثل فرنسا واسبانيا والسنغال والنيجر وموريتانيا والبرتغال وأمريكا والمكسيك، قدموا إسهامات فكرية مهمة في النبش في الذاكرة، حرص المجلس الوطني لحقوق الإنسان على تقديمها في هذا الكتاب مترجمة إلى العربية، مع إرفاقها بصور تاريخية عن المنطقة بعضها نادر، أغلبها ينشر لأول مرة، وهو عمل لم يكن بالهين، حيث استوجب بحثا إيكونوغرافيا طويلا في أرشيفات ومتاحف، ومكتبات في فرنسا واسبانيا وسويسرا والسنغال، ما كان سببا في تأخر صدور هذا المؤلف.

كان الهدف من هذا الملتقى الفكري (ملتقى الداخلة) الذي تم جمعه في هذا الكتاب، يقول الأستاذ إدريس اليزمي في تقديمه للمؤلف: "كان الهدف بالدرجة الأولى الاطلاع على وضعية البحث التاريخي حول منطقة الصحراء الأطلسية واستكشاف مسارات جديدة للبحث، ومن خلال تناول قضايا ذات صلة بالتاريخ والذاكرة والتراث".

ومما ورد بتقديم الأستاذ إدريس اليزمي لهذا الكتاب : "كانت الصحراء الممتدة من وادي نون إلى وادي الذهب، منطقة شاهدة على قرون من تاريخ الإنسانية، فقد عرفت استيطان عدة مجموعات بشرية منذ ما قبل التاريخ، تاركة آثارها في شكل رسوم ونقوش صخرية شاهدة حتى اليوم على حضارتها".

إن هذه المنطقة، التي مازالت تحمل إلى وقتنا الحالي ذاكرة تلك المجموعات، يقول اليزمي، لعبت دورا طيلة قرون منذ وصول القبائل القادمة من كل الآفاق، منجذبة بالمراعي وطرق التجارة الصحراوية المزدهرة، هذه القوافل التي لم تكن فقط تحمل البضائع، بل تحمل كذلك الأفكار والمعتقدات وتقاليد البلدان التي مرت منها، وهو ما مكن الصحراء من لعب دور الوسيط بين شمال إفريقيا وأوروبا من جهة، والصحراء الكبرى وإفريقيا السوداء من جهة أخرى، بلد التلاقح والتواصل بامتياز منذ قرون خلت.

وتضيف مقدمة الكتاب، أن تاريخ الصحراء المغربية عرف منعطفا حاسما مع أواخر القرن التاسع عشر، حين تهافتت على المنطقة القوى الاستعمارية، بما أحدثته من حدود مصطنعة كانت ضد منطق التاريخ والجغرافيا والماضي المشترك بين شمال المملكة وجنوبها.

القدس العربي
AL-QUDS AL-ARABI
يومية - سياسية - مستقلة

الداخلية المغربية تقبل مبدئيا «الاعتراف القانوني» بالجمعيات المناصرة لجبهة البوليساريو

MARCH 12, 2015

الرباط ـ «القدس العربي»: كشفت مصادر حقوقية عن القبول المبدئي لوزارة الداخلية المغربية، لتخصيص دعم مالي مباشر والاعتراف القانوني بالجمعيات الناشطة في مجال حقوق الإنسان، والمناصرة لجبهة البوليساريو في الصحراء الغربية بعد جهود بذلها المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

وأفادت المصادر ان من بين الجمعيات التي وافقت وزارة الداخلية على منحها الوصل القانوني تجمع المدافعين الصحراويين عن حقوق الإنسان «الكوديسا»، التي تترأسها الناشطة الصحراوية أمنتو حيدار ونائبها، علي سالم التامك، والجمعية الصحراوية لضحايا حقوق الإنسان في الصحراء، التي تأسست في أيار/ مايو 2005 ويترأسها إبراهيم دحان، ونائبته الغالية أدجيمي، وهي من أبرز التشكيلات الحقوقية المناصرة لجبهة البوليساريو التي تسعى لانفصال الصحراء الغربية عن المغرب وإقامة دولة مستقلة.

إلا ان مسؤولا في «كوديسا» نفى علم الجمعية بهذه الأنباء، وقال إلى أنها «مجرد دعاية من قبل حقوقيي المجلس الوطني لحقوق الإنسان، قبيل شهر / أبريل، حيث اجتماع مجلس الأمن الدولي حول الصحراء.

ومن المقرر ان يعقد مجلس الأمن الدولي شهر نيسان/ أبريل القادم دورة اجتماعاته السنوية حول النزاع الصحراوي يصدر في ختامها قرارا بتمديد ولاية قوات الأمم المتحدة المنتشرة بالصحراء «المينورسيو» لمدة سنة بالإضافة إلى قراءة المجلس للنزاع وتسويته المتعثرة ويقرر بشأنها إجراءات لدفع عملية التسوية وتنشيط المفاوضات بين المغرب وجبهة البوليساريو.

وتحتل مسألة حقوق الإنسان حيزا هاما بالقرارات ذات الصلة بالنزاع التي يصدرها مجلس الأمن الدولي وتسعى جبهة البوليساريو إلى توسيع صلاحيات المينورسيو التي ترابط بالمنطقة منذ 1991 لتشمل مراقبة حقوق الإنسان والتقرير بها للمجلس، وهو ما يرفضه المغرب ويتمسك بمهمتها الأساسية وهي لمراقبة وقف إطلاق النار والإشراف على استفتاء يقرر من خلاله الصحراويون مصيرهم.

وجاء القرار الجديد لوزارة الداخلية المغربية في إطار ترخيصها لاثنتي عشر جمعية تشتغل في مجال حقوق الإنسان في المدن الصحراوية بناء على توصية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان «رسمي»، إلى كل من وزارة الداخلية، والعدل والحريات، بضرورة منح التراخيص للجمعيات التي لديها كافة وثائق وشروط التأسيس، واستكملت ملفاتها بشكل قانوني، وفقا لما ينص عليه قانون الجمعيات.

وقال إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان إن موقفه من الترخيص للجمعيات مبدئي، لكون المجلس يدافع عن حق الجمعيات في ممارسة أنشطتها»، داعيا الدولة إلى «تنفيذ المقررات القضائية واحترامها فيما يخص الجمعيات التي طعنت في قرارات رفض منحها تراخيص الاعتراف.

ونقل موقع هسبرس عن اليزمي أن «المجتمع المدني الحقوقي في المغرب يسجل قوة أساسية في مسار التحول الذي تعرفه المملكة»، موضحا أن «هناك حركة حقوقية تنشط بالمغرب بكل حرية، وهي أقوى مجتمع مدني في المنطقة».

وسجل اليزمي أن «العديد من نقط الضعف ما زالت تعتري ممارسة الحقوقيين المغاربة، والتي سبق للمندوبية السامية للتخطيط أن أكدت عليها في دراسة علمية، مشيرا أنه من ضمنها، «الضعف على مستوى التشبيك، بالإضافة للضعف على مستوى الموارد المالية والبشرية».

وأبرز أن هناك العديد من النقط التي تحتاج تعديلا، مشيرا إلى «الإيجابيات التي حققها الحوار الوطني حول المجتمع المدني، والذي جاء بعد الدور الدستوري المهم الذي أعطاه الدستور الجديد 2011 للمجتمع المدني الذي أصبح بإمكانه تقديم الملتمسات وتتبع وتقييم السياسات العمومية».

http://www.alquds.co.uk/?p=309639

مبديع يقرُّ بضُعف حصيلة الحكومة في المساواة بين الجنسيْن

هسبريس – محمد الراجي (صور منير امحيمدات)
الخميس 12 مارس 2015 - 20:00

بعْدَ مُضيّ أكثر من ثلاث سنوات ونصفَ على العمل بدستور 2011، الذي رأت الحركة النسائية أنّه جَاء بمكتسباتٍ هامَّةٍ للمرأة المغربية، خصوصا في الفصْل المتعلق بإحداث هيئة المناصفة ومكافحة كافّة أشكال التمييز، اعترف وزير الوظيفة العمومية وتحديث الإرادة محمد مبديع بضعْف حصيلة الحكومة في إحقاق المساواة بيْن المرأة والرجل.

وفي الوقْت الذي تُوجّه للحكومة انتقاداتٌ من طرف المنظمات المدافعة عن حقوق المرأة، بشأن تماطلها في تفعيل مقتضيات الدستور المتعلقة بالنهوض بوضعية المرأة، لمْ يُخف وزير الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة في نظمتْه وزارته حول موضوع "مأسسة مبدأ المساواة بين الجنسين من الإقرار إلى التفعيل"، أن "عمَل الحكومة في هذا المجال لم يبْلُغْ ما كان مرجُوّا".

واستطرد قائلا "لا أخفي عليكم أن" ما تحقّق من مكتسبات وتقدّم في هذا المجال يبْقى ضعيفا، ودون المستوى المأمول ودون طموحنا، خصوصا ما يتعلق منه بولوج المرأة إلى مناصب القرار والمسؤولية"، وأشار إلى أنّه يسْعى إلى النهوض بوضع المرأة وتمكينها من ولوج مختلف المجالات "على قدم المساواة مع شقيقها الرجل" في مناصب القرار والمسؤولية في قطاع الوظيفة العمومية، الذي يُشرف عليه.

وأعلن مبديع في اللقاء الذي حضرتْه ممثلة هيئة الأمم المتحدة للمرأة بالمغرب، أنّ وزارته أعطتْ، بالتنسيق مع شبكة التشاور بين القطاعات الوزارية، الانطلاقة لوضع إستراتيجية لمقاربة النوع بالوظيفة العمومية، بتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بيْن الجنسين، موضحا أنّ الإستراتيجية "ستسهم في بلوغ تمثيلية متكافئة" بين النساء والرجال في مراكز القرار بالإدارة.

وفي الوقْت الذي ما زالَ الرجال يستأثرون بالحصّة الأكبرَ من التعيينات في المناصب العليا، وغداةَ إعلان الحكومة عن إعداد مشروع قانون هيئة المناصفة ومكافحة كافّة أشكال التمييز، والذي أثار ردودَ فعْل غير مُرحّبة من طرف عدد من الجمعيات المدافعة عن حقوق المرأة، دافَع مبديع عن توجّه الحكومة في هذا المجال بقوله إنّ موضوع المساواة والإنصاف بين الجنسيْن وتمكين النساء من مناصب المسؤولية "يكتسي بُعْدا استراتيجيا بالنسبة للحكومة".

وقدّم مبديع بعض الأرقام حوْل حضور المرأة في الوظيفة العمومية، مشيرا إلى أنّ نسبة النساء من مجموع موظفي الإدارة العمومية انتقلتْ من 34 في المائة سنة 2002، إلى 39،4 في المائة خلال سنة 2014، وبلغتْ نسبة النساء من الأطر 68،64 في المائة، فيما عرفتْ نسبة النساء الموظفات بمناصب المسؤولية النظامية والمماثلة، "تطوّرا ملحوظا"، وبلغتْ ما يقارب 17،4 في المائة، وقال مبديع إنّ هذه النسبة ستعرف "زيادة متوالية" خلال السنوات القادمة.

http://www.hespress.com/femme/257798.html

سابقة: وفود من الخارجية والسفارة الأمريكية وممثلين معتمدين للسفارات الاسكندنافية في زيارة خاصة للجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالعيون

محمد عياشنشر في كود يوم 13 - 03 - 2015

علمت " كود " من مصادر حقوقية، أن محمد سالم الشرقاوي رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسانالعيون – السمارة، عقد اليوم الخميس 12 مارس الجاري، إجتماعاً مع ممثلين عن سفارات الدول الاسكندنافية المعتمدة بالمغرب، و ضم الوفد بنيتا ليندستروم ممثلاً لسفارة فنلندا و ميشيل بينيت جانسن ممثلاً لسفارة الدانمارك و فيكتوريا داكيراس ويتبولد ممثلة لسفارة السويد.

وأضافت مصادر " كود " أن الشرقاوي رئيس اللجنة، إستقبل يوم أمس الأربعاء 11 مارس 2015، بمقر اللجنة جيمس ويلسون عن قسم الشؤون السياسية بسفارة الولايات المتحدة الأمريكية و نافيد مالك مسؤول البرامج في مكتب السكان واللاجئين والهجرة في وزارة الخارجية الأمريكية، وسكاي/ جستيس المنسق الجهوي لشؤون اللاجئين في داكار بوزارة الخارجية الأمريكية.

وفي تصريح ل" كود " قال محمد سالم الشرقاوي بعد لقائه الوفد الأمريكي اتفقنا على الكثير من النقط من أجل المضي صوب المستقبل بصورة واضحة ، مضيفاً أنه قدم شرحاً بشأن استمرارية معالجة كل الملفات و تسويتها و الوفد الأمريكي عبر بدوره عن إستعداده لشراكة عمل إستراتيجية من أجل التعاون في كل ما يهم قضايا حقوق الإنسان، و العمل برؤية تخدم التطلعات نحو المستقبل و ما يحمله من آمال عريضة من أجل الحرية والعدالة والمساواة.

هذا اللقاء يحمل دلالات و إشارات سياسية و دبلوماسية قوية و عديدة أهمها أن الزيارة خصت بها اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان دون غيرها من المؤسسات أو جمعيات حقوق الإنسان المناهضة أو الموالية للمغرب، و هي المرة الأولى التي يقدم عليها وفد أجنبي عند زيارته للمنطقة ، و كذلك بالنظر الى الظرفية التي يعرفها ملف الصحراء و نحن على بعد شهر واحد من طرح الملف على أنظار مجلس الأمن الدولي.

http://www.goud.ma/%D8%B3%D8%A7%D8%A8%D9%82%D8%A9-%D9%88%D9%81%D9%88%D8%AF-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%A7%D8%B1%D8%AC%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%81%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D8%B1-128716/

جمعويون وباحثون يسلطون الضوء على دور وسائل الإعلام في ضوء الاستحقاقات الانتخابية المقبلة

هبة بريس . الرباط

سلط جمعويون وباحثون في مائدة مستديرة حول وسائل الإعلام والانتخابات، مساء اليوم الخميس بالرباط، الضوء على دور وسائل الإعلام وآفاق تغطيتها للانتخابات في المغرب، مبرزين المهام التي يتعين على الصحافة الاضطلاع بها على هذا المستوى.

وذكرت الناشطة بالجمعية الديمقراطية لنساء المغرب السيدة خديجة الصبار ، في هذا اللقاء الذي نظمته جمعية خريجي المعهد العالي للإعلام والاتصال ومعهد التنوع الإعلامي حول "وسائل الإعلام وأسئلة الديمقراطية في المغرب في ضوء الاستحقاقات الانتخابية المقبلة"، أن وسائل الاعلام بالمغرب، استنادا الى دراسة قامت بها الجمعية، لا تتوفر على استراتيجية بشأن التعاطي مع الشأن الانتخابي.

وأبرزت أن معالجة الصحافة لبعض القضايا والظواهر كالاستحقاقات الانتخابية لا تساهم في ادماج النوع الاجتماعي وتعزيز الديمقراطية وإرساء المساواة، ولا تساهم في تكوين الرأي العام الوطني.

وأضافت أن مسؤوليات جسيمة عدة ملقاة على عاتق الصحافيين حاليا، خصوصا على مستوى العمل على تغيير الذهنيات والصور النمطية الخاصة بقضايا النساء والديمقراطية والمساواة، مشيرة إلى ان الاعلام يكتسي اهمية بالغة في العصر الحالي ويضطلع بأدوار بالغة في تشكيل الرأي العام وتغيير المجتمع وتطويره.

واعتبر الكاتب والجامعي محمد الساسي، في معرض حديثه عن تعاطي المقاولات الصحافية المستقلة مع الاستحقاقات الانتخابية، أن المنابر الصحافية المستقلة المكتوبة تركز على العيوب الانتخابية وتعممها، وتلعب ادوار ايجابية حينما تحول الحياة الحزبية الى حياة عامة وعكس ما يجري بالكيانات الحزبية وإتاحة الفرصة لظهور وجوه ونخب جديدة، محذرا من ظاهرة "تسويد الصورة وتضخم الخطاب النقدي" ببعض هذه المنابر.

وقال إن المرحلة الأولى في حياة الإعلام المكتوب تعود لما قبل تسعينيات القرن الماضي، مضيفا أن الصحافة الحزبية كانت في هذه المرحلة بمثابة العمود الفقري للقطاع. وأبرز أن السمات الرئيسية لهذه المرحلة كانت تتمثل في تغليب المعايير النضالية على المعايير المهنية وغياب منطق المقاولة والعلاقة الأجرية ووجود نوع من اقتسام الفضاء الاعلامي حيث كانت المعارضة تسيطر على الصحافة المكتوبة.

وأضاف أن المرحلة الثانية تلت الأولى مباشرة، موضحا أنها تميزت بثلاث سمات هي "ازدهار ما يسمى بالصحافة المستقلة" و"التراجع المريع للصحافة الحزبية" وظهور مقاولات صحافية مع تقنين العلاقات الأجرية بالمقاولة.

ومن جانبه، اعتبر عضو المجلس الوطني لحقوق الانسان الصحافي مصطفى العراقي أن الاستحقاقات الانتخابات الجماعية القادمة ذات أهمية بالغة بحكم تنظيمها في إطار دستور 2011، وفي ظل سياق دينامية جديدة ومكثفة يعرفها المجتمع المدني بالمغرب "الذي يشهد لأول مرة مرافعات ومذكرات وتحاليل بشأن النصوص القانونية المؤطرة للانتخابات".

http://www.hibapress.com/details-39587.html

عبد الكريم لهوايشري: حول هيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز

عبد الكريم لهوايشري
الخميس, مارس 12, 2015

عرف المغرب تحولا وتطورا هاما في مجال تكريس الحقوق و ترسيخ المساواة بين الرجال و النساء، ورفع كل أشكال التمييز المبنية على أساس الجنس، ولم يقف دستور 2011 عند هذا الحد، بل أسس لمبدإ السعي نحو المناصفة باعتبارها آلية كمية لتحقيق المساواة بين الجنسين. ولحماية هذا المكسب الحقوقي وترسيخ جذوره نَص الدستور في الفقرة الثانية من الفصل 19 مِنْه على أن "تحدث لهذه الغاية، هيئة للمناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز"، وهي هيئة محدثة بمقتضى الدستور، ولا تحتاج لقانون آخر يحدثها كما ظن البعض ممن يحلو لهم الخوض في الحديث عن الهيئة ومشروع القانون المتعلق بها.

إن مشروع القانون المتعلق بالهيئة و المعروض حاليا على مسطرة المصادقة، لا يتعلق بإحداث الهيئة بل يَأْتِي في سياق تنزيل الفصل 171 من الدستور / الذي ينص على أن " يحدد بقوانين تأليف وصلاحيات وتنظيم، وقواعد تسيير المؤسسات والهيئات المنصوص عليها في الفصول 161 إلى 170 من هذا الدستور، وكذا حالات التنافي عند الاقتضاء". إنه إذن مشروع قانون محدد الأهداف والغايات والمضامين بمقتضى هذا الفصل، وليس من شأنه أن يتناول بعض القضايا الأخرى كتحديد أو تعريف "المساواة" و"المناصفة" و "التمييز ضد المرأة" كما ورد في بعض البيانات أو المذكرات من قبل بعضهن أو بعضهم، ذلك أن هذه المفاهيم وغيرها من المقتضيات ذَات الصِّلة بالمناصفة و التمييز، وإن كانت في حاجة إلى تحديد، فإنه يجب أن تكون موضوع قانون آخر، أي قانون معياري، يكون مرجعا أساسا لعمل الهيئة.

وفي هذا الإطار لابد من التذكير بأن للهيئة ولاية خاصة في مجال حماية حقوق النساء و النهوض بها، وهو اختصاص لا يمكن أن يمتد بحال من الأحوال ليشمل ما يدخل ضمن اختصاص المجلس الوطني لحقوق الإنسان الذي منحه الدستور ولاية عامة في هذا المجال. إنها حدود رسمها الفَصل 164 من الدستور عندما تناول اختصاصات الهيئة، وأكد على أن "تسهر الهيأة المكلفة بالمناصفة ومحاربة جميع أشكال التمييز، المحدثة بموجب الفصل 19 من هذا الدستور، بصفة خاصة، على احترام الحقوق والحريات المنصوص عليها في الفصل المذكور، مع مراعاة الاختصاصات المسندة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان".

إن المشرع الدستوري ميز بين المؤسسات والهيئات من حيث الاختصاصات و الصلاحيات، فليس مطلوب من البرلمان مثلا، أن يحل محل السلطة القضائية فيصدر الأحكام والقرارات القضائية على الرغم من كونها تصدر بناء على التشريعات القانونية التي هو مخول بوضعها، باعتباره سلطة تشريعية. وهكذا، فلا يمكن للهيئة أن تُمارس الرقابة على الحكومة، بمعناها الدستوري، إذ الجهة المخولة لممارسة الرقابة على الحكومة في الديمقراطيات، هو البرلمان، وهو اختصاص حصري تم التنصيص عليه في الفقرة الثانية من الفصل 70 من الدستور، حيث "يصوت البرلمان على القوانين، ويراقب عمل الحكومة، ويقيم السياسات العمومية"، لذا وجب مراعاة هذا عند انتقاد المشروع، أو إصدار البيانات أو الخوض في الاختصاصات، بل وجب التفطن إلى ذاك من قبل الجميع، و من قبل أولئك اللواتي رفعن شعار الرفض لما تضمنه مشروع القانون رقم 79.14 المتعلق بهيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز على الخصوص.

إن المشروع الذي تناولته بعض الألسنة و الأقلام بالنقض أو التبخيس لازال في مراحله الجنينية الأولى، إذ أُحيل على مسطرة المصادقة، لكنه لَمْ يعرض بعد على مجلس الحكومة ليتخذ بشأنه القرار المناسب كما جرى ويجري بذلك العمل من قبل هذا المجلس، ولن يصبح مشروع قانون كامل الخلقة إلا بعد المصادقة عَلَيه من قبل المجلس الحكومي، وفي هذه المرحلة بالذات، يمكن للمؤسسات والهيئات المخولة دستوريا بإبداء الرأي، بطلب من جهات معينة أو بمبادرة منها، أن تبدي رأيها في المشروع، ولا يليق بمؤسسة تحترم نفسها أن تبدي رأيها بمبادرة منها بِنَاء على مسودة للمشروع مسربة ومؤرخة في 7 ابريل 2014، وهي مسودة كانت يومها موضوع تداول حصري بين وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية و المندوبية الوزارية لحقوق الإنسان، بل لم توضع بعد على موقع الأمانة العامة للحكومة طلبا للرأي، فهل يا ترى أصبحت المؤسسات ذات الطبيعة الوطنية المستقلة تعمل في الظلام بعيدا عن الشفافية؟، أم أن بعض أعضائها لَمْ يستوعب بعد المكانة الاعتبارية التي وضع فيها؟، أم أن الطبع يغلب التطبع كما يقول المثل؟، أم أن الايدولوجيا أعمت القلوب قبل الأبصار؟.

ولم يتوقف الانتقاد عند هذا الحد، بل تجاوزه إلى الاعتراض على عدم تمكين الهيئة من الاختصاص الضبطي أو الاختصاص شبه-قضائي كما كانت تريد بعض الجمعيات أو غيرهن ممن يهتم بالمجال.

وفي هذا السياق يمكن القول بأن الجهة الحكومية المعنية بوضع مسودة المشروع راعت الدستور ومقتضياته على خلاف ما تتهم به زورا وبهتانا بكونها غير ملتزمة به. فالمتأمل للدستور المغربي وللموقع الذي وضع فيه هذه الهيئة، يقف بجلاء لا يخالطه غبار المزايدة؛ ولا ضعف المعرفة الدستورية؛ ولا ...، أن الهيئة مدرجة ضمن هيئات حماية حقوق الإنسان والنهوض بها وليس ضمن هيئات الحكامة الجيدة والتقنين المحددة على وجه الحصر في الفصول 165 و166 و167من الدستور، ولا يمكن استخراج واستنباط الاختصاص شبه-قضائي من مجرد التسمية الدستورية لهذه المؤسسة ب"الهيئة".

إن الحكومة لم ولن تجرؤ قط على مخالفة النص الدستوري الذي صوت عليه الشعب المغربي لتتجاوب مع أماني جمعيات وغيرها، ولو فعلت ذلك لكانت موضوع محاكمة دستورية من قبل أهل الاختصاص، لكنها حكومة آلت على نفسها أن لا تزج بنفسها في المتاهات أو مواضع التهم والشبهات. كما أن النص الدستوري لم يترك المجال للأماني، أي كنّا نتمنى أن تكون هيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز ذات اختصاص شبه-قضائي مثلا، بل طارد مثل هذه الأوهام ولم يدع لها مجالا للتشويش على أولي النهى. إن هذه الأماني كان من الممكن أن تكون مقبولة قبل أن ترفع الأقلام التي كتبت النص الدستوري؛ أو تجف الصحف التي كتب عليها، بل كان من الممكن تدارك الأمر قبل التصويت على مشروع النص الدستوري من قبل الشعب المغربي، أما و الأمر أصبح مرسما، فإن أي حديث بعده سيكون خارج النص، وغير مشمول لا بعبارته ولا بإشارته، بل بعيد المنال، ولا سبيل للدفع بِهِ في مثل هذه المواطن، ذلك أن الدفع به لا يليق بالعوام فكيف بمن يدعي الاهتمام بحقوق النساء والهيئات ذات الصِّلة، بل كيف بِهِ إذا صدر، ولو بالخطأ، عمن ينسب نفسه لأهل الاختصاص في الميدان.

http://www.pjd.ma/%D8%AD%D8%B2%D8%A8%20%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%AF%D8%A7%D9%84%D8%A9%20%D9%88%20%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9/%D8%B9%D8%A8%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%83%D8%B1%D9%8A%D9%85-%D9%84%D9%87%D9%88%D8%A7%D9%8A%D8%B4%D8%B1%D9%8A-%D8%AD%D9%88%D9%84-%D9%87%D9%8A%D8%A6%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%A7%D8%B5%D9%81%D8%A9-%D9%88%D9%85%D9%83%D8%A7%D9%81%D8%AD%D8%A9-%D9%83%D9%84-%D8%A3%D8%B4%D9%83%D8%A7%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%85%D9%8A%D9%8A%D8%B2

المركز الوطني للطاقة والعلوم والتقنيات النووية يحتفي بالمرأة المغربية

الرئيسية

و.م.ع

12.03.2015

h0021

شارك

أضف تعليق (0)

القنيطرة/12 مارس 2015/ومع/ نظم المركز الوطني للطاقة والعلوم والتقنيات النووية، اليوم الخميس، بمركز الدراسات النووية بالمعمورة ، حفل تكريم على شرف عدد من الفعاليات النسائية، وذلك في إطار الاحتفال باليوم العالمي للمرأة.

وأشار بلاغ للمركز، إلى أن الحفل الذي حضرته السيدة زينب العدوي والي جهة الغرب الشراردة بني احسن ،عامل اقليم القنيطرة، تميز بتكريم كل من السيدة رجاء الشرقاوي نائبة رئيس جامعة محمد الخامس بالرباط وعضو أكاديمية الحسن الثاني للعلوم والتقنيات ورئيسة الجمعية المغربية للحماية من الإشعاع، والسيدة جميلة السيوري رئيسة جمعية عدالة وعضو المجلس الوطني لحقوق الانسان والسيدة نعيمة المشرقي الفنانة والفاعلة الجمعوية.

كما تم في هذا السياق تكريم ثلاث نساء من العاملات في المركز الوطني للطاقة والعلوم والتقنيات النووية.

وأشار البلاغ إلى أن الحفل، الذي نظم بتعاون مع جمعية الأعمال الاجتماعية بالمركز، شكل مناسبة للاحتفاء بالمرأة المغربية والتنويه بالجهود التي تبذلها بشكل يومي ومستمر من أجل المساهمة في تطوير الأبحاث في مجال العلوم والتقنيات النووية وجعلها في خدمة مختلف القطاعات الاجتماعية والاقتصادية الوطنية.

وأشار البلاغ إلى أن والي الجهة ثمنت بهذه المناسبة الحضور النسائي بالمركز الوطني للطاقة والعلوم والتقنيات النووية، والذي يمثل 32 بالمائة من إجمالي العاملين به، والمسؤوليات التي تضطلع به النساء داخل هذه المؤسسة.

كما نوهت بجودة تجهيزاته وبأهمية الأدوار المنوطة به في مجال تطوير البحث العلمي والتقنيات النووية على الصعيدين الوطني والإقليمي.

وبمناسبة الاحتفال باليوم العالمي للوقاية المدنية (فاتح مارس)، احتضن المركز، يضيف المصدر ذاته ، تدريبا يحاكي تدخلا عاجلا ضد تسرب إشعاعي، بمشاركة عناصر من الوقاية المدنية والدرك الملكي العاملين بالمركز إلى جانب مصالح الحماية من الإشعاع بالمركز الوطني للطاقة والعلوم والتقنيات النووية.

ج/رم بك

http://www.menara.ma/ar/2015/03/12/1584513-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D9%83%D8%B2-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A-%D9%84%D9%84%D8%B7%D8%A7%D9%82%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D9%88%D9%85-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%82%D9%86%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%88%D9%88%D9%8A%D8%A9-%D9%8A%D8%AD%D8%AA%D9%81%D9%8A-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D8%A3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9.html

الأخبار
نأتيكم بالخبر اليقين

مستشفيات الأمراض النفسية.. جحيم المختلين عقليا

قصص مأساوية لمضطربين قادهم المرض إلى «مستشفيات الجنون»

مضطرب عقليا في حالة هيجان

مريض بانفصام الشخصية اختفى بعد خروجه من مستشفى الأمراض العقلية

عادة ما يضطر أهل مريض باضطراب عقلي، حينما تنتابه نوبة هستيرية وما يرافقها من هيجان، إلى نقله نحو مستشفى للأمراض العقلية مخافة إيذاء نفسه وغيره بصفة لا إرادية. لكن المفاجأة غير السارة التي تواجه عددا منهم هي أن حالة المريض كثيرا ما تزيد ترديا. أحيانا يفاجأ ذوو بعض المرضى العقليين بعودتهم لوحدهم من المستشفى دون حتى أن يكملوا علاجهم. وزير الصحة الحسين الوردي نفسه سبق له أن اعترف بالأوضاع الكارثية التي تشهدها مستشفيات الأمراض العقلية بالمغرب. الوزير شبه تلك المؤسسات الصحية في ندوة صحفية بسجن «عكاشة». وأضاف أن العقلاء أنفسهم لن يخرجوا أصحاء إن قادتهم الأقدار إلى دخول هذه المستشفيات الشبيهة بالمعتقلات. تفاصيل أوفى تجدونها في التحقيق الآتي.

مرضى انفصام الشخصية يفضحون ما يروج داخل أجنحة الأمراض النفسية

نورا أفرياض

لا يجد مرضى انفصام الشخصية بدا من الانتقام من ذويهم إبان دخولهم في نوبات هيجان، كلما عادوا من مستشفى الأمراض العقلية، عبر تعنيفهم أو إلحاق أضرار مادية بممتلكاتهم، احتجاجا على تركهم بمكان يعتبرونه الجحيم بعينه. بحي «غوتيه» بالبيضاء، يقطن مريض بانفصام الشخصية، رفقة أسرته، في غرفة بسيطة بسطح عمارة. «مصطفى. د» هذا اسمه، كان في حالة طبيعية بعدما تناول أدويته. لكنه ما إن لمح صحافية «الأخبار» حتى تقدم نحوها حاملا ملفا يقول إنه يتضمن طلبات يعتزم إرسالها إلى قنصلية إيطاليا ليتمكن من العودة إليها بعدما قضى بها ما يناهز 25 سنة، قبل أن تسوء أحواله الصحية ويتم إرجاعه إلى المغرب. بعد تفاقم وضعه الصحي، أضطرت شقيقته وهي موظفة بمجلس مدينة الدار البيضاء إلى نقله إلى مستشفى الأمراض العقلية بالمدينة ذاتها. المريض، الذي يبدو أنه ما زال يختزن في ذاكرته الكثير من الأحداث، يقول إنه كان يلاقي معاملة حسنة بالمراكز الاستشفائية المختصة بالأمراض العقلية والنفسية بإيطاليا، على عكس ما هو عليه الوضع هنا؛ إذ يستحم بالماء البارد ولا يلقى أي عناية طبية، حسب قوله، قبل أن يشير إلى أنه حتى الحقن قال إنها تعطى بطريقة عنيفة يزورق معها جسمه، وزاد مصطفى موضحا، أن الطعام المقدم بالمستشفى المعني لا يقوى على أكله بالمرة بل ينتظر زيارة شقيقته التي تحضر له بعض الأطعمة. هذا المريض يقبع في الوقت الراهن بالمنزل ولا يتوقف عن التدخين بمعدل 3 علب من السجائر يوميا، وفق ما تحكيه شقيقته المعيلة الوحيدة لأسرة مكونة من 6 أفراد، والتي أضافت أنه تم رفضه بأحد مراكز النداء لمعاناته من مشاكل في الحنجرة يصعب معها سماع صوته بوضوح لإدمانه على التدخين.

تكشف «مليكة. د»، الموظفة بمجلس المدينة، وشقيقة المريض مصطفى، أنها كانت تلجأ إلى مساعدة زملائها بالعمل لإدخال شقيقها إلى المستشفى؛ إذ تنتابه نوبات انفعالية يصبح معها عدوانيا تجاههم وقد يهاجم حتى والدهم المسن البالغ من العمر 95 سنة. لكن شقيقة مصطفى تضيف أنه حاليا تدخله يتم حقنه بمادة مهدئة ويطلب منها اصطحابه إلى البيت بحجة امتلاء المستشفى ولا يوجد سرير شاغر، علما أن حالته الصحية المتدهورة تتطلب بقاءه هناك إلى غاية تحسنها.

الموظفة بمجلس المدينة تقول إنها تضطر إلى دفع مبالغ مالية متفاوتة لأحد الممرضين (تتحفظ «الأخبار» عن ذكر اسمه الذي ورد على لسان سيدة أخرى) لتتمكن من إدخال شقيقها إلى المستشفى، مضيفة أن مما يزيد من معاناتها اضطرارها لاقتناء أدوية خاصة تؤدي إلى مضاعفات جانبية، فضلا عن أدائها لمبلغ 200 درهم عن كل يوم يقضيه شقيقها بالمستشفى. المريض، الذي عانى من هذا المرض لمدة 20 سنة، والمدمن على التدخين بشراهة، تقول شقيقته إنه يلتهم أيضا كميات كبيرة من الطعام ويشرب ما يزيد عن 6 لترات من الماء يوميا. مليكة أشارت إلى أن شقيقها المريض يحس بأنه سجين كلما وجد نفسه داخل المستشفى، وأنها تضطر إلى ذلك بسبب نوباته الهستيرية ومهاجمته لهم مخلفا إصابات بليغة. وأضافت أنها كثيرا ما كانت تستعين برجال الشرطة لنقله إلى المستشفى وأحيانا يقومون بربطه بحبال لشل حركته.

مليكة تقول إن أدوية مرض انفصام الشخصية التي لا تكون متوفرة بالصيدليات لنفادها بسرعة تؤزم الوضع الصحي لشقيقها، مما تنتابه حالة خطيرة يحاول معها الإجهاز على كل شخص يجده أمامه أو حاول اعتراض طريقه. وتروي موظفة مجلس المدينة باكية أنها قامت بنشر شريط فيديو على موقع «يوتوب» تروي فيه ماساتها تحت عنوان: «موظفة بمجلس مدينة الدار البيضاء تعاني التهميش والحكرة تجاه مستشفى الأمراض العقلية»، لتجلية الحقيقة حول مزاعم عدد من المرضى وذويهم وللإجابة عن الاتهامات التي يوجهونها إلى الممرض المشار إليه زارت صحافية «الأخبار» مستشفى الأمراض العقلية والنفسية بالبيضاء يوم الجمعة الماضي، لأخذ تصريحات مسؤولي المستشفى حول مزاعم بأداء مبالغ مالية كرشاوى لتمكينهم من العلاج إلا أن إحدى الكاتبات بإدارة المستشفى دعتنا لانتظار البروفيسور (..). انتظرنا منذ الحادية عشرة صباحا، مثلما طلبت منا الكاتبة، لمدة ساعة من الزمن دون أن يأتي لمقابلتنا أو نتمكن من الوصول لأي معلومات بهذا الصدد.

واجهنا الممرض المعني (الذي شدد على عدم ذكر اسمه) باتهامات حول تسلمه لمبالغ مالية من ذوي المرضى من أجل تسهيل علاجهم وولوجهم إلى المستشفى، لكنه نفى ذلك نفيا قاطعا، مشيرا إلى أن المستشفى فعلا ممتلئ وأن هذا هو سبب رفض المؤسسة الصحية استقبال مرضى جدد.

مستشفيات الجحيم

تكاد لا تنتهي معاناة المرضى عقليا مع مستشفيات الأمراض العقلية لدرجة أصبحت فيها حياة ذويهم في خطر بالغ لاعتقادهم الراسخ أنهم يرغبون في التخلص منهم بالزج بهم في أماكن يعتبرونها سجونا.

انتقلت «الأخبار» إلى قرية الجماعة بمنطقة سيدة البيضاء، هنا يقطن شاب مصاب بانفصام الشخصية يدعى «ا. د» تعرض هذا الأخير قبل عشر سنوات من الآن عندما كان يبلغ من العمر 16 سنة لاغتصاب شنيع من قبل تاجر مخدرات وأقراص مهلوسة يقطن بجوارهم. المعتدي طلب من الضحية (الذي تحكي والدته هذه الواقعة) جلب بعض الأغراض وإيصالها إلى منزله الذي يتاخم مقر سكناه إلا أنه هدده بالامتلال له مستخدما كلبه الأسود وسكينا من الحجم الكبير، فانصاع لأوامره واحتسى مشروبا بالغصب كان يضم مخدرا. بعد ذلك قام بهتك عرضه بعنف وعندما انتهى من إفراغ مكبوتاته البسه سروالا رياضيا وأعاده إلى منزله. «أ. ه» والدة الضحية تروي بحسرة كيف أدت حادثة الاغتصاب إلى إصابة ابنها بمرض انفصام الشخصية وذلك بتاريخ 21/11/2005. ومنذ ذلك الحين وابنها يتردد على مستشفى الأمراض العقلية بالبيضاء، زاعمة هي الأخرى أنها اضطرت لدفع مبلغ 500 درهم لممرض (هو نفسه المشار إليه سابقا) حتى تتمكن من إدخال ابنها كي تتفادى الجواب الاعتيادي التي تسمعه كلما لم تدفع القائل: «المستشفى ممتلئ عن آخره». وفي يوم من الأيام تفاجأت بابنها يعود إلى المنزل حاملا وثيقة تحمل إذنا بالسماح له بمغادرة المستشفى وهو لم يكمل علاجه بعد حيث عاد من مقر المستشفى بزبّقة طارق ابن زياد إلى غاية حي سباتة راجلا، لكنه بعد عودته دخل في نوبة هستيرية فقام بإضرام النار في أثاث المنزل الذي لم يكن سوى غرفة بسيطة. وهاجم أخته الوحيدة متسببا لها في إصابات بليغة على مستوى الرأس نقلت على إثرها إلى المستعجلات لتلقي العلاج. والدته تقول إن سبب ذلك هو اعتراضه على نقله إلى مستشفى الأمراض العقلية الذي يسهم في تدهور حالته، إذ كان يصرخ قائلا: «بيتوتي تماك بغيتو نفكو مني». وما زاد من تفاقم حالة الضحية هو علمه بهروب الجاني رغم أنه محكوم بالسجن غيابيا. وتحكي والدة الضحية كيف يردد ابنها عبارات بشكل يومي وهو يوجه لكمات لوسادة مفادها أنه اغتصب من قبل جار لهم تاجر المخدرات وبسببه فقد عقله وبود الانتقام منه، مضيفة أنه كلما نقل إلى المستشفى يطالب بالسجائر التي تحضرها له مرغمة لإدمانه عليها، شأنه شأن مرضى انفصام العقلية. أما عندما تنتابه نوبات هستيرية فيرفض موظفو مستشفى الأمراض العقلية استقباله، إذ يزودونها برقم هاتفي لسائق سيارة إسعاف يطالب بمبلغ 600 درهم لنقل المريض إلى المستشفى فيتم حقنه بمادة مهدئة ويطلبون منها إرجاعه إلى البيت تحت ذريعة اكتظاظ المستشفى. محدثتنا كشفت أن ابنها اختفى منذ ما يقارب 15 يوما ومازال البحث عنه جاريا لحدود كتابة هذه السطور.

شقيقة مضطرب عقليا تحاول تكبيل يديه لنقله إلى مستشفى الأمراض العقلية

خطورة بالغة

تحكي والدة شاب بالغ من العمر 25 سنة، مصاب بمرض عقلي يدعى الاضطراب الوجداني ثنائي القطب (الهوس الاكتئابي)، المأساة التي تقاسمها كلما اصطحبت ابنها المريض إلى مستعجلات مستشفى الرازي للأمراض النفسية والعقلية بسلا، موضحة أن ظروف استقبال المرضى وذويهم جد مهينة، إذ يضطرون إلى الانتظار خارج قسم المستشفى إلى أن يحين دورهم مع ما يرافق ذلك من مخاطر على صحة المريض والمواطنين على حد سواء. وأكدت محدثتنا بأسف بالغ أن رجال عجوزا قدم إلى قسم المستعجلات بالمستشفى ذاتها رفقة نجله المصاب هو الآخر باضطراب عقلي ليلوذ بالفرار بعدما اضطر ووالده للانتظار خارجا، حيث وقف والده المسن مشدوها غير قادر على تعقب خطى ولده.

وتسوء الأوضاع ليلا بقسم المستعجلات بمستشفى الأمراض العقلية والنفسية، إذ تقول الأم المعنية إنها تعاني الأمرين كلما الزمت بنقل ابنها المريض إلى عين المكان بعد أنها واجهت في إحدى المرات إثر تعرض ابنها لنوبة من الهوس سيلا من الأسئلة من قبل شخص يرتدي لباسا رياضيا قام بفتح بوابة قسم المستعجلات بطالبها بإحضاره صباحا قبل أن تشرع في الصراخ محتجة على منع استقبال ابنها لخطورة وضعه ليتم إدخالها وإياه بعد مرور ساعة من الانتظار خارجا بشرط أن تترك ابنتها التي رافقتها خارج قسم المستعجلات بدعوى مرافقة المريض من قبل شخص واحد فقط لأسباب مجهولة رغم أن الوقت كان متأخرا، تشدد المتحدثة نفسها بنبرة يغلب عليها الانفعال. وقد حلت «الأخبار» بقسم المستعجلات بمستشفى الرازي بسلا لتجد مجموعة من المرضى يصطفون خارجا مرفقين بمرضاهم ينتظرون أن يحين دورهم لولوجه، كما انتقلت الجريدة إلى إدارة المستشفى لمقابلة مديرها لاستفساره حول اضطرار ذوي المرضى المضطربين عقليا للانتظار خارج قسم المستعجلات وما يرافق ذلك من خطورة غير أن كاتبته أخبرتنا بكونه غير موجود. وأشار إلينا أحد الموظفين بالمستشفى أن إعطاء تصريحات لصحفيين تتطلب إذنا من وزارة الصحة.

وقد شهد مستشفى الرازي بسلا، حادث وفاة نزيل على يد مختل عقليا بعين المكان بعد إصابته بانهيار عصبي عبر توجيهه ضربات قاتلة للضحية على مستوى عنقه، وذلك سنة 2011. وقتل ممرض يدعى «ع. ف» البالغ من العمر 54 عاما سنة 2008 على يد مريض حضر رفقة أسرته إلى قسم المستعجلات في حالة هيجان تام. أعضاء من المكتب النقابي أفادوا إبان وقوع الحادث بأن ظروف العمل بالمستشفى نفسه جد صعبة كون الضحية كان الممرض الوحيد المداوم بقسم المستعجلات الذي يستقبل حالات خطيرة يصعب ضبطها، كما عرف المستشفى حالات انتحار متعددة لمرضى في ظل غياب إمكانيات حقيقية لعلاج فعال. وقد سبق لمدير المستشفى أن صرح لإحدى المنابر الإعلامية بأن مقتل الممرض يرجع لخصاص يعانيه المستشفى من الناحية الأمنية.

تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان يعري واقع مستشفيات الأمراض العقلية بالمغرب

كشف تقرير أولي صادر عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان سنة 2012 تحت عنوان: «الصحة العقلية وحقوق الإنسان الحاجة الملحة لسياسة جديدة»، عن الواقع المزري يرخي بظلاله على مستشفيات الأمراض العقلية بالمغرب. وقد خلص التقرير إلى الوضعية المزرية التي تشهدها مستشفيات الأمراض العقلية بالمملكة سواء من خلال هندستها وبناياتها وتجهيزاتها ومرافقها الصحية، وعدم مراعاة شروط المراقبة والسلامة وضعف أو غياب الصيانة وضعف الطاقة الإيوائية لهذه المؤسسات وعدم تكافؤ توزيعها الجغرافي والخصاص المهول في عدد الأطباء والممرضين والممرضات والافتقار إلى فئات مهنية مفيدة وضرورية في مجال الصحة العقلية وضعف جودة الخدمات الطبية وغير الطبية المقدمة في غالبية مؤسسات ومرافق الصحة العقلية، وغياب آليات المراقبة وعدم فاعليتها وعدم احترام المساطر، بالإضافة إلى تعرض المرضى العقليين للوصم والإقصاء وضعف التكفل الصحي بهم. وأورد التقرير ذاته أن القطاع العام يضم 172 طبيبا نفسانيا و740 ممرضا في الطب النفسي، فيما يشمل القطاع الخاص 131 طبيبا نفسانيا. 54 بالمائة منهم موزعون على محور الدار البيضاء- الرباط.

وأشار التقرير نفسه، إلى أن الاكتظاظ الكبير الذي تعرفه مستشفيات الأمراض العقلية وأن قبول المرضى ليس متيسرا في جميع الأحوال. زيادة على كون الأجيال الجديدة من الأدوية غير متوفرة وغالبا ما لا يتم احترام المعايير المتعلقة بحفظ الأدوية. أما الوجبات المقدمة إلى المرضى فتظل غير كافية على وجه العموم وغير متوازنة، ناهيك عن الاختلالات العديدة المسجلة في مجال النظافة التي تمس بحق المرضى في إبواء يحفظ كرامتهم علما أن جسور إعادة الإدماج شبه منعدمة، ما يحكم أحيانا على مسلسل العلاج بالفشل.

سابقة: وفود من الخارجية والسفارة الأمريكية وممثلين معتمدين للسفارات الاسكندنافية في زيارة خاصة للجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالعيون

محمد عياشنشر في كود يوم 13 - 03 - 2015

علمت " كود " من مصادر حقوقية، أن محمد سالم الشرقاوي رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسانالعيون – السمارة، عقد اليوم الخميس 12 مارس الجاري، إجتماعاً مع ممثلين عن سفارات الدول الاسكندنافية المعتمدة بالمغرب، و ضم الوفد بنيتا ليندستروم ممثلاً لسفارة فنلندا و ميشيل بينيت جانسن ممثلاً لسفارة الدانمارك و فيكتوريا داكيراس ويتبولد ممثلة لسفارة السويد.

وأضافت مصادر " كود " أن الشرقاوي رئيس اللجنة، إستقبل يوم أمس الأربعاء 11 مارس 2015، بمقر اللجنة جيمس ويلسون عن قسم الشؤون السياسية بسفارة الولايات المتحدة الأمريكية و نافيد مالك مسؤول البرامج في مكتب السكان واللاجئين والهجرة في وزارة الخارجية الأمريكية، وسكاي/ جستيس المنسق الجهوي لشؤون اللاجئين في داكار بوزارة الخارجية الأمريكية.

وفي تصريح ل" كود " قال محمد سالم الشرقاوي بعد لقائه الوفد الأمريكي اتفقنا على الكثير من النقط من أجل المضي صوب المستقبل بصورة واضحة ، مضيفاً أنه قدم شرحاً بشأن استمرارية معالجة كل الملفات و تسويتها و الوفد الأمريكي عبر بدوره عن إستعداده لشراكة عمل إستراتيجية من أجل التعاون في كل ما يهم قضايا حقوق الإنسان، و العمل برؤية تخدم التطلعات نحو المستقبل و ما يحمله من آمال عريضة من أجل الحرية والعدالة والمساواة.

هذا اللقاء يحمل دلالات و إشارات سياسية و دبلوماسية قوية و عديدة أهمها أن الزيارة خصت بها اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان دون غيرها من المؤسسات أو جمعيات حقوق الإنسان المناهضة أو الموالية للمغرب، و هي المرة الأولى التي يقدم عليها وفد أجنبي عند زيارته للمنطقة ، و كذلك بالنظر الى الظرفية التي يعرفها ملف الصحراء و نحن على بعد شهر واحد من طرح الملف على أنظار مجلس الأمن الدولي.

http://www.maghress.com/goud/328716

بيان الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب بشأن هيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز

اطلعنا في الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب على مشروع القانون 79.14 المتعلق بهيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز، الذي تعتزم الحكومة اعتماده، ونعتبر أن هذا المشروع قد جاء مخالفا لانتظارات المجتمع المدني. ففي الوقت الذي كان فيه الرأي العام الوطني ينتظر قانونا يراعي المكتسبات التي راكمها المغرب، ويرسخ بشكل أعمق مقتضيات دستور 2011 ذات الصلة بالموضوع، ويتماشى مع المذكرة التي أصدرها المجلس الوطني لحقوق الإنسان بهذا الخصوص، والمستندة على مختلف التجارب والمعايير الدولية، ومقترحات القوانين المودعة أمام كل من مجلس المستشارين ومجلس النواب، والاقتراحات التي تقدمت بها جمعيات المجتمع المدني، والتي تُشكل في مجملها أرضية قابلة للنقاش، فإنه تم تجاهل كل تلك المجهودات، لصالح « هيئة » تم إفراغها من أي محتوى يجعل منها هيئة حقيقية.

إن هذا المشروع قد جاء مخيبا للآمال ونحن على أبواب اليوم العالمي للمرأة المتزامن هذه السنة مع 20 سنة بعد مؤتمر بيجين، بالنظر للاعتبارات / الآتية:

الطبيعة العامة للهيئة التي يُراد إحداثها: لا تتماشى وروح الدستور الذي جمع في الفصل 19 لوحده كل ما يتعلق بالمساواة والمناصفة، والتنصيص على المساواة في الحقوق والحريات الأساسية، والاستناد إلى المواثيق الدولية، إضافة لما ورد في التصدير من تشبث المغرب بحقوق الإنسان كما هي متعارف عليها عالميا، كما أنها لا تتماشى وعزم المغرب على حماية منظومتي حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني والنهوض بهما، والإسهام في تطويرهما، مع مراعاة الطابع الكوني لتلك الحقوق وعدم قابليتها للتجزيء من جهة، وحظر ومكافحة كل أشكال التمييز، وأساسا منها حظر التمييز بسبب الجنس في المرتبة الأولى؛

الصلاحيات التي يُسندها المشروع الحكومي للهيئة: لا تتعدى صلاحيات « إبداء الرأي » و »تقديم المقترحات » و »التوصيات » و »التشجيع » و »التكوين » و »التحسيس » و »القيام بالدراسات والأبحاث »، مما يجعل منها هيئة فاقدة لأية وسائل عمل تجعل منها هيئة في شكل « سلطة » تتمتع بصلاحيات حمائية متماشية مع مبادئ باريس وتتوفر على آليات تُمكنها من التأثير على التوجه العام للسياسات العمومية في قضايا المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز.

إن هذا المشروع قد تجاهل كون الفصل 164 من الدستور المتعلق بهيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز جاء تحت عنوان « هيئات حماية حقوق الإنسان والنهوض بها« ، مما يستلزم معه ذلك من إسناد صلاحية السهر على « احترام الحقوق والحريات » المنصوص عليها في الفصل 19 مع مراعاة الاختصاصات المسندة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، والتنصيص بشكل صريح على كون الهيئة ذات ولاية خاصة بقضايا المناصفة ومكافحة أشكال التمييز المبنية على أساس الجنس، تفاديا لتداخل الصلاحيات.

تأليف الهيئة: تجاهل مشروع القانون المساهمة التي يُمكن أن يقوم بها الخبراء والمختصون في قضايا المساواة والمناصفة، والتركيز بدلا من ذلك على تمثيلية فئات من قبيل ممثلي الإدارات، والنواب، والقضاة، وأعضاء المجلس العلمي الأعلى، والمجلس الوطني لحقوق الإنسان، بل الملاحظ هو أنه حتى بخصوص فئة جمعيات المجتمع المدني، فإن صلاحية التعيين أسندت لرئيس الحكومة... وهكذا، يبدو التوجه إلى المس باستقلالية وحياد الهيئة من خلال تعيينات رئيس الحكومة التي ستبلغ نصف الأعضاء.

أجهزة الهيئة: جرد مشروع القانون الهيئة من أية هيئة استشارية موسعة، أو آليات جهوية أو محلية يُمكن أن تعمل في شكل لجان تعتمد سياسة القرب، خاصة وأن المغرب يُراهن حاليا على الجهوية التي يريدها الدستور متقدمة. مما سيجعل الهيئة مركزة في « مجلس » و »مرصد » لا صلاحيات حقيقية لديهما.

بناء على ماسبق، فإننا في الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب، نعتبر أن مشروع القانون 79.14 المتعلق بهيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز يُشكل تراجعا تاما عن المشروع الذي تقدمت به اللجنة العلمية التي تم تعيينها من طرف وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية. لذا، وعزما منا على المساهمة في تطوير مشروع القانون بما يضمن تحقيق الهدف من إصداره فإننا:

نعلن عن رفضنا المطلق لهذا المشروع، الذي لم يُترجم مقتضيات الدستور، ولم يراع التزامات المغرب الدولية في مجال حقوق الإنسان بصفة عامة وحقوق النساء بصفة خاصة،

ندعو الحكومة إلى مراجعة هذا المشروع وتوفير شروط تدقيقه وتحقيق انسجامه مع المقتضيات الدستورية ومع الآراء والمقترحات المعبر عنها من طرف جمعيات المجتمع المدني والمؤسسات الوطنية والتي سارت في اتجاهها العديد من مقترحات الأحزاب.

الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب
الثلاثاء 03 مارس 2015

http://www.egalite.ma/fr/actualites/evenements-et-activites/489-2015-03-09-12-54-07

/

محمد الصبار يدعو إلى استلهام التجارب الدولية الناجحة في تقنين الأجهاض

في ,sliderمغرب النساء 13 مارس,2015
خاص AHDATH.INFO –

قال محمد الصبار الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الانسان إن القانون الجنائي المتعلق بالإجهاض يشكل مسا بحرية النساء، ويكرس اللامساواة بين الفات الإجتماعية، إذ أن الشابات المنحدرات من الطبقات الوسطى والمحظوظة يمكنهن إجراء عمليات الاجهاض في ظروف جيدة. بالنسبة للنساء المتزوجات، مع العلم أنهن لا يلجأن إلى الاجهاض إلا في حالات الضرورة القصوى، فإنه يتيح لهن مواجهة الاكراهات المرتبطة بالحمل غير المرغوب فيه.

أما بالنسبة للفتيات المعوزات فغالبا ما تلجأ إلى وسائل تشكل خطرا حقيقيا على صحتهن. وبحكم أن الاجهاض مجرم ومعاقب عليه والاعتراف بالأبوة خارج الزواج ممنوع قانونيا، تجد الفتيات الشابات غير المتزوجات أنفسهن في خيبة أمل عارمة. حيث يقطعن كل صلة مع أسرهم ومع المجتمع، كما أن / العقوبة المجتمعية تكون أقوى تجاه الفتيات المعوزات.

وشدد الصبار على أن المشرع لا يمكنه الحلول محل النساء واتخاذ القرار بدلا عنهن. وباعتبار أن النساء هن المعنيات الأوائل ويتحملن العواقب الجسدية والاجتماعية والاقتصادية لعمليات الاجهاض غير المؤمنة وللحمل غير المرغوب فيه، فإن لهن الحق في اتخاذ اختيارات مسؤولة تخصهن وخاصة النساء الشابات المنحدرات من المناطق المهمشة اللائي لديهن الحق في فرصة ثانية وفي المستقبل.

وذكر الصبار بخطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان والتي نصت على تعزيز الحماية القانونية للنساء عبر تخصيص إجراء مرتبط بتعديل القانون الجنائي في اتجاه التوفيق بين مبدأ حماية حق النساء في الحياة ومبدأ تمكينهن من الحق في اتخاذ القرار الملائم لهن في موضوع إتمام الحمل أو إيقافه، مشيرا أن المجلس عبر غير ما مرة عن ملحاحية اعتماد هذه الخطة في شموليتها وترابط محاورها والشروع الفوري في تفعيل مقتضياتها.

ودعا الصبار المشاركات والمشاركين في هذا اليوم الدراسي إلى تأمل التجارب المتعلقة بالتأطير القانوني للإيقاف الإرادي للحمل. فعلى سبيل المقارنة فإن كلا من النمسا و بلجيكا أباحتا الإيقاف الإرادي للحمل ابتداء من 1974 و 1990 على التوالي خلال أجل 12 أسبوعا و ما يتعدى 12 أسبوعا برأي طبي. و بالنسبة للمملكة المتحدة التي أباحت التوقيف الإرادي للحمل منذ 1967 فقد رفعت الأجل إلى 24 أسبوعا.

أما إسبانيا التي أباحت الإيقاف الإرادي للحمل منذ 1985 فحددت 12 أسبوعا في حال الاغتصاب و 22 أسبوعا في حالة التشوه الخلقي للجنين و في أي وقت في حال الخطر الكبير على الصحة الجسمانية و العقلية للأم.

كما أن فنلندا التي أباحت التوقيف الإرادي للحمل منذ 1970 ، فقد ارست استثناء بالنسبة لقاعدة أجل 12 أسبوعا و ذلك لفائدة القاصرات الأقل من 17 سنة و ذلك برفع الأجل إلى 20 أسبوعا.

وأوضح الصبار أن هذه التجارب المقارنة، تشترك في شروط أساسية تتمثل في ضرورة صدور الطلب من الأم وموافقتها المستنيرة في جميع الأحوال على القرار، و كذا إجراء عملية التوقيف الإرادي للحمل تحت إشراف طبي.

حنان رحاب

http://www.ahdath.info/?p=58132

على بعد شهرين من انعقاد دورة مجلس الأمن:إنفراج في علاقة وزارة الداخلية بالجمعيات

محمد حصاد وزير الداخلية

إستجابت وزارة الداخلية لطلب المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وأعطت تعليماتها للمصالح المختصة بالعمالات والأقاليم"للإفراج" عن وصل الإيداع القانوني لمجموعة من الجمعيات التي سبق لها أن أودعت ملفاتها عند التأسيس، وفقا لأحكام المادة 5 من القانون المنظم للجمعيات، وقد دخل هذا القرار حيز التنفيذ إبتداءا من يوم الأربعاء 11 مارس 2015، وشمل 12 جمعية موزعة ما بين جمعيتين بأزيلال وجمعيتين بالعيون(ضمنها جمعية ذات توجه إنفصاليوالمعروفة ب ASVDHالتي يترأسها إبراهيم دحان والغالية دجيمي) وجمعية واحدة بكل من مراكش ،الصويرة، المضيق، جرادة، ورزازات، خنيفرة، تزنيت والراشيدية.

وكانت جمعية ASVDHسبق لها أن توجهت إلى القضاء للطعن في القرار الإداري بمنعها من الأهلية القانونيةوإستصدرت حكما لفائدتها سنة 2007.

سعى المجلس الوطني لحقوق الإنسان لحث السلطات على إنهاء ملف الوضعية القانونية للجمعيات، تشمل أيضا وزارة العدل والحريات حيث طالب المجلس الوزارة بتسريع الإجراءات للبث في القضايا المعروضة على أنظار مختلف المحاكم المغربية ذات الصلة، بالطعن في القرارات الإدارية بخصوص تطبيق مقتضيات المادة 5 من قانون الجمعيات، ويقدر عدد الجمعيات التي لجئت إلى القضاء بنحو 30 جمعية.

http://www.anfaspress.com/index.php/politic/item/18716-2015-03-12-16-40-43

أنباء عن تسلم جمعية تتراسها امیناتو حیدر لوصل قانوني و اعتراف رسمي

اليومي الصحفي

أفادت مصادر صحفية نفلا عن حقوقيون من المجلس الوطني لحقوق الانسان أن "وساطة حميدة" يقودها المجلس، عبر لجنته الجهوية بالعيون، بوجدور الساقية الحمراء، جعلت وزارة الداخلية، تقبل بمنح وصل قانوني لكل من جمعية الـ"الكوديسا"، التي تترأسها الناشطة الصحراوية، أمنتو حيدار، ونائبها، علي سالم التامك، و"الجمعية الصحراوية لضحايا حقوق الإنسان في الصحراء"، التي يترأسها إبراهيم دحان، ونائبته، الغالية أدجيمي

و ذكرت اسبوعية الايام عبر موقعها الالكتروني ان هناك قبولا مبدئيا من وزارة الداخلية، لتخصيص دعم مالي مباشر، والاعتراف القانوني، بالجمعيات / الناشطة في مجال حقوق الإنسان، والمناصرة لجبهة "البوليساريو"، في الصحراء.

بالمقابل، نفى مصدر من داخل جمعية الـ"كوديسا"، علم الجمعية بهذه الأنباء، مشيرا إلى أنها "مجرد دعاية من قبل حقوقيي المجلس الوطني لحقوق الإنسان، قبيل شهر أبريل، حيث اجتماع مجلس الأمن الدولي حول الصحراء. فيما اشارت الايام بعدم تمكنها من التأكد من الأنباء، من لدن وزير الداخلية.

http://quotidienpress.com/page.php?details=2598

الداخلية تقبل مبدئيا «الاعتراف القانوني» بالجمعيات المناصرة لجبهة البوليساريو

الخميس, مارس 12, 2015 الغربال أنفو 0 اخبار المغرب

كشفت مصادر حقوقية عن القبول المبدئي لوزارة الداخلية المغربية، لتخصيص دعم مالي مباشر والاعتراف القانوني بالجمعيات الناشطة في مجال حقوق الإنسان، والمناصرة لجبهة البوليساريو في الصحراء الغربية بعد جهود بذلها المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

وأفادت المصادر ان من بين الجمعيات التي وافقت وزارة الداخلية على منحها الوصل القانوني تجمع المدافعين الصحراويين عن حقوق الإنسان «الكوديسا»، التي تترأسها الناشطة الصحراوية أمنتو حيدار ونائبها، علي سالم التامك، والجمعية الصحراوية لضحايا حقوق الإنسان في الصحراء، التي تأسست في أيار/ مايو 2005 ويترأسها إبراهيم دحان، ونائبته الغالية أدجيمي، وهي من أبرز التشكيلات الحقوقية المناصرة لجبهة البوليساريو التي تسعى لانفصال الصحراء الغربية عن المغرب وإقامة دولة مستقلة.

إلا ان مسؤولا في «كوديسا» نفى علم الجمعية بهذه الأنباء، وقال إلى أنها «مجرد دعاية من قبل حقوقيي المجلس الوطني لحقوق الإنسان، قبيل شهر / أبريل، حيث اجتماع مجلس الأمن الدولي حول الصحراء.

ومن المقرر ان يعقد مجلس الأمن الدولي شهر نيسان/ أبريل القادم دورة اجتماعاته السنوية حول النزاع الصحراوي يصدر في ختامها قرارا بتمديد ولاية قوات الأمم المتحدة المنتشرة بالصحراء «المينورسيو» لمدة سنة بالإضافة إلى قراءة المجلس للنزاع وتسويته المتعثرة ويقرر بشأنها إجراءات لدفع عملية التسوية وتنشيط المفاوضات بين المغرب وجبهة البوليساريو.

وتحتل مسألة حقوق الإنسان حيزا هاما بالقرارات ذات الصلة بالنزاع التي يصدرها مجلس الأمن الدولي وتسعى جبهة البوليساريو إلى توسيع صلاحيات المينورسيو التي ترابط بالمنطقة منذ 1991 لتشمل مراقبة حقوق الإنسان والتقرير بها للمجلس، وهو ما يرفضه المغرب ويتمسك بمهمتها الأساسية وهي لمراقبة وقف إطلاق النار والإشراف على استفتاء يقرر من خلاله الصحراويون مصيرهم.

وجاء القرار الجديد لوزارة الداخلية المغربية في إطار ترخيصها لاثنتي عشر جمعية تشتغل في مجال حقوق الإنسان في المدن الصحراوية بناء على توصية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان «رسمي»، إلى كل من وزارة الداخلية، والعدل والحريات، بضرورة منح التراخيص للجمعيات التي لديها كافة وثائق وشروط التأسيس، واستكملت ملفاتها بشكل قانوني، وفقا لما ينص عليه قانون الجمعيات.

وقال إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان إن موقفه من الترخيص للجمعيات مبدئي، لكون المجلس يدافع عن حق الجمعيات في ممارسة أنشطتها»، داعيا الدولة إلى «تنفيذ المقررات القضائية واحترامها فيما يخص الجمعيات التي طعنت في قرارات رفض منحها تراخيص الاعتراف.

ونقل موقع هسبرس عن اليزمي أن «المجتمع المدني الحقوقي في المغرب يسجل قوة أساسية في مسار التحول الذي تعرفه المملكة»، موضحا أن «هناك حركة حقوقية تنشط بالمغرب بكل حرية، وهي أقوى مجتمع مدني في المنطقة».

وسجل اليزمي أن «العديد من نقط الضعف ما زالت تعتري ممارسة الحقوقيين المغاربة، والتي سبق للمندوبية السامية للتخطيط أن أكدت عليها في دراسة علمية، مشيرا أنه من ضمنها، «الضعف على مستوى التشبيك، بالإضافة للضعف على مستوى الموارد المالية والبشرية».

وأبرز أن هناك العديد من النقط التي تحتاج تعديلا، مشيرا إلى «الإيجابيات التي حققها الحوار الوطني حول المجتمع المدني، والذي جاء بعد الدور الدستوري المهم الذي أعطاه الدستور الجديد 2011 للمجتمع المدني الذي أصبح بإمكانه تقديم الملتمسات وتتبع وتقييم السياسات العمومية».

(القدس العربي)

http://alghirbal.blogspot.com/2015/03/blog-post_77.html

سمية العمراني من جنيف

كتبها ANNACHRA ALIKHBARIAنشرت في الخميس, مارس 12, 2015 تعليقات- لا تعليقات
النشرة السياسية..
حقوق الإنسان
سمية العمراني من جنيف

/

اختلالات تعيق تمتع الأشخاص في وضعية إعاقة بحقهم في الاستقلالية والاندماج في المجتمع
النشرة الإخبارية
شارك المجلس الوطني لحقوق الإنسان، في 10 مارس الجاري، في حلقة نقاش حول حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في العيش المستقل والإدماج في المجتمع، نظمت في إطار الدورة 28 لمجلس حقوق الإنسان بجنيف (2-27 مارس 2015).
في مداخلة بالمناسبة، أبرزت السيدة سمية العمراني، عضو المجلس الوطني، الاختلالات التي تعيق تمتع الأشخاص في وضعية إعاقة بحقهم في الاستقلالية وفي الاندماج في المجتمع، كما سلطت الضوء على إسهامات المجلس الوطني لحقوق الإنسان في مجال النهوض بحقوق هذه الفئة ومن ذلك مذكرته حول مشروع القانون الإطار المتعلق بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة.
كما قدمت السيدة العمراني خلال هذا اللقاء جملة من التوصيات الرامية إلى النهوض بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة منها ملاءمة التشريعات الوطنية ذات الصلة مع الاتفاقية الدولية المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة وضمان الإدماج وعدم التمييز وإدراج لغة برايل ولغة الإشارات وباقي وسائل التواصل البديلة في المدرسة.

http://www.annachraalikhbaria.com/2015/03/blog-post_94.html

12214/8

Rencontre nationale sur l'avortement

Un débat fructueux

L'avortement illégal ou clandestin est de nouveau au devant de la scène. La presse en a fait de gros titres. C'est que cette pratique dangereuse, illégale est entourée de plusieurs interdits, de tabous et autres barrières enchevêtrées et complexes. Des éléments qui ont de tous temps handicapé et paralysé un débat que l'on aurait voulu serein, constructif, ouvert, sincère et surtout honnête. C'est la raison pour laquelle le ministre de la Santé, le professeur El Houssaine Louardi a tenu absolument a remédier à cette situation. A cet effet, son département a organisé un débat national sur l'avortement le mercredi 11 mars 2015 à Rabat ayant pout thème : «Encadrement législatif et exigences de la sécurité sanitaire». Cette rencontre, qui est une initiative du ministère de la Santé, intervient à un moment opportun car les avortements clandestins posent des problèmes, non seulement de santé publique, mais existentiels, surtout lorsqu'on connait tous les risques et les enjeux auxquelles les femmes sont confrontées lorsqu'elles préfèrent risquer leur vie plutôt que se retrouver avec une grossesse non désirée, mais imposée par des circonstances parfois dramatiques.

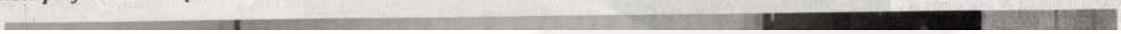

Cette rencontre nationale sur l'avorte-

Cette rencontre nationale sur l'avortement est la première du genre au Maroc. Elle n'a écarté ou exclu aucun intervenant susceptible d'enrichir, de contribuer positivement à la recherche de solutions réalistes et réalisables à propos de cette thématique dont les enjeux et l'importance n'échappe à personne.

Lors de cette rencontre, le professeur Louardi a prononcé une importante allocution dans laquelle il a passé en revue les différentes facettes que pose la problématique de l'avortement au Maroc. Ci-dessous les grande lignes et passages de ce discours.

Après avoir tenu à exprimer sa fierté et sa grande joie de participer aux côtés de toutes les personnes présentes à cette rencontre nationale sur l'avortement, le ministre de la Santé a notamment dit : «L'avortement au Maroc est considéré comme un problème de santé publique, c'est l'une des priorités du ministère de la Santé en raison de ses conséquences néfastes sur la morbidité et la mortalité maternelles.»

Le professeur Louardi a tenu a rappeler à l'assistance que l'avortement clandestin l'a toujours préoccupé alors même qu'il était encore coordonateur national du secteur santé du Parti du progrès et du socialisme (PPS). Le ministre de la Santé a mis en exergue les réformes que le Maroc a connues et qui ont concerné les volets politiques et de développement : «...Je cite essentiellement l'adoption de la nouvelle constitution depuis juillet 2011 qui a insisté sur un ensemble de droits, dont le droit à la vie qui est le droit premier de tout être humain, lequel droit est protégé par la loi (article 20), ainsi que la nécessité de mobiliser tous les moyens disponibles pour faciliter l'égal accès des citoyennes et des citoyens aux conditions leur permettant de jouir du droit aux soins de santé, à la protection sociale et à la couverture médicale (article 31)»

S'agissant de l'avortement clandestin, le professeur Louardi a précisé: «... L'avortement clandestin et le statut des femmes qui le subissent nous interpelle tous sur la problématique des grossesses non désirées ou non programmées, et qui représentent une tragédie pour les femmes qui ne sont pas prêtes à en supporter les conséquences, en particulier dans le cas de viol, d'inceste, ou d'une mère célibataire. Cette situation peut conduire à des comportements à risque entrainant des complications graves et parfois mortelles contribuant ainsi à l'augmentation de la mortalité maternelle avec toutes les conséquences néfastes sur le plan social et économique...»

Des conséquences sociales très graves

Le ministre de la santé a mis l'accent sur les conditions dangereuses dans lesquelles se déroulent ces avortements clandestins, et il a notamment dit : «...Il convient de noter que les avortements clandestins ont lieu souvent dans des conditions insalubres qui ne respectent pas les règles les plus élémentaires de sécurité sanitaire. Ainsi, toutes ces femmes et jeunes filles qui subissent ces avortements clandestins s'exposent à des complications graves et parfois mortelles, car ces avortements clandestins ont souvent lieu dans des conditions insalubres qui ne respectent pas les règles les plus élémentaires de sécurité sanitaire. Les jeunes filles, les femmes, les mères célibataires par crainte des sanctions prévues par le code pénal en vigueur sur l'avortement, qui punit le prestataire, l'intermédiaire et la bénéficiaire de peines de prison (1 à 5 ans de prison) ont recours à des méthodes archaïques en utilisant des objets tranchants non stériles, des herbes toxiques, des médicaments inappropriés, ce qui aboutit à des complications sur la santé de la femme ou de la jeune fille. Ce qui conduit à des hémorragies sévères, des infections, des insuffisances respiratoires, et hépatiques entrainant souvent le décès de ces femmes.

Par ailleurs, a notamment dit le ministre de la Santé, «les grossesses non désirées et l'avortement clandestin ont des conséquences sociales très graves qui peuvent aboutir au suicide ou à un crime d'honneur ou à l'expulsion de la jeune fille du foyer familial avec toutes les conséquences qui découlent de sa situation dans la rue, avec abandon du nouveau-né...

Revisiter la législation en vigueur

Selon Louardi, «environ 65 % des pays développés ont levé toutes les barrières

à l'avortement et la seule question de différence entre eux réside dans l'âge de la grossesse ou l'avortement peut être pratiqué. Il en est de même pour certains pays islamiques tels la Tunisie, la Turquie, le Kazakhstan et l'Azerbaïstan. D'autres pays islamiques ont travaillé sur la question de l'avortement et ont levé les obstacles pour certains cas particuliers, comme l'Iran en cas de viol, d'inceste ou de malformation congénitale.

Au niveau national, le code pénal traite la question de l'avortement dans les articles 449 et 458 et ne permet l'avortement médical qu'en cas de nécessité de préserver la vie ou la santé de la mère comme le précise l'article 453 , ce qui reste difficile à interpréter vu que l'Organisation mondiale de la santé (OMS) définit la santé comme étant un état de complet bien être physique, mental et social.

Ainsi, je peux dire que cette loi se trouve aujourd'hui dépassée et ne répond plus aux défis actuels de protection de la santé de la mère et ses droits reproductifs au Maroc. Aussi le deuxième rapport de l'enquête confidentielle sur les décès maternels de 2010 a montré que les complications de l'avortement sont responsables d'environ 4, 2 % de l'ensemble des décès maternels et de 5, 5 % des décès maternels secondaires à des complications obstétricales directes.

Le Maroc s'est inscrit dans toutes les initiatives internationales visant l'amélioration de la santé de la population en général, et la santé reproductive en particulier, notamment le programme d'action de la conférence internationale pour la population et le développement (CIPD) en 1994, qui représente le premier accord international sur la relation entre le droit à la santé reproductive et les droits humains, et qui a insisté sur la nécessité de tenir compte des aspects physiques , mentaux et sociaux de la santé reproductives et sur l'importance capitale de cibler toutes les étapes du cycle de la vie , ainsi que le droit de tous, hommes et femmes, à la prise de décision en matière de santé reproductive. La 57e assemblée mondiale de la santé tenue en mai 2004 a adopté la première stratégie de l'OMS relative à la santé reproductive qui vise cinq priorités dans le domaine de la santé sexuelle et reproductive, dont la lutte contre l'avortement non sécurisé.»

Mieux vaut prévenir, que guérir

«En vue de remédier à la problématique des grossesses non désirées et éviter les avortements clandestins, le ministère de la Santé met en œuvre un ensemble d'actions, essentiellement préventives, c'est-à-dire avant la survenue de la grossesse, ainsi que des mesures visant l'amélioration de la qualité de prise en charge des complications liées à l'avortement.

C'est d'abord la réponse aux besoins des couples en matière de planification familiale, à travers la disponibilité gratuite de moyens contraceptifs pour les femmes mariées et ce, à travers tout le territoire national. Ainsi le taux d'utilisation des méthodes contraceptives au Maroc se situe actuellement à 67,4 %. L'offre de prestations de consulting et d'éducation à la santé dans le domaine de la planification familiale au profit des femmes mariées. L'intégration des actions d'information, d'éducation et de communication en santé reproductive au profit des adolescents et des jeunes en partenariat avec les départements gouvernementaux encadrant cette frange de la population La révision des directives cliniques propres au programme de surveillance de la grossesse et de l'accouchement, conformément aux recommandations de l'OMS et du Fonds des nations Unies pour la population (UNFPA), et qui intègrent toutes les complications qui peuvent survenir durant la grossesse, l'accouchement et le post-partum, y compris la prise en charge des complications liés à l'avortement comme l'hémorragie, l'infection et les traumatismes utérins. Cependant, malgré toute leur importance, l'efficacité de ces actions reste insuffisante et segmentée, et concerne essentiellement les femmes mariées. Ainsi, en vue de remédier à cette situation, le ministère de la Santé est en train d'élaborer un plan d'action selon une vision globale et qui s'articule autour de trois axes d'interventions complémentaires.

1 / Le renforcement de la prévention des grossesses non désirées à travers le développement de programmes d'éducation sexuelle et reproductive et qui appellent à la conjugaison des efforts de l'école, des parents, des organisations, de la société civile et de ceux du ministère de la Santé, et d'autre part la facilitation de l'accès à l'information sanitaire complète au profit de toutes les franges de la société, ainsi qu'à des services de planification familiale de qualité.

2 / Faciliter l'accès des femmes victimes de l'avortement clandestin aux prestations de santé reproductives sans aucune crainte d'être poursuivies, avec l'amélioration de la qualité de prise en charge des complications y afférentes.

3/ Révision du cadre légal et réglementaire relatif à l'avortement médical pour répondre aux besoins et aux défis actuels, et ce dans le respect total des valeurs religieuses, éthiques et culturelles propres à notre pays, et conformément aux droits humains tels que reconnu au niveau international.

Implication de tous les intervenants

Dans ce sens, le ministère de la Justice et des libertés travaille actuellement sur cet axe et il a organisé dans ce cadre plusieurs rencontres. La réussite de ce plan d'action spécifique au traitement de la problématique de l'avortement est tributaire de l'implication de tous les intervenants à toutes les étapes de sa conception, ainsi que de la conjugaison des efforts de tous au moment de sa mise en œuvre. C'est dans ce sens que le ministère de la Santé a envisagé l'organisation de cette rencontre afin d'enrichir le débat autour de la question, comme première étape, qui sera suivie par la mise en place d'une commission nationale pour sa rédaction fiable… » Tout au long de la journée, plusieurs intervenants ont pris la parole pour apporter leur contribution, enrichir ce débat national sur l'avortement qui est une grande première au Maroc, car c'est un débat ouvert entre le Ministère de la Santé et les différentes parties prenantes de la problématique de l'avortement au Maroc, notamment le ministère de la Justice et des libertés, des organisations des droits de l'homme, dont le Conseil national des droits de l'homme (Mohamed Essabar) , des groupes d'experts et de spécialistes nationaux dont Saad Eddine Othmani, Aicha Echana, Nouzha Skalli, les organisations de la société civile actives dans ce domaine, ainsi que des représentants du Fonds des nations unies pour la population (FNUAP), Mme Mieko Yabuta et de l'Organisation mondiale de la santé (OMS), des médecins des secteurs privé et secteur public, des journalistes de la presse écrite et audiovisuelle …….

Ouardirhi Abdelaziz

Les autorités débloquent la situation de douze associations

17432

Les autorités marocaines ont récemment autorisé 12 associations dont deux créées par des sympathisants du Polisario, selon une source du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH).

Il s'agit, selon elle, de l'Association sahraouie des victimes des violations graves des droits de l'Homme créée en 2005 par des séparatistes de l'intérieur dont Brahim Dahan et Djimi Ghalia, et d'une autre association qui a vu le jour récemment.

Cette reconnaissance intervient suite à une recommandation adressée par le CNDH aux ministres de l'Intérieur et de la Justice et des Libertés les exhortant à octroyer des récépissés définitifs aux associations qui ont réuni toutes les conditions requises et exigibles par la loi.

Selon la même source, le cas des 12 associations reconnues par le ministère de l'Intérieur n'est, en fait, qu'une première phase et « qu'il y aura d'autres initiatives allant dans le même sens ».

Les récépissés définitifs délivrés ne concernent pas seulement des associations opérant dans les provinces du Sud, mais concernent également d'autres régions et villes dont Tiznit, Ouarzazate, Khénifra, Errachidia, Mdiq, Azilal, Jerada, Essaouira et Marrakech.

« Notre vision au CNDH repose sur le principe du respect du droit d'association régi par le Dahir de 1958 tel qu'il a été modifié depuis lors, et s'il y a dérapage ou violation de la loi, les autorités pourraient recourir à la justice pour trancher le litige en conformité avec les dispositions de l'article 12 de la Constitution de 2011 », a précisé la même source. Ledit article dispose, en effet, que « les associations de la société civile et les organisations non gouvernementales se constituent et exercent leurs activités en toute liberté, dans le respect de la Constitution et de la loi. Elles ne peuvent être dissoutes ou suspendues, par les pouvoirs publics, qu'en vertu d'une décision de justice ».

A noter que le CNDH a préparé un mémorandum sur la liberté d'association au Maroc qu'il va rendre public prochainement. Il s'inscrit dans le même esprit de la Constitution, à savoir le renforcement des garanties de la liberté d'association.

Mourad Tabet

CNDH 11/7/21

Pour les porteurs d'armes...

Le Conseil National des Droits de l'Homme (CNDH) appelle à la participation aux élections les éléments de la gendarmerie, de la police et de l'armée. Il vient d'adresser un mémorandum au cabinet royal, au gouvernement et au parlement dans lequel il appelle à la modification de l'article 57 relatif aux listes électorales générales pour permettre aux éléments de la gendarmerie royale, de la police et des services de renseignements de participer aux élections... A rappeler que le CNDH a également recommandé de mettre en place un cadre juridique pour permettre à 70.000 étrangers résidant au Maroc de façon légale de participer aux élections, appelant le ministère de l'Intérieur à garantir les droits de ceux qui boycottent les élections■

Rencontre à Rabat sur l'élargissement de l'IVG

La loi sur l'avortement dépassée, d'après Louardi

11/03/15

LÉGALISATION. Reconnaissant que la loi sur l'avortement est «dépassée», le ministre de la Santé, El Houssaine Louardi, appelle à une révision du code pénal. Le Maroc recenserait plus de 1.400 avortements clandestins par jour, d'après les milieux associatifs.

AU PHOTO JUSTE

El Houssaine Louardi. Actualiser l'encadrement juridique relatif à l'IVG.

Le Maroc se dirige-t-il vers la légalisation de l'avortement? Si rien ne semble indiquer que les actuelles dispositions, pénalisant de six mois à deux ans de prison l'interruption volontaire de grossesse (IVG), puissent être levées, il n'en demeure pas moins que le droit pourrait bientôt être élargi à certains cas extrêmes. L'on pense aux viols, incestes ou malformations profondes du fœtus. La seule exception prévue dans le code pénal, au titre de l'article 453, a trait aux situations où l'avortement constitue une mesure nécessaire pour la sauvegarde de la santé de la mère.

«*La loi sur l'avortement est dépassée*», a reconnu le ministre de la Santé, El Houssaine Louardi, lors de rencontre nationale sur la question, mercredi 11 mars 2015 dans la capitale, Rabat. «*Le nombre d'avortements clandestins connaît une hausse importante. Les conséquences sont graves sur la santé de la mère*».

Début 2014, une enquête réalisée par l'Association marocaine de lutte contre l'avortement clandestin (AMLAC) au niveau de la région de Rabat-Salé-Zemmour-Zaër avait estimé le nombre d'avortements clandestins au Maroc, par extrapolation, à 1.400 avortements/jour. Le président de l'AMLAC, Pr Chafik Chraïbi, avait été démis, en janvier 2015, de ses fonctions à la tête de la maternité du Centre hospitalier universitaire (CHU) des Orangers à Rabat après être intervenu dans un reportage de la chaîne de télévision française France 2, dans le cadre de l'émission Envoyé spécial, dénonçant la politique schizophrène de l'Etat à l'endroit des femmes interrompant volontairement leur grossesse dans la clandestinité. Le ministère de la Santé vient néanmoins de l'autoriser à reprendre son poste. Pr Chraïbi appelle depuis longtemps à la légalisation de l'avortement en reprenant la formulation du code pénal en faveur de «*la sauvegarde de la santé de la mère*». «*La santé, d'après l'OMS, n'est pas que physique mais également mentale et sociale*», indique-t-il.

Lors de la rencontre nationale sur l'avortement, Pr Louardi a annoncé qu'un benchmark devrait bientôt être réalisé aux fins d'actualiser l'encadrement juridique relatif à l'IVG. «*Nous comptons nous inspirer de l'expérience de certains pays à majorité musulmane à l'instar de la Tunisie, la Turquie, le Kazakhstan et l'Azerbaïdjan et où l'avortement a librement cours*», a-t-il expliqué.

Les plus fortes réticences pourraient venir des milieux religieux; certaines interprétations du Coran, livre sacré de la religion musulmane, pouvant sembler s'opposer à l'IVG au nom du droit à la vie. Cependant d'après le président du Conseil des Oulémas d'Oujda, Mustapha Benhamza, «*l'Islam maintient la possibilité de faire des interprétations au cas par cas*» ■

WISSAM EL BOUZDAINI

Recommandation du Conseil national des droits humains

Faut-il accorder le droit de vote aux militaires?

1108/21-20

DÉBAT. La proposition du Conseil national des droits humains d'autoriser les militaires à voter dans les élections locales pèche par son manque d'applicabilité. Explication.

PAR MUSTAPHA SEHIMI

CREDIT PHOTO: MAP

Le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) vient de formuler pas moins de 45 recommandations pour ce qu'il appelle «*des élections plus inclusives et plus proches des citoyens*». Une contribution qui retient l'intérêt en ce qu'elle se décline autour de mesures et de décisions pratiques visant à l'amélioration du système électoral, son organisation mais aussi l'élargissement du corps électoral. Dans cette même ligne, le CNDH recommande que le droit de vote soit accordé, exclusivement au titre des élections communales, aux étrangers résidant régulièrement au Maroc (lire encadré), mais aussi aux membres des Forces armées royales (FAR) de tous grades, en activité de service, ainsi qu'aux agents de la force publique autorisés à porter une arme dans l'exercice de leurs fonctions.

Le droit de vote aux militaires donc? La question n'est pas simple. Elle conduit à un certain nombre d'interrogations. Pour commencer, il faut observer que ce statut d'électeur a été accordé par le Roi Hassan II aux militaires à la veille des deux referenda des 23 et 30 mai 1980.

Un facteur de complication

Le Souverain avait souligné que ceux-ci étaient membres à part entière d'une communauté nationale. Se pose ici la question du militaire-citoyen. Elevé au statut d'électeur dans les opérations référendaires, celui-ci doit-il s'impliquer davantage dans la vie publique et démocratique? Le CNDH se borne à évoquer l'accession à l'électorat lors des scrutins locaux. Il ne va pas jusqu'à proposer leur éligibilité, outre les communes et municipalités, à d'autres collectivités territoriales comme les conseils provinciaux et préfectoraux ou encore les régions. Au service du Trône et de la patrie, les militaires se verraient alors octroyer la jouissance de droits politiques strictement circonscrits au vote. Mais, même dans ce cadre bien précis, les FAR, en tant qu'institution, demeureraient-elles étrangères aux divisions politiques intérieures qu'exprime, par nature, la compétition électorale, même dans des scrutins communaux?

Le crédo qui devrait prévaloir serait le suivant: laisser les militaires en dehors de l'activisme électoral

des partis politiques. Dans le cas contraire, ce ne serait qu'un facteur de complication pour l'institution dans laquelle ils exercent mais aussi pour la consolidation de la construction démocratique à l'ordre du jour.

La neutralité d'une mission

Faire voter les militaires, ce serait faire entrer dans les casernes des ferments de division, de clivage et d'électoralisme dont celles-ci n'ont pas vraiment besoin.

Les relations sociales et sans doute même professionnelles ne risqueraient-elles pas d'être passablement perturbées par un climat "électoraliste" avec son cortège traditionnel de subjectivisme, de clanisme, de clientélisme?

L'on ne peut donc que redouter que déborde sur l'ensemble du corps militaire, tenu à la neutralité par suite de son statut et de sa mission, un climat prévalant dans un champ politique national, traversé par tant de divisions, de surenchères et de populisme.

Mais il y a plus. Référence est faite ici à la faisabilité pratique de l'exercice de cet éventuel droit de vote. Comment faire? Le Maroc a une armée de quelque 250.000 hommes, dont les deux-tiers sont pratiquement dans les provinces sahariennes récupérées.

Quelle logistique faudra-t-il mettre sur pied pour que les militaires-électeurs exercent alors ce nouveau droit? Où iront-ils et pourront-ils voter? Dans leur lieu de résidence, mais lequel? Dans leur cantonnement ou à domicile? Un militaire en garnison ne pourrait donc, au final, ne voter nulle part, sauf à lui donner le même jour de congé.

Inenvisageable! L'option éventuelle d'un vote sur les lieux où ils se trouvent n'est pas plus recevable, tant s'en faut. Enfin, compte tenu de la culture d'entreprise de ce corps marqué du sceau de la discipline et du strict respect de la hiérarchie, les militaires pourraient-ils exprimer leur libre choix?

C'est dire que cette proposition du CNDH se heurte à une objection de principe pour ce qui est de l'octroi du droit de vote aux militaires. Mais elle n'est pas mieux lotie du fait des inextricables problèmes de son application. Les F.A.R. ont déjà fort à faire dans leur noble mission patriotique.

Problèmes d'application

Elles doivent continuer à être immunisées, du fait de leur engagement, dès leur création en 1956, contre les interférences politiciennes et les menées partisanes qui sont l'expression d'un pluralisme encore tellement débridé.

C'est dire que la consolidation de la démocratie que tout le monde, y compris le CNDH, appelle de ses vœux doit se préoccuper davantage de la mise à niveau des partis dans l'édification d'un projet de société du Nouveau Règne ■

Le CNDH prend position sur les communales

Bientôt le vote des étrangers?

Les étrangers doivent-ils prendre part aux élections? Le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) a tranché sur la question. Dans un mémorandum, le 4 mars 2015, en faveur d'élections "plus inclusives et plus proches des citoyens", le conseil propose d'amender la loi n°57-11 relative aux listes électorales générales et d'inscrire sur les listes électorales l'ensemble des étrangers résidant régulièrement au Maroc depuis cinq ans au moins. La disposition devrait intéresser uniquement les élections communales. Elle s'inscrirait, poursuit le CNDH, dans le cadre de la mise en œuvre de la Constitution.

D'après le Groupe antiraciste d'accompagnement et de défense des étrangers et migrants (GADEM), organisation non gouvernementale (ONG) basée dans la capitale, Rabat, la recommandation revêt une dimension «*symbolique*». «*L'on ne peut que bien accueillir que le CNDH se prononce pour le vote des étrangers*», nous indique Stéphane Julinet, spécialiste des questions juridiques au GADEM. Cela étant, comment se présente la situation des étrangers au Maroc? Car si beaucoup d'encre a coulé, positivement s'entend, sur la politique migratoire adoptée en 2013, les étrangers ne connaîtraient pas, cela dit, des conditions idéales dans le royaume. Les moins bien lotis seraient les migrants irréguliers, qui, bien qu'environ 10.000 d'entre eux aient été régularisés en 2014 dans le cadre d'une large opération de régularisation, feraient toujours l'objet de la répression des autorités, en contradiction avec l'esprit "humaniste" de la nouvelle politique migratoire. «*L'on relève une stagnation dans ce sens*», d'après M. Julinet.

«*A titre d'illustration*», détaille M. Julinet, «*dès la fin des opérations de régularisation, plus de mille migrants avaient été, début février 2015, raflés dans les forêts de Gourougou et dans la ville de Nador et ses environs, dans la région de l'Oriental. Des personnes qui avaient demandé leur régularisation et qui n'avaient pas encore reçu de réponse avaient été arbitrairement détenues*» ■

W. EL BOUZDAINI

Table ronde à Rabat sur la question des médias et les élections

MAP
13.03.2015
00h00

Rabat, 12 mars 2015 (MAP) - Une table ronde a été organisée, jeudi à Rabat, sous le thème "les médias et les questions de la démocratie au Maroc dans la perspective des prochaines échéances électorales".
Intervenant lors de cette rencontre organisée par l'association des lauréats de l'Institut Supérieur de l'Information et de la Communication (ISIC) et l'Institut de la diversité médiatique, Mme Khadija Assabat de l'Association Démocratique des Femmes du Maroc, a indiqué, en se référant à une étude réalisée par l'association, que les medias au Maroc ne disposent pas d'une stratégie pour le traitement de la question électorale.
Et d'ajouter que le traitement réservé par la presse aux échéances électorales ne contribue pas au renforcement de la démocratie et la consécration de l'égalité.
De lourdes responsabilités incombent actuellement sur les journalistes, notamment l'action en faveur du changement des mentalités et les images stéréotypées de la femme, de la démocratie et l'égalité, a-t-elle souligné.
Pour sa part, l'universitaire Mohamed Sassi a souligné que la presse écrite indépendante met la lumière sur les vices électoraux et jouent un rôle positif dans l'émergence de nouvelles élites.
M. Sassi a rappelé que la presse partisane dominait, avant les années 90, le champ médiatique écrit au Maroc. Cette étape a été marquée par l'absence de la logique de l'entreprise et une sorte de division de l'espace médiatique dominé à ce temps par l'opposition.
La deuxième étape s'est caractérisée par la promotion de la presse indépendante, le recul de la presse partisane et la création d'entreprises de presse.
De son côté, le journaliste Mostapha Iraki, membre du Conseil national des droits de l'Homme a mis l'accent sur l'importance des prochaines élections communales dans le cadre de la constitution de 2011 et la nouvelle dynamique de la société civile au Maroc qui connait pour la première fois des débats et analyses sur les textes juridiques règlementant les élections.
BZ---TRA.

http://www.menara.ma/fr/2015/03/13/1584540-table-ronde-%C3%A0-rabat-sur-la-question-des-m%C3%A9dias-et-les-%C3%A9lections.html

Amendement de la loi relative à l'avortement: Opération accouchement

Sara El MajhadPublié dans Aujourd'hui le Maroc le 12 - 03 - 2015

Il vaut mieux tard que jamais. La loi cinquantenaire qui régit l'avortement au Maroc, et qui pousse chaque année un grand nombre de jeunes marocaines vers l'avortement clandestin, devrait bientôt être amendée, après ce qui semble être un consensus national. Un débat global autour de la question de l'avortement, rassemblant tous les acteurs concernés, vient enfin d'être lancé.

«Cette loi se trouve aujourd'hui dépassée et ne répond plus aux défis actuels de protection de la santé de la mère et de ses droits reproductifs», a déclaré le ministre de la santé, El Houssine Louardi, lors de la rencontre nationale organisée hier, mercredi, à Rabat.
Première du genre et qualifiée d'historique par beaucoup de participants, cette rencontre a rassemblé l'ensemble des parties concernées par la question, à savoir les représentants des ministères de tutelle, le tissu associatif, ainsi que des institutions telles que le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) et l'Organisation mondiale de la santé (OMS).
Au Maroc, le code pénal traite de la question de l'avortement dans les articles de 449 à 458, et ne permet l'avortement médical qu'en cas de nécessité de préserver la vie ou la santé de la mère. Une formulation qui reste, selon le ministre de la santé, vague puisque la notion de «santé» est difficile à interpréter. «L'Organisation mondiale de la santé définit la santé comme un état complet de bien-être physique, mental et social», a-t-il expliqué. Or, la législation marocaine ne prend en compte que la santé physique de la mère.
La rencontre a été marquée par l'allocution poignante de la militante associative Aïcha Chenna. «L'avortement doit être permis dans certains cas, mais ce dont on parle très peu, c'est que la décision d'avorter doit avant tout revenir à la femme», a-t-elle déclaré, expliquant que parmi les victimes de viol et les mères célibataires qu'elle rencontre chaque jour, certaines refusent catégoriquement d'avorter, malgré les conséquences que cela implique. «J'ai été surprise de rencontrer une jeune fille qui s'est faite violée par trois personnes, et qui a décidé de garder son enfant, de l'éduquer toute seule, coûte que coûte», a-t-elle ajouté.
Celle dont le nom est désormais lié à son combat pour les mères célibataires a tenu à rappeler que près de 153 nourrissons naissent chaque jour hors mariage au Maroc, ajoutant que cela représente, annuellement, environ 11,43% des nouveau-nés.
Assurant que l'idéal est de permettre l'avortement dans des cas extrêmes, Aïcha Chenna a néanmoins souligné la responsabilité de l'Etat. «L'Etat doit soutenir les jeunes mères célibataires, il ne s'agit pas de donner plus de moyens aux orphelinats, mais de donner les moyens aux mères pour retrouver les pères de leurs enfants et les faire grandir dans un foyer sain, où ils pourront devenir de bons citoyens», a-t-elle martelé.

Si le long processus d'amendement de la législation encadrant l'avortement semble avoir débuté, un long chemin reste encore à parcourir. Parmi les outils qui devront être employés, El Houssine Louardi cite un benchmarking international. «Environ 65% des pays développés ont levé la barrière à l'avortement et la seule question de la différence entre eux réside dans l'âge de la grossesse où il peut être pratiqué. Il en est de même pour certains pays à majorité musulmane tels que la Tunisie, la Turquie, le Kazakhstan et l'Azerbaïdjan», a affirmé le ministre. Mohammed Sebbar, secrétaire général du CNDH, a appelé à s'inspirer des expériences de la Belgique et de l'Autriche.
«Cette question a trop longtemps été laissée sous silence», a-t-il souligné. Globalement, l'amendement de la législation fait l'unanimité, les prochains mois devront connaître un débat houleux autour du contenu de cet amendement.
/

http://www.maghress.com/fr/aujourdhui/117117

المغرب : الترخيص لـ 12 جمعية تشتغل في مجال حقوق الإنسان

الخميس 12 مارس 2015 - 16:38

/

رخصت السلطات المغربية لاثنتي عشرة جمعية تشتغل في مجال حقوق الإنسان, من ضمنها جمعيتان تنحدران من الأقاليم الجنوبية للمملكة.
وفي تصريح لموفد قناة ميدي 1 تيفي إلى جنيف يوسف بلهيسي, أكد ادريس اليزمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، أن المجتمع الحقوقي في المغرب يسجل قوة اساسية في مسار التحول الذي تعرفه المملكة.

http://www.medi1tv.com/ar/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B1%D8%AE%D9%8A%D8%B5-%D9%84%D9%80-12-%D8%AC%D9%85%D8%B9%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D8%B4%D8%AA%D8%BA%D9%84-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D8%AC%D8%A7%D9%84-%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1-34395

13/03/2015

Le Conseil des droits de l'homme tient un débat sur la planification et la mobilisation de l'investissement dans les droits de l'enfant

MATIN
12 mars 2015

Le débat s'inscrit dans le cadre de la réunion d'une journée que le Conseil consacre chaque année aux droits de l'enfant

Le Conseil des droits de l'homme a entamé ce matin son débat annuel d'une journée sur les droits de l'enfant, dont le thème est «Vers un meilleur investissement dans les droits de l'enfant». La réunion de ce matin était plus spécifiquement à la planification, à la mobilisation et à l'allocation des ressources.

Dans une déclaration liminaire, Mme Jane Connors, Directrice de la Division de la recherche et du droit au développement du Haut-Commissariat aux droits de l'homme, a expliqué que le rapport préparé à cette occasion par le Haut-Commissariat montre que l'un des principaux obstacles à la réalisation des droits de l'enfant est le manque de ressources qui lui sont allouées. Elle a souligné qu'un investissement équitable, concentré sur les situations les plus marginalisées et vulnérables, permet de supprimer les conséquences de plusieurs générations d'inégalités et profite à la société dans son ensemble, à court comme à long terme. Inversement, l'absence de tels investissements mène à des situations de pauvreté chronique et de frustration. «Investir dans les enfants n'est pas un luxe pour les États ou un choix des États, c'est une nécessité nationale des États», a déclaré Mme Connors.

Le débat a compté avec les panélistes suivants: M. Bob Muchabaiwa, chargé de l'investissement dans les enfants à Save the Children; M. Jorge Cardona, membre du Comité des droits de l'enfant; Mme Shaamela Cassiem, Directrice de la formation internationale à International Budget Partnership (IBP); et Mme Jingqing Chai, chef de la section finances publiques, gouvernance locale et inclusion sociale du Fonds des Nations Unies pour l'enfance (UNICEF). Le débat était animé par M. Ricardo González Arenas, Représentant permanent de l'Uruguay auprès de l'Office des Nations Unies à Genève.

M. Muchabaiwa a déclaré qu'investir dans les enfants n'était pas seulement une question de droits de l'homme mais une obligation juridique des États parties à la Convention relative aux droits de l'enfant. Les États doivent donc engager des ressources financières pour réaliser les droits de l'enfant et il s'agit d'une dépense publique équitable et efficace, que l'aide publique au développement pourrait contribuer à renforcer. Pour M. Cardona, les droits de l'homme en général et ceux des enfants en particulier ne pouvant être garantis gratuitement, les gouvernements doivent mettre l'accent sur ces droits dans l'ensemble du cycle budgétaire, auquel le public, et notamment les enfants, devrait participer. Pour Mme Cassiem, cette participation du public aux processus d'élaboration budgétaire est essentielle mais, malheureusement, peu pratiquée. Pour augmenter la transparence, elle a préconisé notamment d'élaborer un «budget des citoyens», document budgétaire qui fasse apparaître les objectifs et allocations de ressources de manière non technique, compréhensible et utilisable par le grand public. Citant le vieil adage selon lequel «on ne peut gérer ce que l'on est incapable de mesurer» Mme Chai, a quant à elle rappelé que l'information était essentielle pour orienter les objectifs d'un budget. Il faut donc disposer de telles informations pour faire appliquer une approche centrée sur l'enfance dans la prise de décision financière publique.

Les délégations * qui ont participé au débat ont présenté les mesures prises au plan national ou régional

pour investir dans les enfants et ce, en dépit de circonstances budgétaires difficiles. Il n'y a toutefois pas de formule miracle qui permette de concrétiser les investissements en faveur des droits de l'enfant dans les politique budgétaires, mais de tels investissements ne constituent pas seulement une obligation juridique, mais une politique macroéconomique en soi. Certaines délégations ont fixé des priorités aux investissements, ce à quoi M. Cardona a répondu qu'il n'existait pas de hiérarchie des droits et qu'il fallait investir dans chacun d'eux.

Plusieurs organisations non gouvernementales ont plaidé pour des budgets équitables, progressifs et à long terme. Certaines ont demandé que les enfants puissent faire entendre leur voix dans les processus de répartition budgétaire, faisant observer que, quand c'est le cas, les budgets les concernant étaient en progression. L'enfant doit être reconnu comme sujet et non pas comme objet de droit, et implique le droit d'avoir un nom, une identité, une nationalité et de connaître ses ascendants. L'intérêt supérieur de l'enfant devrait figurer au cœur de l'élaboration, de la mise en œuvre et du suivi du programme de développement pour l'après-2015, a-t-il également été souligné.

Le Conseil doit reprendre à 15 heures son débat annuel consacré aux droits de l'enfant en portant son attention sur les questions relatives aux modalités d'investissement dans les enfants respectueuses des principes de droits de l'homme aux niveau local, national, régional et international.

À la mi-journée, le Conseil conclura le débat interactif qu'il a entamé hier après-midi avec les Représentantes spéciales du Secrétaire général chargées respectivement de la question de la violence à l'encontre des enfants et des enfants et les conflits armés.

Débat annuel sur les droits de l'enfant

Déclaration liminaire

MME JANE CONNORS, Directrice de la Division de la recherche et du droit au développement du Haut-Commissariat aux droits de l'homme, a rappelé qu'à la demande du Conseil des droits de l'homme, le Haut-Commissariat avait préparé un rapport portant sur le thème de la réunion d'aujourd'hui: «Vers un meilleur investissement dans les droits de l'enfant». Ce rapport montre que l'un des principaux obstacles à la réalisation des droits de l'enfant est le manque de ressources, a souligné Mme Connors. Pourtant, a-t-elle ajouté, investir équitablement dans les enfants, en se concentrant sur les plus marginalisés et vulnérables, permet de supprimer les conséquences des inégalités sur plusieurs générations. L'investissement dans les enfants crée des bénéfices à court terme pour les individus , par exemple en procurant des emplois à ceux qui ont eu accès à l'éducation, a également fait valoir Mme Connors; mais la recherche montre aussi que de tels investissements apportent à la société des bénéfices sur le long terme, car investir dans la santé ou l'éducation n'est pas sans incidence sur la croissance économiques et sur le développement humain, a-t-elle précisé.

Inversement, a poursuivi Mme Connors, l'absence de tels investissements mène à des situations de pauvreté chronique dans lesquelles les enfants se retrouvent marginalisés. Ils ne peuvent alors jouir de leurs droits humains et en viennent à ressentir des frustrations par rapport à d'autres enfants qui, eux, bénéficient de tels droits, a-t-elle expliqué. Les États ont donc un intérêt majeur à investir dans les enfants et à mobiliser et utiliser leurs ressources de manière efficace dans ce sens. Les enfants ne sont pas seulement des bénéficiaires de tels programmes, ils doivent aussi pouvoir y participer, a en outre rappelé Mme Connors. Investir dans les enfants n'est pas un luxe ou un choix pour les États: c'est une nécessité, a-t-elle insisté. Les investissements à consentir aujourd'hui pour les enfants sont faibles en comparaison de ce que les États

devront payer plus tard s'ils ne réalisent pas ces investissements aujourd'hui, a-t-elle souligné.
Le Conseil est saisi du rapport du Haut-Commissaire des Nations Unies aux droits de l'homme intitulé : «Vers un meilleur investissement dans les droits de l'enfant» (A/HRC/28/33). Le rapport passe en revue les différentes étapes du processus budgétaire (élaboration, allocation, dépense et suivi) et propose un cadre pour une approche budgétaire fondée sur les droits de l'homme. Il comprend des exemples de bonnes pratiques et un certain nombre de recommandations destinées à garantir que des ressources adéquates soient consacrées à la réalisation des droits de l'enfant dans tous les pays, quel que soit le niveau de revenus de l'État.
L'animateur du débat, M. RICARDO GONZÁLEZ ARENAS, Représentant permanent de l'Uruguay auprès des Nations Unies à Genève, a rappelé que les enfants sont à la fois l'espérance d'un monde meilleur et les personnes les plus vulnérables de la société. En les maltraitant, nous maltraitons notre avenir, a-t-il fait observer, avant d'expliquer que la réunion de ce jour aborderait concrètement les questions de l'investissement dans les droits de l'enfant. Le débat doit ainsi permettre d'analyser comment mettre en œuvre effectivement les mesures prévues par les nombreux cadres d'action.
Exposés des panélistes
M. BOB MUCHABAIWA, responsable de la gestion de l'investissement dans les enfants à Save the Children, a rappelé que les droits dont les enfants disposent aux termes de la Convention relative aux droits de l'enfant restent très théoriques. Des millions d'enfants souffrent de la faim, n'ont pas accès à l'éducation, voire ne sont pas même enregistrés à la naissance; en moyenne, 17 000 enfants décèdent chaque jour de causes qui seraient évitables, a-t-il souligné. Investir dans les enfants n'est pas une question de droits de l'homme; c'est une obligation juridique aux termes de l'article 3 de la Convention, a-t-il fait observer. Les États doivent donc allouer des ressources financières à la réalisation des droits de l'enfant; il s'agit d'une dépense publique équitable et efficace, a poursuivi M. Muchabaiwa. Tous les États devraient donc veiller à mobiliser suffisamment de ressources à cette fin et l'aide publique au développement pourrait à son tour contribuer à renforcer cet investissement, a-t-il insisté. Ces investissements doivent respecter les grands principes énoncés dans la Convention: non-discrimination, intérêt supérieur de l'enfant, droit de l'enfant à participer et à faire entendre son point de vue, a indiqué le représentant de Save the Children. L'existence de données statistiques ventilées pouvait aider à rendre cet investissement plus efficace, a en outre souligné M. Muchabaiwa, faisant observer qu'actuellement, 40% des dépenses de santé sont dilapidés pour diverses raisons. L'efficacité de l'investissement dans les enfants est évidente et démontrée, a insisté M. Muchabaiwa.
M. JORGE CARDONA, membre du Comité des droits de l'enfant, a expliqué que le Comité suivait de très près les débats du Conseil; il vient d'ailleurs tout juste de commencer à travailler sur un projet d'observation générale consacré au thème du débat de ce jour, à savoir un meilleur investissement dans les droits de l'enfant. Le point de départ est celui selon lequel les droits humains en général, et les droits de l'enfant en particulier, ne peuvent être garantis sans que cela ne coûte rien, ce qui signifie concrètement que, comme ne cesse de le répéter le Comité, les gouvernements doivent mettre l'accent sur les droits de l'enfant dans le budget même de l'État et dans l'ensemble du cycle budgétaire – de l'élaboration du budget à son exécution et son évaluation, a expliqué l'expert. En matière de non-discrimination par exemple, l'État doit veiller à accorder une attention spéciale aux enfants se trouvant dans une situation de particulière vulnérabilité. Par ailleurs, il faut veiller à ce que les enfants participent à la surveillance de la mise en œuvre du budget de l'État, a souligné M. Cardona.

MME SHAAMELA CASSIEM, Directrice de la formation internationale à International Budget Partnership (IBP), a convenu que la participation du public aux processus d'élaboration était essentielle, tout en constatant que dans les faits, cela ne se pratiquait guère. Sur une centaine de pays étudiés par son organisation, plus de 70% ne font preuve d'aucune transparence budgétaire, ne diffusant pas auprès du public les documents servant de base à l'élaboration de la loi de finances, a-t-elle indiqué. Les pays qui ont des parlements ou des institutions de contrôle faibles ont tendance à être défaillants en matière de transparence, ce qui n'est pas étonnant, a-t-elle insisté. Il faudra au moins une génération pour que l'on parvienne à des niveaux de transparence suffisants, a-t-elle estimé, ajoutant que concrètement, cela signifie qu'il y aura des gaspillages pendant une génération encore au lieu de consacrer des dépenses équitables et effectives aux droits de l'enfant. IBP recommande que l'État organise des formations en vue de favoriser une plus grande participation du public à la supervision budgétaire, a conclu Mme Cassiem.

MME JINGQING CHAI, Chef de la Section finances publiques, gouvernance locale et inclusion sociale du Fonds des Nations Unies pour l'enfance (UNICEF), a souligné qu'il était largement admis que les budgets et les finances publiques constituent un instrument clé pour atteindre les objectifs de réduction de la pauvreté et de croissance économique. Pour ce qui est des droits de l'enfant, il est de plus en plus nécessaire d'intégrer une dimension «enfance» aux prises de décision intéressant les finances et dépenses publiques, a-t-elle indiqué. Le budget de l'État est en effet un instrument essentiel pour réduire le fossé dans la réalisation des droits de l'enfant existant entre les deux extrémités du spectre socioéconomique, a-t-elle souligné. Or, sans information, il est difficile d'évaluer l'efficacité et l'adéquation des efforts gouvernementaux en faveur des droits de l'enfant, a-t-elle fait observer. Comme le dit le vieil adage : on ne peut gérer ce que l'on est incapable de mesurer, a-t-elle insisté, soulignant par ailleurs que ce que l'on mesure a plus de chance d'être orienté en fonction des priorités que l'on définit. En outre, l'information est essentielle pour assurer l'obligation redditionnelle, autrement dit pour faire en sorte que les décideurs répondent de leurs décisions.

Débat interactif

L'Union européenne a observé que les enfants sont de plus en plus exposés au risque de pauvreté, compromettant ainsi leurs chances pour l'avenir. C'est pour cette raison que les États ont la responsabilité d'investir dans des politiques en leur faveur, quel que soit le niveau de développement du pays, et tenant compte de la Convention relative au droit de l'enfant. Ces investissements ne sont pas seulement une obligation juridique, mais une politique macroéconomique en tant que telle, a poursuivi la Norvège, au nom des pays nordiques, ajoutant que ces investissements doivent notamment être faits dans les domaines de la santé reproductive des enfants, et pour favoriser les attitudes positives à l'égard des enfants et encourager leur participation aux prises de décisions qui les concernes. Mais aussi dans la lutte contre les mariages précoces ou forcés, qui ont des conséquences néfastes sur les droits des femmes et des filles et sont de vrais freins au développement et à l'éclosion des talents d'une nation, ont ajouté les États-Unis, qui ont également souligné que les politiques et mesures législatives doivent être soutenues par des ressources financières et ont insisté sur l'importance de l'investissement dans l'éducation. Cela n'est possible que par l'allocation de ressources suffisantes selon une approche basée sur les droits et quel que soit le niveau de développement, a abondé Bahreïn au nom du Groupe arabe, avant de présenter au Conseil les mesures prises par les pays arabes pour la pleine réalisation des droit de l'enfant. En son propre nom, Bahreïn a souligné que les enfants qui ont accès aux investissements et au financement public auront plus de chances.

Le respect des obligations internationales relatives au droit de l'enfant relève en premier lieu de la responsabilité des États, a rappelé le Canada au nom de l'Organisation internationale de la francophonie; c'est pour cette raison que ses États membres se sont engagés au sommet de Dakar d'accorder des budgets conséquents dans le cadre du programme de développement pour l'après-2015. Il n'y a pas de formule miracle qui permette de concrétiser les investissements en faveur des droits de l'enfant dans les politiques budgétaires, a dit la représentante de la Croatie, s'exprimant aussiau nom de l'Australie, de la Slovénie. C'est pourquoi cette question doit rester à l'ordre du jour, notamment dans le cadre du programme de développement pour l'après 2015. La Pologne a déclaré que l'investissement dans les enfants était une question complexe, nécessitant participation et coopération entre les autorités nationales et locales, le secteur privé, la société civile et les familles. Dans le cadre de l'approche globale intégrée, il devait également être reconnu que les enfants étaient des individus distincts.

En dépit de circonstances budgétaires difficiles, la France maintient son niveau de financement et de dépense en faveur de sa politique familiale, notamment à travers les mesures de protection et de sécurité sociale. Le Togo pour sa part a ratifié la plupart des instruments juridiques internationaux relatifs aux droits de l'enfant, et le pays a fait des investissements en faveur des enfants, notamment des subventions publiques dans les domaines de la santé, de l'éducation ou de la lutte contre la pauvreté et la malnutrition.

En Fédération de Russie, une stratégie nationale couvrant la période 2012-2017 a été mise en place pour aider les familles dès la naissance d'un enfant. Le Portugal a mis en place un système complet de protection de l'enfant qui tient compte de son intérêt supérieur. Ils jouissent par exemple d'un droit de scolarité gratuite pendant douze ans ainsi que d'une couverture médicale universelle. Cela est valable y compris pour les enfants migrants, a assuré la délégation.

La Turquie fait également tout son possible pour maintenir et protéger les droits de l'enfant. Elle est non seulement partie à tous les instruments relatifs aux droit de l'enfant, mais le Parlement a mis en place un site internet chargé de recevoir les plaintes des enfants en cas de violence. La Turquie a également adopté un plan stratégique national comportant des mesures dans les domaines de la santé et de l'éducation.

Le Paraguay a adopté une vision transversale dans ses investissements, incluant par exemple l'administration de la justice pour les moins de 18 ans, l'institutionnalisation de la lutte contre le travail des enfants, l'augmentation significative des ressources pour l'éducation jusqu'à 15 ans en tenant compte des spécificités culturelles, ou encore l'universalisation de la couverture médicale.

Le Nicaragua a évoqué plusieurs programmes mis en œuvre dans le pays, dont celui consacré à l'enregistrement des naissances pour que chacun ait l'assurance d'avoir un nom et une identité. Il a aussi attiré l'attention sur un programme en faveur de la nutrition scolaire. L'Espagne a mentionné de son côté son deuxième plan stratégique de l'enfance et de l'adolescence 2013-2016, qui porte une attention particulière aux enfants handicapés. Le Brésil a indiqué avoir pris des mesures importantes en matière législative, administrative et politique visant à concrétiser les droits stipulés par la Constitution, la Convention relative aux droits de l'enfant et ses protocoles facultatifs. Le Népal a indiqué avoir fortement progressé en matière de nutrition et de santé des enfants, des cantines scolaires gratuites ayant été mises en place, y compris dans les régions reculées du pays. Le programme national d'immunisation couvre tout le pays et est gratuit. L'Albanie, qui a souligné que les mineurs de zéro à dix-sept ans représentaient un Albanais sur dix, a indiqué que le budget actuel avait vu une augmentation de près de 17% comparé à 2012 en faveur du Plan national d'action en faveur des droits de l'enfant. Le Liechtenstein a indiqué que son pays

contribuait à de nombreux projets en matière d'éducation dans les pays en développement. Sur le plan intérieur, il a beaucoup investi dans l'éducation et l'accès à des services en matière sociale, d'activités sportives et culturelles.

Sans les investissements, les engagements pour la protection des droits de l'enfant sont de vaines promesses, a dit le Maroc, ajoutant que ces réalisations sont de la responsabilité de toute la communauté internationale; il faudrait dans ce sens envisager une coopération et explorer les moyens fiscaux pour encourager les investissements dans le domaine des droits de l'enfant. La communauté internationale doit en effet coopérer pour s'assurer de la bonne mise en œuvre des droits de l'enfant, a dit la République de Corée.

Le Bangladesh a aussi «musclé son budget» en faveur de l'enfance, dans les domaines de l'éducation, du sport, des loisirs et de la culture. On a mis aussi l'accent sur des actions de formation des enseignants. Sri Lanka a souligné que les efforts nationaux en faveur de l'enfance devaient commencer par la famille, précisant avoir toujours privilégié l'éducation et la santé; le nouveau gouvernement a décidé de faire passer de 2 à 6% l'allocation sur la gratuité de l'instruction. La Thaïlande a indiqué que son gouvernement prévoyait de créer une allocation familiale universelle pour les familles pauvres afin de remédier aux disparités sociales. Elle dispose d'un système de santé universel permettant de couvrir tous les enfants, y compris ceux appartenant à des groupes ethniques sur le point d'être naturalisés.

La Chine, qui compte 300 millions d'enfants, en a fait une priorité dans l'allocation des ressources et l'élaboration des programmes de développement. Des objectifs comme les soins de santé et l'éducation de base gratuits ont été établis. L'Inde a également adopté une démarche multisectorielle, inclusive et globale. Elle se préoccupe à la fois de la malnutrition et de la santé de la mère. Singapour investit beaucoup dans les domaines de la santé, de l'éducation, de la famille et accorde une attention particulière aux plus vulnérables. L'Arabie saoudite a pris des mesures pour prévenir les violations des droits de l'enfant, y compris s'agissant de la violence, du travail des enfants, de la négligence et de tout autre mauvais traitement ou de harcèlement à l'école. Les investissements du Mexique ont été concentrés sur la lutte contre la pauvreté, avec une perspective axée sur les droits de l'enfant. La Slovaquie estime que les enfants méritent une protection particulière et a adopté plusieurs programmes dont un plan d'action pour l'enfance 2013-2017. Elle lutte notamment contre les violences faites aux enfants et pour protéger les enfants de milieux sociaux défavorisés, dont les enfants de la communauté rom.

L'enfant doit être au centre des politiques budgétaires, a dit le représentant du Koweït assurant que son pays fait beaucoup pour eux, car ce sont «les futurs dirigeants». Pour Israël, les investissements sont une priorité, car chaque dollar investi aujourd'hui est un gage pour le futur. L'Allemagne a pour sa part souligné que les ressources publiques nécessaires devaient être dépensées à bon escient, dans le cadre d'une gestion efficace et en combattant la corruption. L'Estonie a jugé essentiel de s'accorder sur des normes minimales et des critères qualitatifs pour que les ressources allouées aux enfants soient dépensées de manière efficace, car elles sont limitées. C'est pourquoi l'Estonie met en place un système de suivi de la qualité des mesures prises en faveur des enfants à tous les niveaux.

L'Argentine, qui était représentée par la présidente des Grands-Mères de la Place de mai, a rappelé l'histoire de cette association cherchant à retracer les liens filiaux d'enfants de disparus sous la dictature et adoptés par des proches du régime militaire dont un certain nombre sont toujours en quête de leurs origines. L'enfant doit être reconnu comme sujet et non pas comme objet de droit. Cela implique le droit

d'avoir une identité, à savoir un nom, une nationalité et de connaître ses ascendants, a-t-elle rappelé.
Le Pakistan a déclaré qu'une société était faible si son enfance était faible. Son gouvernement a encouragé les organisations de la société civile à organiser des assemblées et clubs d'enfants dans les établissements scolaires. Des fonctionnaires gouvernementaux et des députés participent régulièrement à ces assemblées. Le prix Nobel de la paix, Malala Yusafzai, jeune Pakistanaise, présidait ainsi une assemblée d'enfants dans sa ville de la vallée de Swat.
La Suisse a encouragé les États à investir dans une justice adaptée aux enfants et notamment une justice restauratrice, vecteur de prévention, de protection et de réinsertion des enfants en conflit ou en contact avec la loi, qui tienne compte de l'intérêt des enfants sur le long terme, mais exige des ressources.
Le Chili considère que l'investissement dans l'enfance n'est pas seulement une obligation juridique, mais aussi une politique macroéconomique pour laquelle la transparence et la participation sont essentielles. L'Amérique latine est la région qui a fait le plus de progrès dans ce domaine, mais le Chili constate que les difficultés sont multiples, qu'elles soient politiques, techniques ou culturelles, par exemple pour assurer la promotion des droits reproductifs des fillettes.
La représentante du Programme commun des Nations Unies sur le VIH/sida (ONUSIDA) a déclaré que les investissements concernant le VIH sida sont sous financés. Sans traitement, les enfants qui naissent infectés vont mourir avant l'âge d'un an, et peu d'antiviraux sont administrés aux enfants et adolescents touchés. C'est dans ce contexte qu'avec l'UNICEF a été lancée la plate-forme d'action «All in» contre l'épidémie de sida parmi les adolescents, qui a permis d'accélérer la réduction du nombre de morts dus au VIH dans cette population. L'Organisation internationale de droit du développement a aussi constaté un manque de ressources et de financements pour les programmes relatif aux enfants en conflit avec la loi.
S'agissant des institutions nationales des droits de l'homme, la Commission écossaise des droits de l'homme s'est félicitée des efforts faits par les autorités écossaises en faveur des enfants, mais observe que les budgets n'ont pas évolué. Le Conseil des droits de l'homme du Maroc (CNDH) a indiqué avoir été à l'origine d'un plan d'action national en matière de démocratie et de droits de l'homme qui a été mis à jour à deux reprises à la lumière des développements constitutionnels et des priorités du gouvernement actuel. Ce plan doit constituer le levier pour une meilleure promotion et protection des droits de l'enfant. Le CNDH a également lancé le processus de mise en place d'un mécanisme de recours pour les enfants victimes de violations de leurs droits. Le processus de mise en place de mécanisme de recours constitue une composante majeure du plan d'action conjoint CNDH-UNICEF pour l'exercice 2014-2015.
En ce qui concerne les organisations non gouvernementales, le Bureau international catholique de l'enfance, au nom de plusieurs autres organisations non gouvernementales1, a observé que dans la plupart des cas, les budgets sont souvent insuffisants, non planifiés, débloqués tardivement, incohérent et incompatibles avec les besoins réels du terrain. Par ailleurs il n'existe pas toujours de mécanisme de suivi et d'évaluation des investissements ainsi réalisés. Plan International, au nom de plusieurs autres organisations non gouvernementales2, a souligné que les enfants devraient avoir leur mot à dire dans les processus de répartition budgétaire de l'État. Il a été observé que dans les cas où ils ont été partie prenante, les budgets étaient en progression. Le Groupe des ONG pour la Convention relative aux droits de l'enfant, au nom de plusieurs autres organisations non gouvernementales3, a plaidé pour des budgets équitables, progressif et à long terme, finançable, y compris en recourant à une fiscalité progressive.
Action Canada pour la population et le développement a indiqué que parmi ses priorités figuraient la lutte

contre les tabous et la stigmatisation autour de la sexualité des enfants et des adolescents, parallèlement à ceux concernant la sexualité des différents groupes marginalisés. Cela implique une éducation sexuelle de qualité qui soit scientifique et la fourniture de services de santé reproductive aux adolescents. Myochikai - Arigatou Foundation a estimé que l'intérêt supérieur de l'enfant ne devait pas seulement être placé au centre de l'éradication de la pauvreté et de la prévention de la violence mais aussi être au cœur de l'élaboration, de la mise en œuvre et du suivi du programme de développement pour l'après-2015.

Réponses et observations des panélistes

M. MUCHABAIWA a attiré l'attention sur trois questions sur lesquelles il convient de se pencher tout particulièrement. En premier lieu, comment lier l'investissement dans les droits de l'enfant aux objectifs de développement durable dans le contexte de crise actuelle? En second lieu, comment, dans un tel contexte, sanctuariser les dépenses publiques en faveur des enfants afin d'éviter tout recul en la matière? Enfin, comment rendre plus centrales les questions relatives aux enfants dans l'élaboration des budgets, dont les orientations sont source d'inégalités?

Le responsable de la gestion de l'investissement dans les enfants à Save the Children a jugé très encourageants les engagements des États, insistant sur la nécessité de mettre en œuvre des politiques solides, notamment en matière d'engagements financiers. Les budgets ne sont toutefois pas une fin en soi: on ne doit pas perdre de vue l'objectif qui est de transformer la vie des enfants. Les mécanismes de supervision des dépenses budgétaires sont essentiels si l'on entend s'assurer de l'efficacité des politiques. M. Muchabaiwa a appelé à une budgétisation sociale et responsable.

M. CARDONA, à la question de savoir ce que pouvaient faire les Nations Unies, a répondu que l'on partait tous du principe que les États présents dans cette salle étaient convaincus d'investir en faveur de l'enfance. Il a émis l'espoir que les deux derniers États n'ayant pas encore ratifié la Convention le feraient rapidement. Il est nécessaire de définir des critères pour mettre en œuvre les bonnes pratiques qui ont d'ores et déjà été identifiées. Il est nécessaire maintenant, selon lui, que le Conseil fixe ces critères dans ses résolutions pour inspirer les États dans leurs décisions. Il a souligné en conclusion la responsabilité première des États en matière d'investissement dans l'enfance.

L'expert du Comité des droits de l'enfant a souligné qu'il n'existe pas d'enfants vulnérables mais des enfants en situations de vulnérabilité et que ces situations varient selon les pays. Dès lors, afin de garantir l'équité dans les dépenses publiques, il convient de disposer de données ventilées précises permettant de bien cerner les situations de vulnérabilité et, à partir de là, d'élaborer un budget soucieux d'inclusion et d'équité, a-t-il fait observer. M. Cardona a par ailleurs rappelé qu'il n'existe pas de hiérarchie entre les droits et qu'il convient donc investir dans tous les droits de l'enfant, qu'il s'agisse d'éducation, de santé, d'accès à la culture ou encore de lutte contre les mutilations génitales féminines, entre autres. Enfin, l'expert du Comité des droits de l'enfant a rappelé que, comme le montrent toutes les études réalisées en la matière, la crise économique dans les pays à revenus moyens a des conséquences négatives sur les enfants. Aussi M. Cardona a-t-il estimé qu'il conviendrait de mener des études concernant l'impact sur les enfants de toutes les mesures envisagées pour faire face à la crise.

MME CASSIEM a préconisé de mettre à la disposition du public, si possible gratuitement ou moyennant un faible coût, les informations nécessaires au cycle budgétaire. Il faudrait ainsi publier à temps des rapports complets et les diffuser auprès des medias. Mme Cassiem a par ailleurs recommandé que soit élaboré un «budget des citoyens», document budgétaire qui fasse apparaître les objectifs et allocations de ressources

de manière non technique, compréhensible et utilisable par le grand public.
La Directrice de la formation internationale à IBP a évoqué l'initiative internationale en faveur de la transparence fiscale et les normes que celle-ci avait édictées. Il est essentiel que les gouvernements prévoient des budgets spécifiques à la participation des citoyens au sens large, et des enfants en particulier. Les modalités de cette participation doivent aussi être définies très précisément, si l'on entend parvenir à un maximum de transparence en matière de stratégie budgétaire et de vérification comptable, a conclu Mme Cassiem.
MME CHAI a rappelé que l'UNICEF avait publié un rapport sur les effets de la crise économique mondiale sur les enfants des pays de l'OCDE. Il existe donc des méthodologies, a-t-elle souligné. La difficulté reste d'obtenir des données précises dans les pays à revenus moyens ou faibles, a-t-elle fait observer. Elle a souhaité que les droits de l'enfant figurent en bonne place dans le cadre non seulement du futur programme de développement de l'après-2015 mais aussi au centre d'autres grands enjeux internationaux, comme les discussions sur le changement climatique.
La responsable de l'UNICEF a souligné l'importance de vérifier l'effet des politiques publiques et de prendre les mesures qui s'imposent pour améliorer la situation. Le rôle des parlementaires est essentiel à cet égard. Les instances suprêmes de vérification comptable doivent aussi faire leur travail d'évaluation des politiques publiques en faveur de l'enfance. Elle a rappelé que l'UNICEF avait publié un rapport l'an dernier sur les mesures prises en faveur des populations vulnérables. Mme Chai s'est félicitée de la réduction de la fracture numérique, ce qui devrait permettre d'entendre davantage la voix des enfants du monde entier.

_____

* Les délégations suivantes ont participé au débat de ce matin: Union européenne, Norvège (au nom des pays nordiques), Bahreïn (au nom du Groupe arabe), Croatie (au nom de l'Australie et de la Slovénie), Canada (au nom de l'Organisation internationale de la francophonie), États-Unis, Paraguay, Togo, France, Fédération de Russie, Portugal, Turquie, Nicaragua, Argentine, Espagne, Albanie, Brésil, Sri Lanka, Liechtenstein, Pakistan, Thaïlande, Népal, Pologne, Bangladesh, Chine, Bahreïn, Inde, Maroc, République de Corée, Singapour, Koweït, Allemagne, Israël, Arabie saoudite, Mexique, Suisse, Estonie, Slovaquie, Chili, Conseil National des Droits de l'Homme du Maroc, Programme commun des Nations Unies sur le VIH/sida, Commission écossaise des droits de l'homme, Bureau international catholique de l'enfance (au nom de plusieurs autres organisations non gouvernementales1), Plan International (au nom de plusieurs autres organisations non gouvernementales2), Groupe des ONG pour la Convention relative aux droits de l'enfant (au nom de plusieurs autres organisations non gouvernementales3), Action Canada pour la population et le développement, Myochikai - Arigatou Foundation.

1. Déclaration conjointe: Bureau international catholique de l'enfance, Caritas Internationalis, Congrégation de Notre Dame de charité du bon pasteur et la Compagnie des filles de la charité de Saint Vincent de Paul.

2. Déclaration conjointe: Plan International, Mouvement international ATD Quart Monde, Association genevoise pour l'alimentation infantile, Groupe des ONG pour la Convention relative aux droits de l'enfant, et l'Alliance internationale d'aide à l'enfance.

3. Déclaration conjointe: Groupe des ONG pour la Convention relative aux droits de l'enfant, Mouvement international ATD Quart Monde, Association genevoise pour l'alimentation infantile, Plan International, et l'Alliance internationale d'aide à l'enfance.

Ce document est destiné à l'information; il ne constitue pas un document officiel

- See more at:
http://www.ohchr.org/FR/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=15685&LangID=F#sthash.zfCiDCSe.dpuf

http://www.ohchr.org/FR/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=15685&LangID=F